وسائل الإعلام في العالم العربي

ماذا يحمل المستقبل؟

تحرير

باري جونتر روجر ديكنسون

نقله إلى العربية

داود سليمان القرنة

العبيكان
Obeikan

Original Title
News Media in the Arab World
A Study of 10 Arab and Muslim Countries

Authors:
Barrie Gunter
Roger Dickinson

Copyright © Barrie Gunter, Roger Dickinson and Contributors 2013
ISBN-10: 1441174664 **ISBN-13**: 978-1441174666
All rights reserved. Authorized translation from the English language edition

Published by arrangement with : **Bloomsbury Academic, An imprint of Bloomsbury Publishing Plc.**

حقوق الطبعة العربية محفوظة للعبيكان بالتعاقد مع بلومسباري أكاديميك

© العبيكان 2015 ـ 1436

شركة العبيكان للتعليم، 1437 هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
جونتر، باري
وسائل الإعلام في العالم العربي./ باري جونتر، روجر ديكنسون؛ داود سليمان القرنة - الرياض 1437 هـ
256 ص؛ 16.5×24 سم ردمك: 978-603-509-006-3
1- وسائل الاعلام - العالم العربي. أ. ديكنسون، روجر (مؤلف مشارك) ب. القرنة، داود سليمان (مترجم)
ج. العنوان
ديوي: 301,61 رقم الإيداع: 1437 / 1704

الطبعة العربية الأولى 1439هـ - 2018م

نشر وتوزيع العبيكان
المملكة العربية السعودية - الرياض -
طريق الملك فهد - مقابل برج المملكة
هاتف: 4808654 966+ فاكس: 4808095 966+
ص.ب: 67622 الرياض 11517
www.obeikanpublishing.com

جميع الحقوق محفوظة. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

للنشر العبيكان Obeikan Publishing
obeikanpub obeikan.reader

للحصول على كتبنا الورقية
وادي wadi
العبيكان

للحصول على كتبنا الصوتية
Kitab Sawti www.kitabsawti.com
دار ضاد للنشر الإلكتروني WWW.DHAD.SA

للحصول على كتبنا الإلكترونية
Google Play
أجهزة amazon kindle

المحتويات

1. طبيعة الأخبار المتغيرة والعالم العربي 13

2. أنظمة الإعلام المتطورة في دول الخليج 37

3. الإعلام في العراق 65

4. تطوُّر وسائل الإعلام الفلسطينية 99

5. استهلاك الأخبار وأجندات الإعلام في مصر 123

6. المشهد الإعلامي المتغير في ليبيا 155

7. تطورات وتغييرات جديدة تجاه استهلاك الأخبار في العالم العربي 187

8. وسائل الإعلام والتنشئة السياسية للشباب: حالة البحرين 211

9. ما مستقبل الإعلام في العالم العربي؟ 237

عن المساهمين في الدراسة

يشمل المساهمون في هذه الدراسة أعضاء في هيئة التدريس في قسم الإعلام والاتصال في جامعة ليستر البريطانية، وعددًا من المؤلفين العرب من طلاب القسم حاليًّا أو سابقًا، وهم يدرِّسون الإعلام في دولهم (الشيخ، الراوي، العريشي)، إضافة إلى اثنين من الصحافيين (الجابر ونسيبة)؛ لذا فإن فريق المؤلفين يتألف من كُتَّاب أكاديميين وإعلاميين متخصصين في العالم العربي.

خالد الجابر: أستاذ مساعد في الاتصال الدولي وبرنامج دراسات الخليج في جامعة قطر، ويشغل أيضًا منصب رئيس تحرير جريدة البننسولا اليومية التي تصدر بالإنجليزية في الدوحة، ويحمل درجة الدكتوراه من جامعة ليستر.

وهو باحث في الدراسات الخليجية والعربية والدولية، التي تركز على وسائل الاتصال الجماهيري، وقياس الرأي العام، والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، وقد نُشِرت له عديد من الكتب بالعربية والإنجليزية، إضافة إلى المؤلفات والدراسات المنشورة في المجلات الأكاديمية والعلمية.

إبراهيم عبدالرحمن الشيخ: طالب دكتوراه في قسم الإعلام والاتصال في جامعة ليستر، سبق له العمل صحافيًّا في جريدة أخبار الخليج البحرينية، وهو من الباحثين في قضايا الاتصال الثقافي والسياسي في الشرق الأوسط، وبخاصة في منطقة الخليج العربي.

فنسنت كامبل: أستاذ في قسم الإعلام والاتصال في جامعة ليستر، وهو مؤلف كتاب: **صحافة عصر المعلومات: دراسات صحافية في سياق عالمي** Infromation Age Journalism: Journalism Studies in International Context، وله كتابات ومؤلفات منشورة عن الصحافة والاتصال السياسي.

روجر ديكنسون: أستاذ الإعلام والاتصال في جامعة ليستر، تُركِّز بحوثه على الجانب الاجتماعي في الصحافة، والإعلام الجماهيري، والإعلام والصحة، وقد نُشرت له أعمال عدة في مجلات متخصصة كثيرة.

مختار العريشي: حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة ليستر عام 2012م، عن أطروحته حول تأثير المحطات التلفازية الفضائية في متابعة الأخبار المحلية في ليبيا.

باري جونتر: أستاذ الإعلام والاتصال في جامعة ليستر، ألَّف أكثر من 50 كتابًا في الإعلام والتسويق والإدارة.

جوليان ماثيوز: محاضر في قسم الإعلام والاتصال في جامعة ليستر، وهو محرر مجلة **Sociology Compass** ورئيس فريق الجمعية الاجتماعية لدراسات الإعلام.

حمزة محمد: حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة ليستر عام 2008م، عمل في الصحافة والعلاقات العامة في الشرق الأوسط، ويُدرِّس حاليًّا في جامعة الشارقة.

زكي حسن نسيبة: صحافي وكاتب فلسطيني، عمل في الصحافة الفلسطينية منذ عام 1974م، ودرس الإعلام الجماهيري في جامعة ليستر.

البدايات الأولى للإعلام العربي

يعود تاريخ الصحافة العربية الأولى إلى بداية القرن التاسع عشر بظهور جريدة الوقائع المصرية عام 1828م، ثم تبع ذلك ظهور جريدة **المبشِّر** التي أصدرتها السلطات

الفرنسية في الجزائر عام 1948م، وجريدة **الأنباء** في لبنان عام 1958م، وجريدة **الرائد** في تونس عام 1860م، وجريدة **طرابلس الغرب** في ليبيا عام 1864، وجريدة **الزوراء** في العراق عام 1869م، وجريدة **صنعاء** في اليمن عام 1879م. وفي السنوات الأولى لظهور الصحافة كان العالم العربي يخضع لاحتلالات كثيرة من تركيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وكانت الصُّحُف أدوات دعائية في ذلك الوقت؛ حيث كانت تعبِّر عن رأس السلطات الحاكمة، لكن ذلك لم يمنع ظهور صُحُف تعبِّر عن آراء الشعوب العربية ومصالحها، ما جعلها تؤدي دورًا مهمًّا في نشوء القومية العربية (Kakr et al., 1985).

وفي القرن العشرين، واصلت الصحافة العربية ممارسة دور مهم في التعبير عن القيم السياسية والثقافية العربية، وكان من إحدى ميزات الصُّحُف والمجلات العربية أنها كانت ملكية خاصة، على الرغم من انحيازها إلى التنظيمات السياسية أو رجال الأعمال الأقوياء المرتبطين بالحكومات، وظهرت إلى جانب هذه الصُّحُف أيضًا صُحُف مملوكة للحكومات في بعض الدول، منها: الجزائر، ومصر، والعراق، وليبيا. وفي الوقت الذي كانت فيه الصُّحُف المملوكة للحكومات تتمتع بالأمان المالي نظرًا إلى زيادة الطلب الشعبي عليها، كانت الصُّحُف الخاصة تعاني قلة التوزيع، وارتفاع تكلفة الصدور، وكان للولاءات السياسية تأثير ما أيضًا في نجاح الصُّحُف في استقطاب القراء والمعاملة التفضيلية من الحكومات (Kakr et al., 1985)، لكن ارتفاع نسبة الأُمية في العالم العربي كان دائمًا العامل الأكبر في الحد من انتشار الصحافة المطبوعة.

أما محطات الإذاعة فبدأت مع تدشين محطة الإذاعة العربية الأولى في الجزائر عام 1925م، وفي مصر عام 1926م، وفي تونس عام 1935، وكان بعض هذه الإذاعات يملكها أفراد، وتُدار على أساس تجاري، بينما وجدت إذاعات كثيرة غير ربحية ومملوكة للحكومات. اعتمدت بعض الحكومات العربية على نظيرتها الغربية لبناء محطات البث التي كانت عندها تعمل تحت إشراف سلطات البث الأجنبية، وقد حدث ذلك في تونس التي تلقَّت مساعدة من فرنسا لبناء نظام البث الإذاعي. وعلى الرغم من الظهور المبكر

لمحطات الإذاعة التجارية، إلا أن الجماهير في معظم الدول العربية كانت تفضل – مع انتشار الإذاعات في منتصف الثلاثينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين – المحطات غير التجارية. وبعد مدة، سيطرت الحكومات على شبكات الإذاعات، ووفَّرت لها الدعم المالي الكامل، ومارست في الوقت نفسه رقابة سياسية على المحتوى.

تجلى التأثير الكبير للإذاعة في أثناء الثورة المصرية عام 1952م؛ حيث كانت الوسيلة الأولى للوصول إلى الجماهير يومها، ولم يتأثر انتشارها بارتفاع نسبة الأمية، وكانت تبث الأخبار عن آخر التطورات أسرع من الصُّحُف.

ومع حصول مزيد من الدول العربية على الاستقلال من الاحتلال الغربي، ازداد اقتناع الحكومات العربية بأهمية الإذاعة في نقْل الموقف السياسي العام عبر الأثير.

أما البث التلفازي فظهر في العالم العربي بإشراف حكومي في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، حيث بدأ في المغرب عام 1954، ثم في الجزائر والعراق ولبنان عام 1965، وفي الدول العربية الأخرى في العقدين اللاحقين.

وكما هو الحال مع الإذاعات، كانت أولى محطات التلفاز تجارية، لكن معظم الدول العربية تبنت بعد ذلك النموذج الحكومي الرسمي (Boyd, 1999). جرى في أعقاب تدشين المحطات الأولى عدد من المحاولات القليلة لتجربة البث التجاري في العراق والمغرب ولبنان (Boyd, 1991, Boulos, 1996, Kraidy, 1998). وانتشرت نتيجة لذلك محطات هجينة تسيطر عليها الحكومات، لكنها كانت تثبت دعايات وإعلانات تجارية لتوفير مزيد من الدخل. وكانت إمارة دبي أول من اعتمد البث التلفازي التجاري في المرحلة التي سبقت انتشار محطات التلفاز الفضائية.

كان المذيعون تابعين لوزارات الإعلام، وكانت نشرات الأخبار مُقيَّدة بنوع الخبر، وإطار البث المعتمد، حيث كان الاستوديو صغيرًا وبسيطًا، لا يسمح إلا بعرض رؤوس المذيعين الذين يقرؤون أخبارًا عن سياسات الحكومة وأدائها وأحداث يرسمها رئيس

الدولة وكبار المسؤولين (Sakr, 2000). وفي هذا الوقت، كان ينظر إلى التلفاز بوصفه مصدرًا وطنيًّا يمكن استثماره لرقي الأمة. ولأن الحكومات كانت الممول لمحطات التلفاز تلك؛ لذا أصبحت المحطات أيضًا امتدادًا لهذه الحكومات، وكان هذا النوع من نظام البث مستمدًّا من النظامين البريطاني والفرنسي؛ حيث كانت عمليات خدمات البث العام تعدُّ مصادر مصممة للارتقاء بالأمة معلوماتيًّا وتعليميًّا وثقافيًّا (Ayish, 2001)، لكن الحكومات العربية طبَّقت نسخة تسلُّطية من هذا النموذج.

مع بداية السبعينيات من القرن العشرين، أخذت الشعوب العربية تتعرف إلى الإعلام الغربي، وقارنته ببرامج الأخبار العربية، فوجدتها فقيرة المصادر، وذات جودة رديئة فيما يتعلق بمعايير الإخراج والصحافة. وفي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، أخذ قطاع البث العام في العالم الغربي أيضًا يواجه منافسة قوية من محطات البث الخاصة، التي لم تكن مقيدة بمتطلبات البث المفروضة من الحكومة على القطاع العام (Achilles & Miege, 1994). وقد عملت هذه الخدمات من خلال وسائط تكنولوجية منها: الكيبل الأرضي، والأقمار الاصطناعية، ولم تكن مقيدة بالضوابط الحكومية مثلما كان حال نظام البث الأرضي.

وبحلول عام 1991م، عرف المُشاهِد في العالم العربي أول محطة فضائية عربية مع انطلاق محطة (إم: بي. سي) من لندن، وأخذ المشاهدون يبحثون عن الأطباق اللاقطة حتى في الدول التي كانت محظورة فيها، وكان ذلك يعني أنهم يستطيعون التقاط بث المحطات الإخبارية العالمية، ويتخلصون من الرقابة الحكومية. عندها، أدركت الحكومات العربية أنها لا تستطيع منْع مواطنيها من الوصول إلى مصادر الأخبار من خارج الحدود، فقررت بدلًا من ذلك دخول معترك المنافسة مع تلك القنوات الفضائية (Alterman, 1998).

نتيجة لذلك، وعلى مدى العقد الأخير من القرن العشرين، ظهر مزيد من المحطات الفضائية، من ضمنها قناة الجزيرة التي انطلقت عام 1996م (Kraidy, 1998). مبدئيًّا، ظلت محطات التلفاز المملوكة للحكومات تمارس دورها بصفتها أدوات دعائية. وأدى تعرُّف المشاهدين العرب على المحطات غير العربية إلى مقارنة هذه بتلك؛ حيث محتوى الأخبار وطريقة التقديم (Ghareeb, 2000). وفي نهاية المطاف، ومع ظهور المحطات المملوكة لأفراد، أدركت بعض الدول العربية، وبخاصة في منطقة الخليج العربي، احتياجات المشاهدين، فسمحت لمحطات التلفاز بِحُرية أكبر. وسنناقش أسباب ذلك في هذا الفصل لاحقًا.

لقد وفّر الظهور المتزايد للمحطات التلفازية التجارية للمُشاهِد العربي تنوُّعًا أكثر في البرامج، وكان لاعتماد تقنية الأقمار الاصطناعية أثر كبير في التوسع في تقديم الأخبار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Amin & Boyd, 1994, Barkey, 1996, Schleifer, 1998, Sakr, 1999).

ومع أن التوسع السريع في محطات التلفاز الفضائية حدث بعد عام 1995، إلا أن البذور الأولى غُرِست سياسيًّا قبل ذلك بنحو 20 عامًا، عندما طُرِحت فكرة نظام البث الفضائي مع تأسيس اتحاد إذاعات الدول العربية عام 1969. وتجسدت الفكرة في النهاية في تأسيس منظمة الاتصالات الفضائية العربية عام 1976، وجاء التمويل الأكبر من المملكة العربية السعودية، ووُضِع أول قمر اصطناعي عربي في مداره بنجاح عام 1985، لكنه أُوقف عن العمل عام 1993، وفي عام 1996 وُضِع مكانه قمران اصطناعيان يغطيان منطقة الشرق الأوسط، وحَلَّ مكانهما جيل جديد من الأقمار الاصطناعية عام 1999.

أهمية حرب الخليج الأولى

كان اعتماد أسلوب جديد في التغطية الإخبارية للحروب إحدى نتائج حرب الخليج عام 1991 التي وقعت لإخراج القوات العراقية من الكويت، وهو ما أدى – في رأي بعض الكُتَّاب – إلى تطورات إعلامية مهمة في العالم العربي (Ghareeb, 2000, Mellor, 2007). وفي أثناء الإعداد لتلك الحرب، جاء أكثر من 1400 صحافي من جميع أنحاء العالم إلى دول الخليج، وكان كثير منهم يعمل في محطات تلفازية عالمية (Gantz, 1993). وهكذا، أدت تغطية أخبار الخليج الأولى إلى اعتماد التلفاز وسيلةً لتغطية الأخبار الرئيسة في تلك المرحلة (O'Heffernan, 1993). وعلى خلاف الحروب السابقة في فيتنام وجزر الفوكلاند، كان المشاهدون حول العالم يتابعون تغطية حية ومباشرة من موقع الحدث؛ لأن الصحافيين انضموا إلى الجيوش، وكانوا يصورون ويبثون تقاريرهم الإخبارية من جبهات القتال، وكانت محطة سي. إن. إن الإخبارية الأمريكية اللاعب الرئيس في الميدان؛ حيث كانت مُزوِّدًا رئيسًا لمحطات إخبارية عريقة بالأفلام والتقارير. وفي هذه الأجواء، تحوَّل المشاهدون من متلقين سلبيين للتقارير المتأخرة غير المتزامنة، إلى شهود عيان، يطالعون آخر تطورات الأحداث بعيدًا عن التوقيت الذي يعيشون فيه.

وفي أعقاب هذا النزاع، تكاثرت وسائل الإعلام الإخبارية على المستويين المحلي والعالمي، فشملت هذه التطورات صدور صُحُف محلية جديدة، ومزيدًا من قنوات التلفاز الفضائية. واعتُمِدت القنوات ومزيد من قنوات التلفاز الفضائية. واتخذت القنوات الفضائية الجديدة صيغةً لتقديم الأخبار مشابهةً لنموذج محطة سي. إن. إن، ولم يتوقف الأمر عند حد صدور مزيد من الصُّحُف، بل إن الصُّحُف التي كانت تصدر قبل عام 1991 أصبحت أكبر حجمًا في عدد الصفحات، ولم تكتفِ بنشر الأخبار الجامدة، فبدأت تنشر أخبارًا خفيفة تَهُم القارئ. وأظهر نَشْرُ الأخبار الأكثر تنوعًا مرة أخرى أَثَرَ الإعلام الغربي في قرارات هيئة تحرير الصُّحُف العربية.

انتقل نموذج الممارسة الصحافية الغربي أكثر إلى العالم العربي من خلال الصحافيين العرب، الذين تعلموا هذه المهنة في الدول الغربية، أو في كليات الصحافة العربية ذات التوجه الغربي (Ayish, 2001). ويضاف إلى ذلك أن المحطات الإخبارية الغربية، ومنها: هيئة الإذاعة البريطانية، ومحطتا سي. إن. إن. وإن. بي. سي. أطلقت أيضًا خدمات إخبارية باللغة العربية (Mellor, 2007).

الفصل الأول

طبيعة الأخبار المتغيرة والعالم العربي

باري جونتر وروجر ديكنسون

تمر سوق الإعلام بتطور مذهل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد أدى انتشار الإنترنت وقنوات التلفاز الفضائية إلى تغيير المشهد الإعلامي في هذه الدول، ومنح مواطنيها خبرة جديدة في عالم الإعلام، وبخاصة الشباب منهم. وكانت لهذه التغيرات انعكاسات على طريقة ممارسة الأنشطة الإعلامية وإدارتها في المنطقة، فأدى ذلك إلى تنافُس شديد في اجتذاب المشاهدين؛ ما عرَّض بعض القنوات الفضائية إلى الخطر. وقد أثار تبايُن الميول والأذواق شهية الناس إلى الأخبار في عموم العالم العربي، وأوجد شغفًا، وأبعدهم عن متابعة التغطية الإخبارية التقليدية ضيقة الأفق. أما مسألة إن كان هذا التحول جيدًا أم سيئًا، فهذه قضية تختلف من دولة إلى أخرى، فالأخبار مهمة للمواطن العربي، لكن مسألة ماهية الخبر وقيمته أصبحت قضية مفتوحة بعد توافر خيارات كثيرة.

ومع أن المشهد الإعلامي في العالم العربي تغيَّر بصورة كبيرة منذ نهاية القرن العشرين، وهو ما تَمثَّل في ظهور قنوات التلفاز الفضائية، وانتشار الإنترنت، إلا أن الهُوة لا تزال كبيرة بين الوعود التي حملتها هذه التطورات التكنولوجية وواقع المجتمعات والسياسات العربية (Amin, 2001). وقد ميَّزت إحدى الدراسات الإعلامية بين الإعلام

الخاضع لسيطرة الحكومات، والصحافة الخاصة الموالية للحكومات لكنها تُذعِن للرقابة الرسمية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ونوع آخر من الصحافة التعددية التي تستطيع العمل بِحُرية نسبية (Rugh, 1979).

حتى تسعينيات القرن الماضي، كانت معظم الصحافة العربية من النوع الذي يخضع لسيطرة الحكومات (Hafez, 2001)؛ لذا ظلت وسائل الإعلام تحت رقابة رسمية مشددة بصورة عامة، وكان الإعلام امتدادًا لوزارات الإعلام في هذه الدولة (Rngh, 2004). أما الآن فبقي علينا أن نعرف كيف سيتغير الوضع في الدول العربية التي شهدت ثورات سياسية عام 2011م؛ لقد حدثت هذه الثورات نتيجة لجهود الشباب الذين استغلوا التقنيات الرقمية لتنظيم الاحتجاجات، ونقلها إلى العالم الخارجي، وعندما ضيَّقت الحكومات أكثر على الأنشطة الإخبارية، أنشأ النشطاء قنوات إخبارية من خلال المدوِّنات ومواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت (Diamond, 2012).

تتباين الدول العربية فيما يتعلق بوصول المواطنين إلى وسائل الإعلام؛ إذ لا تزال هناك فجوة رقمية بسبب التركيب الهرمي الاجتماعي والاقتصادي الذي يعمق الفروق الطبقية في المجتمعات العربية. ويرتبط الوضع الاقتصادي أيضًا بمستوى التعليم والقراءة الذي يمكن- بدوره- أن يزيد الفجوة الإعلامية، ويمكن ملاحظة أن هذه الفروق أكثر حدَّة في بعض الدول العربية من غيرها. وعندما توجد هذه الفروق، فإنها تؤدي إلى تأثيرات حادة في استخدامات وسائل الإعلام - التقليدية منها والجديدة، ويمكنها أيضًا أن تسهم في فجوة معرفية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمعات العربية (Rngh, 2004)، وعلى الرغم من هذه الفجوات الرقمية، إلا أن بعض المراقبين يرون أن ظهور بعض الفضائيات والمحطات التلفازية والسرعة التي تقبلتها بها الجماهير، له أخطار كبيرة تهدد رقابة الحكومات السلطوية على الإعلام (El-Nawawy & Iskandar, 2002, mernissi, 2007)، فقد أصبحت وسائل الإعلام في هذه المنطقة، تمثل نوعًا من

السلطة الرابعة لأول مرة؛ أي مصدر بديل للرأي السياسي المختلف عن رأي الحكومة الملزم (Hafez, 2001).

المشهد الإخباري المتغير في العالم العربي

تطور الصحافيون العرب عبر مراحل عدّة حتى قبل ظهور التقنية الرقمية في الألفية الجديدة. وقد استخدم مليور نظرية المجال[1] للعالم الاجتماعي الفرنسي بيير بورديو Pierre Bourdieu؛ لتفسير نشأة أنظمة وسائل الإعلام العربية واندماجها في المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول العربية. ويقول مليور إن الصراعات على المركز ظهرت بين الصحافيين العاملين في الصحافة المطبوعة والمسموعة، وإن الصحافيين العاملين في التلفاز قد يحظون بشهرة أكبر، ولكن بمهنية أقل من نظرائهم في الصحافة المكتوبة؛ بسبب تاريخ كل واحدة من وسائل الإعلام هذه.

تشرح النظرية المجالات المختلفة التي يمكن للممارسات المؤسسية لقطاع عمل معين، مثل وسائل الإعلام، أن تنشأ فيها وترسّخ مكانتها الجديدة. فيما يتعلق بالأخبار، فإضافة إلى التمايز التقليدي بين نشرات الأخبار الإذاعية والصُّحُف المطبوعة، يمكن أيضًا تحديد فروق أخرى بحسب الانتشار الجغرافي أو التسويقي على المستويات كلها: المحلي، والوطني، والعالمي.

ويمكن أن يحدث «التباين» عبر «المجالات»؛ من حيث «التزاحم» بين الممارسة على رأس المجالين الاجتماعي والثقافي لكسب الجمهور أو السوق أو تجمعات الزملاء. ويمكن

---

(1) نظرية المجال Field Theory أداة تفسيرية تربط المجال بالممارسة الاجتماعية. ويقول بورديو إن المجال هو الفضاء الذي تجري فيه عمليات إنتاج تختلف أشكال الموارد الرمزية والمادية وتوزيعها واستهلاكها واستثمارها، أي هو ميدان الصراع للتحكم في الموارد وتحقيق المصالح. إنه صراع حيازة / إزاحة بين وافد جديد يحاول اختراق حدود المجال لتحقيق منصب أو مركز أو سلطة وبين الفاعل القديم داخل المجال الذي يحاول الدفاع عن احتكاره للمنصب. المترجم.

لرأس المال أو المنصب الذي يحظى به الصحافيون أن يتباين بحسب مرحلة النمو التي يمر بها البلد الذي يعملون فيه، ويمكن لهذه المرحلة أيضًا أن تحدد درجة تأثير هؤلاء الصحافيين، وطبيعة هذا التأثير من منظورين سياسي أو اجتماعي. في بعض الدول، يستطيع الصحافيون المشهورون التأثير في الرأي العام أو تشكيله بخصوص قضية ما.

وفي دول أخرى، يمكن لقيود الممارسة المهنية أو الوسط السياسي السائد، أن تحد من ظهور هذا النوع من التأثير أو تمنعه. ويرى ميلور أن أحد أنواع التحليل المطلوبة من الصحافة العربية هو الذي يحاول أن يفسر أو يفهم مدى تأثير وسائل الإعلام في التغييرات الاجتماعية والسياسية في هذا الجزء من العالم. وفي ضوء أحداث ما يُسمَّى الربيع العربي، يصبح هذا التحليل شديد الأهمية.

ومع ذلك، لم يكن بروز دور الإعلام العربي استجابة للقيم والمفاهيم السياسية والاجتماعية المتغيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فحسب، وإنما عَكَس أيضًا تأثير التغييرات في الممارسة الصحافية في العالم العربي، واقتحام مزودي الأخبار غير العرب أسواقَ الأخبار العربية، وبخاصة تلك الجهات التي تستخدم القنوات الفضائية. كما تركت المؤسسات الإخبارية العالمية ومنها هيئة الإذاعة البريطانية البي. بي. سي BBC، وشبكة الكيبل الإخبارية بصمات واضحة بالتأثير في متابعي الأخبار في منطقة شمال أفريقيا، وربما الأهم من ذلك في الصحافيين العرب الذين يحترمون أنفسهم. وظهرت أهمية المحطات الإخبارية العالمية هذه على المشهد العالمي بصورة أوضح في أثناء حرب الخليج الأولى عام 1990–1991.

الهوية العربية ووسائل الإعلام

تطورت وسائل الإعلام العربية ضمن البلد الواحد وعبر الوطن العربي قبل عصر الإنترنت وتقنية الأقمار الاصطناعية، لكن هذا التطور لم يكن بسرعة متساوية، كارتباط

انتشار الصُّحُف في المقام الأول بمستويات معرفة القراءة والكتابة (Tash, 1983). كما ظهرت نشرات الأخبار الإذاعية عبر العالم العربي لأسباب مختلفة، ففي السعودية –مثلًا– كان ظهورها ردًّا من الحكومة على الشعبية المتنامية للبرامج الأجنبية (Sreberny – Mohammadin 1998). ومع ظهور وسائل الإعلام المحلية الكثيرة في القرن العشرين، تزايد الشعور بأن الصحافة يمكن أن تؤدي دورًا محوريًّا في تشكيل الهوية القومية العربية، وقد تصدّت لهذا التحدي محطة الجزيرة الفضائية، التي تتخذ من الدوحة مقرًّا لها، لكن هذه المحطة لها طموحاتها، فهي لا تهدف إلى مجرد ترسيخ هذه الهوية عبر العالم العربي، وإنما أيضًا لتعرض نفسها بوصفها مزودًا مهمًّا للأخبار، من مستوى المحطات العريقة مثل الـ بي بي سي والسي إن إن.[1] وقد أدى هذا الازدهار إلى جعْل قناة الجزيرة تتفوق على وسائل الإعلام الأخرى في التحليلات الإخبارية. (Arnbrust, 2005, Guaaybess, 2008)، وقد تضافرت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواسعة في العالم العربي مع التطورات التكنولوجية لإحداث تغييرات في بنية وسائل الإعلام، وكانت هذه التغييرات أهم من مجرد ظهور محطة فضائية إخبارية مشهورة (Ayish & Sakr, 2010). وتفوقت قناة الجزيرة على وسائل الإعلام التي سبقتها، بالتغطية الإخبارية المتميزة التي يمكن تحقيقها عندما يتحرر المذيعون من قيود الرقابة الحكومية. وبتطبيق نموذج السي إن إن في حرب الخليج الأولى، قدَّمت الفضائية القطرية تغطية مباشرة، جذبت جماهير المباشرين، وجعلتهم شهود عيان على الأحداث ساعة وقوعها، وذلك خلال غزو العراق عام 2003. وكان هذا النوع من التغطية صعبًا على المحطات الفضائية الحكومية التي يحرص القائمون عليها على مراقبة مضمون الأخبار مسبقًا قبل السماح ببعضها أو إذاعتها (Horan, 2010). ومع الأحداث المتسارعة، والصراعات التي يمكن أن تنعكس على أمْن المواطن العربي وحياته، كان لا بد من الوصول إلى مصادر الأخبار التي قد توفر تقارير إخبارية فورية.

وفي الحقيقة؛ فإن محاولات تشكيل هوية عربية لم تكن مباشرة، وكان لها تأثير مباشر مؤقت فقط. كان للسي. إن. إن CNN وفيما يتعلق بمحاولات وسائل الإعلام هذه، فإن الصعوبة في تحقيق النجاح تنبع من الطبيعة المتباينة وغير المتجانسة للمُشاهِد العربي؛ وذلك لأن الفروق القبلية واختلاف اللهجات يعني أن التركيز على مواءمة الخبر محليًّا يحتل الأولوية، على الرغم من القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومنها الصراع العربي – الإسرائيلي، الذي كثيرًا ما يحتل المشهد العالمي من حين إلى آخر. ولا يؤثر اختلاف اللهجات في قدرة المُشاهِد العربي المَعْني بالقضايا القومية على متابعة الأخبار التي تبث بصيغة عربية معينة، لكنه يؤثر في الهوايات الثقافية المحلية التي تدفع في اتجاه تعزيز أفضلية متابعة الأخبار محلية الطابع (Suleiman, 2003).

التحديات التي تواجه تثبيت هوية عربية إخبارية

إذا كنا نأمل في ظهور معيار عربي مشترك للصحافة، فمن الضروري – قبل كل شيء – تحديد الاهتمامات المشتركة فيما يتعلق بالقضايا الإخبارية، وتحديد قبول الأساليب المختلفة لتقديم الأخبار عبر منطقة الشمال الأفريقي، إضافة إلى أن هناك مسألة أخرى تتعلق بأثر المحطات الإخبارية العالمية (العريقة التي تقدم خدمة إخبارية عربية خاصة بها)، فهل يتعين على المحطات الإخبارية العربية منافسة البي بي سي والسي إن إن، أم أن عليها أن تقدم خدمة إخبارية مختلفة؟

ومن الملاحظات في هذا الخصوص أنه على الرغم من أن خدمات الأخبار العربية المُقدَّمة من وسائل إعلام غربية، وتغطي أحداث العالم العربي، لكنها تفعل ذلك بطريقة تتبنى القيم الغربية من حيث تفسير أحداث معينة؛ ولهذا فإن المحطات الإخبارية العربية المنافسة قد تغطي هذه الأحداث نفسها، وتستخدم تقنيات إخراج مماثلة، مع وضْع الأخبار ضمن إطار ثقافي مختلف، ينسجم مع المشاعر والقيم العربية (Ezzi, 2004, Mellor, 2007).[2] ومن الجوانب المهمة الأخرى لتغطية الأخبار العربية أنها تصدر

من بلد عربي معين وترتبط به، وغالبًا ما تكون لهذا البلد أخباره السياسية الخاصة به. ومن نتائج هذا العامل أن القناة الإخبارية ستتجنب انتقاد بلدها.

وقد لوحظ ذلك في تغطية قناة الجزيرة لسياسة دولة قطر.

ويضاف إلى ذلك أن الانقسامات[3] (Zayani, 2005) الاجتماعية والمكافآت المُقدَّمة للصحافيين في وسائل الإعلام المختلفة، قد تؤثر أيضًا في طبيعة الخدمة الإخبارية، وعندما تزداد هذه الانقسامات والمكافآت، فإنها قد تقضي على أي محاولة لإيجاد هوية إخبارية عربية موحدة، ولهذا فإن الصحافة الإذاعية مجدية أكثر من الصحافة المطبوعة؛ لذا فإن تدفُّق المواهب يميل ليكون أحادي الاتجاه. ومع أن وضْع الصحافة المطبوعة ربما كان في يوم من الأيام كفيلًا بضمان الاحتفاظ بالمواهب، إلا أنه لم يعد كذلك اليوم.

يوجد عامل آخر يتعلق بالوضعين الاجتماعي والسياسي للمرأة والرجل في العالم العربي؛ إذ يُلاحَظ أن مزيدًا من النساء أصبحن يتدربن ويعملن في الصحافة أكثر من أي وقت مضى، لكن كثيرات منهن يشتكين من أنهن لا يحصلن على المناصب ذاتها مثل زملائهن الصحافيين. كما أن فروق الوضع الاجتماعي الذي يميز حياتهم العائلية تخيم أيضًا على مكان العمل بالنسبة للصحافيين. ومع ذلك، فقد أصبحت بعض الصحافيات العاملات في القنوات التلفازية الفضائية شخصيات نموذجية يحتذي بهن الجمهور، كما أصبحن إناثًا مثاليات يتطلع إليهن الرجال (Mellor, 2007).

وقد وجد بعض الباحثين أن الصحافيات في العالم العربي أكثر تعليمًا من زملائهن الصحافيين، وأن عدد الطالبات يفوق عدد الطلاب في كليات الصحافة والإعلام (Wright, 2004).

وعلى الرغم من مؤهلاتهن العالية، إلا أن الصحافيات العربيات لا يشعرن بالأمان والثقة فيما يتعلق بفرص الترقية الوظيفية مقارنة بزملائهن (Al-Qadry & Harb, 2002).

وقد تولَّد هذا الانطباع من خلال دراسة توزيع الصحافيين والصحافيات على المناصب العليا في المؤسسات الإعلامية (Sakr, 2001). ويضاف إلى ذلك أنه حتى عندما تصل النساء إلى مراكز متقدمة، فإنهن غالبًا ما يُقيَّدن بمجالات نشاط صحافي تُعدُّ ملائمة لطبيعتهن الأنثوية، ومنها قضايا المرأة والطفل (Abdel Rahman, 2002).

ومع أن القنوات الفضائية فتحت موجات الأثير على اتساعها عبر العالم العربي مقارنة بعصر ما قبل الأقمار الاصطناعية، إلا أن الحكومات العربية لا تزال تحتفظ بقدر أكبر من السيطرة على وسائل الإعلام ضمن حدودها. وقد لوحظ أيضًا أن بعض الحكومات العربية تطبّق معايير مختلفة فيما يتعلق بالتسامح مع النقد السياسي، ففي الوقت الذي تسمح فيه بمساحة أكبر لانتقاد الحكومات العربية الأخرى فإنها تفرض قيودًا على انتقاد حكومتها (Kraity, 1999).

أما التحدي الحقيقي الذي تواجهه وسائل الإعلام الخاصة، فهو التحدي الاقتصادي؛ وذلك لأن المحطات الإذاعية والتلفازية المملوكة للحكومات تشعر بالأمان؛ لاعتمادها على التمويل الرسمي الكافي. أما المحطات التجارية فعليها أن تتزاحم على التمويل في السوق المفتوح، الآخِذ في الازدحام يومًا بعد يوم. وعلاوة على ذلك، فإن صناعة الإعلان في العالم العربي لم تصل إلى مرحلة النضج الذي يُمكِّنها من توفير دخْل يساعدها على الحفاظ على مستوى متطور في جمْع الأخبار وتقديمها. وغياب بيانات موثوقة عن دراسات السوق يعني أنه لا يوجد ما نقيس به أثر الإعلان المذاع أو المبثوث أو المطبوع في عمل وسائل الإعلام المختلفة (Fakhreddine, 2000).

المشاهدون وخدمة الأخبار العربية الموحدة

مثلما لاحظنا سابقًا، فقد فتحت حرب الخليج الأولى عام 1991م أعيُن العالم والمُشاهِد العربي على أسلوب مختلف في التغطية الإخبارية لأحداث مناطق النزاع. وفي تلك الحرب، قدمت محطة السي إن إن تغطية إخبارية مباشرة شدَّت الانتباه، وبثَّت مَشاهِد من انفجارات الصواريخ الأمريكية التي انهالت على بغداد، ومَشاهِد للهجوم البري لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة على العراق. وبالنسبة للمُشاهد العربي، كان هذا النوع من التغطية الإخبارية من خارج الحدود ونقلها إلى داخل بيوتهم، غير خاضع لسيطرة الحكومات، وقد ولّد هذا مزيدًا من اللهفة للحصول على مزيد من هذا النوع من التغطية الإخبارية (Ayish & Qassim, 1995, Ghareeb, 2001, Semati, 20001).

ومن هنا، جاءت الرغبة في وجود قنوات تلفازية فضائية، وما زاد من الشهية لمثل هذا النوع من الخدمة الإخبارية هو أن المحطات الإخبارية الحكومية أو الخاصة تميزت على مدى طويل بإذاعة نشرات إخبارية مكتوبة بحذر واهتمام شديدين، تدور حول: أنشطة رئيس الدولة، والبيانات الحكومية، والمناسبات الرسمية (Alterman, 1998, Ayish, 2002).

قوبل هذا الطلب بمجموعة من الخدمات، بما في ذلك (1) قنوات دعائية خاضعة لسيطرة الحكومات، (2) وقنوات تجارية خاصة تطبّق أسلوب القنوات الغربية، و(3) قنوات إصلاحية رسمية قلّدت الجوانب الرئيسة للقنوات ذات الأسلوب الغربي، وظلت تتلقى التمويل من السلطات الحاكمة (Ayish, 2002). وقد وفَّر توّق جماهير المشاهدين لخدمة إخبارية بلغتهم وبجودة خدمة قنوات التلفاز الغربية، الجو المناسب لتدشين خدمات إخبارية تلفازية أكثر ليبرالية.

لذا، وجدت قناة الجزيرة فرصتها في ملء سوق الأخبار الناشئة حديثًا في العالم العربي، وذلك عندما انطلقت عام 1996 وأصبحت الجزيرة القناة الإخبارية الأولى في

العالم العربي، بعد الهجمات على مركز التجارة العالمي في نيويورك في 11 سبتمبر 2001،. ومنذ البداية، أخذت القناة تقدم نشرات إخبارية جاذبة، تتخللها برامج واقعية أخرى. ولقد كانت إلى حد كبير نسخة من البي بي سي والسي إن إن. وفي الحقيقة؛ فإن كثيرًا من العاملين الأوائل في الجزيرة كانوا من الموظفين السابقين في قناة البي بي سي العربية، التي توقفت عن العمل (Sakr, 2005). وبحلول عام 2009، قال أكثر من نصف عينة (55%) من المشاهدين الراشدين من ست دول عربية (مصر، الأردن، لبنان، المغرب، السعودية، الإمارات) إنهم يشاهدون قناة الجزيرة أكثر من أي قناة إخبارية أخرى (Horan, 2010).

وقد أثارت قناة الجزيرة كثيرًا من الجدل والنقاش داخل العالم العربي وخارجه فيما يتعلق بجودة خدمتها الإخبارية. ففي الخارج، سبَّبت الجزيرة كثيرًا من الارتياب (Gunter, 2005)، ولكن يصعب تحديد إن كانت ردة الفعل هذه بسبب خبرة شخصية، أم بسبب التقارير السلبية عن القناة في الغرب.

وحتى داخل العالم العربي، كانت المواقف منها متباينة، فقد امتدح المؤيدون لها موضوعيتها مقارنة بمحطات التلفاز الحكومية التقليدية، وقالوا إن نشراتها الإخبارية ذات قيمة كبيرة (Miles, 2006). وما زاد في شعبيتها، هو استعدادها لطرح ومناقشة موضوعات كانت وسائل الإعلام التقليدية تتحاشى الخوض فيها، ومنها: حقوق المرأة، وفاعلية السياسة الخارجية العربية، ما أثار نقاشًا عامًّا مفتوحًا يصب في نهاية المطاف في مصلحة المجتمعات العربية (El-Nawawy & Iskander, 2002 ; Zayani & Sahraoui, 2007).

ورأى كثيرون من مشاهديها أن تحرُّرها من ضغط الحكومة المضيفة جعلها قادرة على نقْل الأخبار بدقة أكبر، وجعل المُشاهِد يُحكِّم عقله للحكم على مصداقيتها (Rampal, 2006).

أما المعارضون فانتقدوا أسلوب التقديم، واختيار الأخبار، وهو ما وصفوه بالطريقة السلبية لعرض صورة العالم العربي (Al-Mawari, 2001; Ulian, 2001). كما تعرضت إلى الانتقاد لطريقة تعاملها مع رؤساء الدول، واستعدادها لمعالجة قضايا لم تكن المؤسسات الإخبارية الأخرى على استعداد حتى لمجرد التفكير فيها أو الاقتراب منها (El-Nawawy & Iskander, 2002; Falk, 2003). وعلى خلاف ما يقوله المؤيدون من أنها قد عزَّزت النقاش المفتوح لقضايا شائكة للارتقاء بالمجتمع المدني في العالم العربي، إلا أن المنتقدين لها شككوا في أن تكون الجزيرة قد وفرت منبرًا لمناقشة القضايا السياسية التي لها ارتباط وعلاقة مباشرة بالشعوب العربية (Al-Zubaidi, 2004).

أُجريت دراسات كثيرة لتقييم أدائها ومضامين موضوعاتها الإخبارية، وقال بعض الباحثين إنها تستخدم الإثارة وصيغ الإخراج البراقة لتبدو متميزة عن القنوات العربية الأخرى. ومع أنها تعتمد تقنيات الأسلوب الغربي في الإخراج، إلا أن فكرتها عن الموضوعية ليست «غربية»، ولهذا السبب اتُّهِمت بأنها معادية للغرب في بعض التغطيات الإخبارية. وأظهرت إحدى الدراسات أن مشاهدي الجزيرة العرب في الكويت يقدِّرون تنوُّع خدماتها الإخبارية، وحساسيتها تجاه القضايا الصعبة، وتحرُّرها من الرقابة الرسمية في نقْل الأخبار (Jamal and Melkote, 2008).

وعلى الرغم من الخلاف حول حقيقة ما إذا كانت داعمة للهوية العربية أو المجتمع المدني، إلا أن مما لا شك فيه أن الجزيرة قد أثبتت أنه بإمكان أي قناة فضائية عربية، إذا ما توافرت لها الموارد المالية والحرية المنضبطة، أن تحقق حضورًا عالميًّا، وأن تنافس حتى أكبر القنوات الفضائية الرئيسة في العالم. كما عزز نجاحها مزايا الإذاعات والصُّحُف الخاصة المستقلة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل استثمرت هذه المنافذ الإعلامية الإنترنت، وأنشأت مواقع إلكترونية، ومدونات، ومنتديات حوار، جعلت القُرّاء والمستمعين والمشاهدين مشاركين مباشرين في صناعة الأخبار والتعليق عليها.

ظهور وسائل الإعلام الحديثة في فضاء الأخبار

أدى الظهور المثير للقنوات الإخبارية الفضائية إلى تغيير المشهد في عموم العالم العربي، وما زاد في تغيير المشهد أكثر منذ عام 2005، هو الأثر الأكثر إثارة الناجم عن الإنترنت. في البدايات، ظل العالم العربي متخلفًا عن بقية دول العالم في استخدام الإنترنت، وتمثلت العوامل الرئيسة المعيقة في الصعوبات التقنية لاستخدام اللغة العربية في هذا الابتكار الجديد، إضافة إلى انعدام البنية التحتية، والتمديدات وتكلفتها المالية، ولكن، ما إن حُلَّت هذه المشكلات حتى دخل المُواطن العربي عالم الإنترنت، وشارك فيه بفاعلية. وفي منتصف عام 2011، قُدِّر عدد مستخدمي الإنترنت في الشرق الأوسط بنحو 72,5 مليون مستخدم؛ أي 33,5% من عدد السكان (Internet World Statses, 2011). وتتفاوت دول منطقة الشرق الأوسط في نسبة مستخدمي الإنترنت، حيث بلغت النسبة 69% (الإمارات)، 66,5% (قطر) 53,7% (فلسطين)، 53,5% (عمان)، 48,4% (البحرين)، 43,6% (السعودية)، 42,4% (الكويت)، 29% (لبنان)، 26,8% (الأردن)، 19,8% (سورية)، 9,7 (اليمن) و2,8% (العراق).

ومع زيادة استخدام الإنترنت، ازداد أيضًا استخدام المواقع الإلكترونية بوصفها مصادر للأخبار، وتمثلت هذه الظاهرة في النمو السريع للصحف الإلكترونية وصحافة المواطن[1]. وقد أظهر استطلاع للرأي في أربع دول عربية عام 2009، أن عدد قُراء الصُّحُف الإلكترونية فاق عدد قراء الصُّحُف المطبوعة، وكانت النسبة في مصر (50% مقابل 34%)، وفي الأردن (51% قالوا إنهم يقرؤون الصُّحُف الإلكترونية والمطبوعة)، وفي الإمارات، قال 61% إنهم يقرؤون الصُّحُف المطبوعة، مع أن 35% من المستطلعة

(1) Citizen Journalism، مفهوم جديد يُعرَف أيضًا بصحافة العامة والصحافة التشاركية والديموقراطية وصحافة الشارع، وهو مبني على فكرة ممارسة الناس العاديين دورًا نشطًا في عملية جمْع الأخبار والمعلومات من خلال الإنترنت، ونشرها، وتحليلها مثلما يفعل الصحافيون العاديون. المترجم.

آراؤهم قالوا إنهم يقرؤون الصُّحُف الإلكترونية. وفي السعودية 44%، وهي نسبة قريبة من نسبة قُراء الصُّحُف المطبوعة (48%) (Ghannam, 2011).

قدَّرت بعض الدراسات عدد المدونين في المنطقة العربية عام 2010 بنحو 40 ألفًا، وعدد مستخدمي فيس بوك بنحو 17 مليونًا، ويضم هذا العدد كثيرًا من الصحافيين: وقد أثبت عدد من مواقع التواصل الاجتماعي حضورها على الساحة المحلية في الأردن ولبنان، ومنها: عرمرم دوت. كوم، وحبر. دوم، وعمان نت، ووكالة عمون وناو لبنان (لبنان الآن)، وهي تقدم أخبارًا نصية ومصورة، وتوفر هذه المواقع مصدرًا بديلًا لتدفق المعلومات حول الأحداث الجارية بدلًا من الاعتماد على الصُّحُف والإذاعات الرسمية.

لم يقتصر نشاط المدونين ونشطاء التواصل الاجتماعي على نقْل الأخبار وتبادلها، لكنهم شاركوا أيضًا في تنظيم حركات الاحتجاج التي اجتاحت مصر وليبيا وتونس منذ أواخر عام 2010 حتى صيف عام 2011، وهو ما أصبح يُعرَف بالربيع العربي. وعلى الرغم من أن تركيز هذا الكتاب ينصب على التغييرات في وسائل الإعلام الرئيسة، إلا أننا لا نستطيع تجاهُل الدور المتحرك بسرعة لصحافة الإنترنت. وقد أطلق بعض المعلقين على وسائل الإعلام الرقمية وصْف تكنولوجيا الحرية؛ نظرًا إلى الأدوار التي قامت بها في إثارة الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي (ومناطق أخرى) (Diamond & Platter, 2012). ونصح باحثون آخرون بتوخي الحذر في منح الوكالة السببية[1] للإنترنت وأنظمة التواصل الأخرى المرتبطة بها في سياق أنماط التغيير السياسي والاجتماعي، الذي حدث في المنطقة العربية من عام 2010–2012 (Lager Kvist, 2010). ومن المؤكد أن الجيل الثاني من تطبيقات الإنترنت، ومنه: المدونات، ووسائل التواصل الاجتماعي، قد أدت دورًا في المساعدة على

(1) causal agency الوكالة السببية أو العامل المسبب هو ما ينتج عنه أثر أو يسبب أحداثًا أو نتائج أو استجابات (مثل المرض أو الحوادث، وتقول نظرية عوامل السببية إن الأشياء لا تحدث من دون سبب، وإن العوامل ممكن أن تحدث سلسلة سببية جديدة لم تكن مقررة مسبقًا من خلال أحداث الماضي القريب أو البعيد وقوانين الطبيعة المادية. المترجم

تنظيم الحراك السياسي، وفي الالتفاف على وسائل الإعلام الرسمية؛ لنشر المعلومات عن الأحداث إلى العالم الخارجي، لكن الناس الذين يستخدمون هذه التقنيات كانوا المحرك الرئيس للتغيير. وتَرجِع أحداث الربيع العربي إلى تراكُم عدم الرضا الشعبي ضد الطبقات الحاكمة، وتراجُع الفرص الاقتصادية المتوافرة للناس العاديين.

ومع ذلك، فقد أدت التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت دورًا مهمًّا بصفتها قنوات تواصُل مكَّنت الأفراد اليائسين من تنظيم أنفسهم بسرعة في مجموعات ذات هدف مشترك (Howard & Hussain, 2012). سنعود إلى مناقشة هذه التطورات في الفصل التاسع.

هذا الكتاب

يتناول الفصل الثالث الذي كتبه خالد الجابر وباري جونتر أنظمة الإعلام الناشئة في منطقة الشرق الأوسط، ويقدم نظرة شاملة لأنظمة وسائل الإعلام وأسواق الأخبار في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتتبع الفصل تاريخ سوق الأخبار، ويبحث طبيعة التطورات الأخيرة في وسائل الإعلام، والتحديات التي تمثلها لمشغِّلي القنوات الفضائية الإخبارية وللحكومات ولمنظمي وسائل الإعلام. وتدور تساؤلات كثيرة عن الأهمية النسبية ومصداقية المصادر، وهي تساؤلات ناجحة عن سوق الأخبار المتمددة، مع وجود أعداد كبيرة ومتنوعة من مزوِّدي الأخبار، ويستعرض الفصل أيضًا التغيرات التي طرأت على خدمات نقْل الأخبار في الشرق الأوسط، مع اهتمام خاص بالتأثير المتزايد للقنوات الإخبارية الفضائية في دول مجلس التعاون الخليجي.

أما الفصل الثالث الذي أَعَدَّه أحمد الراوي وباري جونتر، فيبحث التغييرات التي حدثت على خدمة الأخبار المتلفزة في العراق، فقد شهد هذا البلد مخاضات داخلية كثيرة على مدى العقدين الماضيين؛ نتيجة لتورطه في عدد من الصراعات الإقليمية.

وفي هذه المرحلة، تَغيَّر النظام السياسي في العراق، وخرج الحكم من يد أبنائه لمدة مؤقتة في هذه المرحلة، وقد أدت وسائل الإعلام خلالها دورًا مهمًّا في إبقاء المواطنين العراقيين والعالم الخارجي على اطلاع على آخر المستجدات. ويتتبع الفصل التطورات في بنية وسائل الإعلام، ومشغلي القنوات الفضائية داخل العراق، كما يبحث في سوق الأخبار التي أخذت تتشكل في أعقاب الغزو الأمريكي لهذا البلد العربي عام 2003. ويقول الباحثان إن عددًا من الأطراف السياسية وأصحاب المصالح قد تعاونوا، أو هيمنوا على الساحة في مراحل مختلفة؛ لتشكيل هيكلية قطاع الأخبار وطبيعته.

وقد أثيرت أسئلة كثيرة عن طبيعة التغطية الإخبارية في العراق، وبخاصة التغطية التلفازية. لهذا، يحلل الباحثان هذه الأحداث، ووضع مزودي الخدمة الإخبارية في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد، ويستعرضان البحوث الحديثة المتعلقة بتقديم الأخبار التلفازية؛ لتعرُّف طبيعة الخدمة الإخبارية التي أخذت تتشكل في العراق في أعقاب الاحتلال الأمريكي.

في الفصل الرابع، يقدّم زكي نسيبة وروجر ديكنسون نظرة شاملة للتطورات في وسائل الإعلام الفلسطينية في العقود الأربعة الماضية، حيث يصف الجزء الأول من الفصل الإعلام الفلسطيني في أثناء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، ويورد موجزًا لمصادر الأخبار وطرق تلقِّيها، وتنظيم وسائل الإعلام، كما يستعرض الفصل وضْع وسائل الإعلام تحت السلطتين الإسرائيلية والفلسطينية، ويصف إنشاء أول قناة تلفازية فلسطينية.

ويغطي الجزء الثالث منه المرحلة اللاحقة لشهر يونيو 2007 بعد إنشاء كيانين فلسطينيين: أحدهما في غزة، والآخر في الضفة الغربية. وفي هذه المرحلة تحديدًا، أدىالإنترنت دورًا مهمًّا ومتناميًا، وسمح للصحافيين بالتواصل من دون رقابة. وإضافة إلىصُحُف عدَّة، أصبحت قناة فلسطين الفضائية في رام الله وقناة الأقصى في غزة

ناطقتين باسم الفصيلين الرئيسين (حركتي حماس وفتح). ويشتمل هذا الجزء أيضًا على مُوجَز لدور وسائل الإعلام في أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية عام 2008.

أما الفصل الخامس، الذي كتبه حمزة محمد وباري جونتر، فيصف أنظمة الإعلام والتطورات التي حدثت في مصر بعد السماح بإنشاء مؤسسات إعلامية مستقلة، ويتساءل المؤلفان: ما طبيعة هذه التغييرات بالنسبة إلى المشهد الإعلامي المصري؟ وما التحديات التي تمثلها لوسائل الإعلام القديمة والحديثة، وللحكومة أيضًا؟ وهذا الفصل يحاول الإجابة عن هذين السؤالين، فضلًا عن أنه يستقصي الوضع الذي وصلت إليه وسائل الإعلام المصرية، ويحاول معرفة إن كان هذا التوسع في قطاع الأخبار قد أدى إلى التنوع في البرامج الإخبارية، ويتطرق الفصل إلى البحوث الحديثة التي تناولت العلاقات بين الأساليب المختلفة لتلقِّي الأخبار وبرامج الأخبار العامة.

وفي الفصل السادس، يبحث مختار العريشي وجوليان ماثيوز المشهد الإخباري المتغير في ليبيا قبل اندلاع الصراعات الداخلية عام 2011. كانت التغطية الإخبارية حتى وقت قريب حكرًا على خدمات الأخبار المحلية المحدودة وضيقة الأفق في الأغلب. وقد تغيَّر هذا الوضع الآن نتيجة دخول القنوات التلفازية الفضائية. وجذب هذا التغيير عددًا من وسائل الإعلام العربية والأجنبية إلى هذا البلد، وأثار اهتمام المُشاهِد المحلي الذي لم يعتد هذا النوع من التغطية الإخبارية في الماضي.

وقد أثارت هذه التغييرات أسئلة مهمة تتعلق بنوع الخبر الذي يهم المواطن الليبي، كما تُمثِّل القنوات الفضائية، ووسائل نقْل الأخبار تهديدًا لوسائل الإعلام المحلية القديمة، التي وجدت نفسها مضطرة إلى إعادة ترميم صورتها، ومحاولة إيجاد موقع لها في سوق الأخبار شديدة التنافسية. وفي هذا الفصل، يحلل الباحثان هذه التطورات، ويقدمان بحثًا أصيلًا عن أثر هذه التغييرات في عادات تلقِّي الشباب الليبي للأخبار.

وفي الفصل السابع، يصف خالد الجابر وباري جونتر كيف أثَّرت التطورات الجديدة في وسائل الإعلام في أساليب متابعة الأخبار في العالم العربي، ويبدآن التحليل من دول مجلس التعاون الخليجي. لقد أدت التطورات الحديثة في قطاع الأخبار إلى إعادة تشكيل المشهد في كثير من الدول العربية. ويحاول الكاتبان الإجابة عن بعض الأسئلة، ومنها: ما الذي تعنيه هذه التغييرات بالنسبة إلى طريقة متابعة الناس للأخبار في هذه البلدان؟ وهل تفوقت بعض الفضائيات الإخبارية الجديدة على المحطات الإخبارية القديمة؟ وهل تفتتت السوق إلى مناطق متمايزة تحظى فيها محطات فضائية جديدة باهتمام كبير، وتُشاهَد لمتابعة أنواع معينة من الأخبار؟ وهذا الفصل يُقدّم أيضًا استنتاجات من بحوث حديثة استكشفت طبيعة أسواق متابعة الأخبار في دول مجلس التعاون الخليجي، والدوافع وراء تفضيل قنوات فضائية على غيرها.

ويقدم إبراهيم الشيخ وفنسينت كامبل في الفصل الثامن دليلًا جديدًا عن الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام الحديثة في التنشئة السياسية للشباب في البحرين، خاصة بعدما أوجد الانتشار السريع لمصادر الأخبار عبر وسائل الإعلام القديمة والحديثة فرصًا كثيرة لمتابعي الأخبار للحصول على المعلومات بأشكال وصيغ ووجهات نظر مختلفة. كل هذا يثير أسئلة عن أثر هذا التوسع في خدمات الأخبار في الوعي السياسي العام. ولقد اعترف العالم العربي منذ زمن بعيد بالدور المهم لوسائل الإعلام في التنشئة السياسية للشباب. إن وسائل الإعلام لا تُبقي الناس على اطلاع بآخر التطورات السياسية فحسب، ولكنها يمكن أيضًا أن تنقل المعرفة عن النُّظُم والعمليات السياسية التي تُشكِّل الحكم في أي بلد من البلدان، وقد استقصت الدراسة الواردة في هذا الفصل هذه القضايا في سياق البحرين، بعدما أصبح سكانها يستطيعون الوصول إلى عدد متزايد من مزوِّدي الأخبار بوساطة الإنترنت والقنوات التلفازية الجديدة.

وأخيرًا، يجمع روجر ديكنسون وباري جونتر في الفصل التاسع خلاصة الدروس المستفادة من التحليلات الواردة في الفصول السابقة من هذا الكتاب. ويعيد الكاتبان

مراجعة هذه التطورات وأنماط متابعة الأخبار التي أخذت تنتشر في العالم العربي لمناقشة التغييرات الرئيسة، وبحث درجة اتساقها في البلدان المختلفة. كما يُجْري الكاتبان مقارنات بين التطورات الجديدة في الدول العربية والغرب؛ لتعرُّف الدروس التي قد تتعلمها هذه الدول من الخبرات الغربية في التغيرات السريعة في الساحة الإعلامية. ومن هذا التحليل، ينظر المؤلفان في الاتجاهات التي قد يتخذها المسار الإعلامي في المستقبل.

* * *

الهوامش

1. كانت خدمة الجزيرة الأصلية تعرف بالجزيرة العربية لتمييزها عن خدمات القناة الأخرى باللغات الإنجليزية والتركية والسواحيلية.
2. لقد قيل إنه نظرًا إلى أن الخدمات العربية تبتعد في الأغلب عن أجندات وسائل الإعلام الغربية التقليدية فإنها تستطيع الوصل إلى حيث لا تصل المؤسسات الغربية. من الأمثلة التي تُذكر كثيرًا تغطية معركة مدينة الفلوجة العراقية في عام 2004، فقد كانت وسائل الإعلام الغربية ملحقة بالجنود الأمريكيين بينما كانت القنوات العربية تبث من داخل المدينة، لذلك كانت تغطيتها مناقضة للرواية الغربية عن الضربات «الجراحية» وحجم الخسائر.
3. هذه نقطة إشكالية، فقد بثت قناة الجزيرة الإنجليزية تقارير كثيرة في أثناء ثورة الربيع العربي كانت تنتقد سياسة قطر الخارجية بصراحة، وسياسة الحكومة بخصوص قانون العمالة الوافدة. لقد أعلنت قناة الجزيرة منذ انطلاقتها أنها مستقلة في سياستها الإخبارية عن الحكومة القطرية، على الرغم من أن تسريبات الويكيليكس التي نشرت في عام 2010 زعمت أن القناة قد استخدمت بوصفها ورقة مساومات في السياسة الخارجية.

* * *

المراجع

Abdel Rahman, A. (2002) *Issues of the Arab Region in the Press in the 20th Century.* Cairo: Al Arabi Press.

Achilles, A., and Miege, B. (1994) The limits to the adaptation strategies of European public service television. *Media, Culture and Society*, 46-31 ,(3)16.

Alterman, J. (1998) *New Media, New Politics? From Satellite to the Internet in the Arab World.* Policy Paper No.48, Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy.

Al-Mawari, M. (28 December 2001) Mohammed Jasim Al-Ali: The Qatari government helped us financially and we put her on the map. *Al-Bayan.*

Al-Qadry, N., and Harb, S. (2002) *Female and Male Journalists in the Television.* Beirut: Arab Cultural Centre and Lebanese Women Researchers.

Al-Zubaidi, L. (2004) *Walking a Tightrope: News Media and Freedom of Expression in the Arab Middle East.* Ramallah: Heinrich Boll Foundation.

Amin, H. (2001) Mass media in the Arab states between diversification and stagnation: an overview. In K. Hafez (ed.), *Mass Media, Politics and Society in the Middle East.* Creskill, NJ: Hampton Press, 42-23.

Amin, H. Y., and Boyd, D. A. (1994) The development of direct broadcast television to and within the Middle East. *Journal of South Asia and Middle Eastern Studies*, 50-37 ,(2)18.

Armbrust, W. (2005) Letter from the editor: Al-Jazeera is not a medium. *Transnational Broadcasting Studies*, 4-1 ,(2)1.

Ayish, M. (2001) American-style journalism and Arab world television: An exploratory study of news selection at six Arab world satellite television channels. *Transnational Broadcasting Studies*, 6)6). Available at: www.tbsjournal.com/Archives/Spring01/spr01.html (accessed 15 February -.(2013 2002)) Political communication on Arab world television: Evolving patterns. *Political Communication*, 54-137 ,19.

Ayish, M., and Qassim, A. (1995) Direct satellite broadcasting in the Arab gulf region: Trends and policies. *Gazette*, 36-19 ,56.

Ayish, M., and Sakr, N. (2010) Editorial: Dynamics of developments in Arab broadcasting. *Middle East Journal of Culture and Communication*, 7_3 ,3.

Bakr, Y. A., Labib, S., and Kandil, H. (1985) *Development of Communication in the Arab States: Needs and Priorities*. No. 95. Paris, France: UNESCO.

Barkey, M. (14_12 January 1996) Satellite TV: On the eve of revolution. *Arab ad*. Boulos, J. C. (1996) *La Tele: Quelle histoire* [*Television: What a Story*]. Beyrouth:Fiches du Monde Arabe.

Boyd, D. A. (1991) Lebanese broadcasting: Unofficial electronic media during a prolonged civil war. *Journal of Broadcasting and Electronic Media*, _269 ,(3)35 87.

Boyd, D. (1999) *Broadcasting in the Arab World: A Survey of Electronic Media in the Middle East*. Ames, Iowa; Iowa State University.

Diamond, L. (2012) Introduction. In L. Diamond and M. F. Plattner (eds), *Liberation Technology: Social Media and the Struggle for Democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, pp. ix_xxvi.

Diamond, L., and Plattner, M. F. (eds) (2012) *Liberation Technology: Social Media and the Struggle for Democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

El_Nawawy, M., and Iskander, A. (2002) *Al_Jazeera: How the Free Arab News Network Scooped the World and Changed the Middle East*. Boulder, CO: Westview Press.

Ezzi, A. R. (2004) *Arabs and the Satellite Media*. Al Mostaqbal Al Arabi Series, 34, Beirut: Centre for Arab Union Studies.

Fakhreddine, J. (2000) Pan_Arab satellite television: Now the survival part. *Transnational Broadcasting Studies*, 5, www.tbsjournal.org.

Falk, W. (18 April 2003) The impact of Al_Jazeera. *The Week Magazine*, p. 11.

Gantz, W. (1993) Introduction. In B. S. Greenberg and W. Gantz (eds), *Desert*

Storm and the Mass Media, pp. 15_1. Cresskill, NJ: Hampton Press.

Ghannan, J. (3 February 2011) *Social Media in the Arab World: Leading Up to the Uprisings of 2011*. Washington, DC: Center for International Media Assistance.

Ghareeb, E. (2000) New media and the information revolution in the Arab World:

An assessment. *The Middle East Journal*, 2001).418_395 ,(3)53) Al_Jazeera moved the waves and created a revolution in the Middle East. *Al_Rayah*, p. 21 ,25 February.

Guaaybess, T. (2008) Orientalism and the economics of Arab broadcasting.

In K. Hafez (ed.), *Arab Media: Power and Weakness*. New York: Continuum, pp. 213-199.

Gunter, B. (2005) Trust in the news on television. *Aslib Proceedings*, 97-384 ,(5)57.

Hafez, K. (2001) Mass media in the Middle East: Patterns of political and societal change. In K. Hafez (eds), *Mass Media, Politics and Society in the Middle East*, Cresskill, NJ: Hampton Press, pp. 20-1.

Hafez, K. (2006) Arab satellite broadcasting; Democracy with political parties.

Transnational Broadcasting Studies, 15, www.tbsjournal.com/Archives/Fall05/Hafez

Horan, D. (2010) *Shifting Sands: The Impact of Satellite TV on Media in the Arab World*. Washington, DC: Center for International Media Assistance,29 March.

Howard, P. N., and Hussain, M. M. (2012) Egypt and Tunisia: The role of digital media. In L. Diamond and M. F. Plattner (eds), *Liberation Technology: Social Media and the Struggle for Democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, pp. 23-110.

Jamal, A., and Melkote, S. R. (2008) Viewing and avoidance of the Al-Jazeera satellite television channel in Kuwait: A uses and gratifications perspective. *Asian Journal of Communication*, 15-1 ,(1)18.

Kraidy, M. M. (1998a) Satellite broadcasting from Lebanon: Prospects and perils.

Transnational Broadcasting Studies, 1, www.tbsjournals.org (1998b) Broadcasting regulation and civil society in post-war Lebanon.

Journal of Broadcasting and Electronic Media, 1999).400-387 ,(3)42) State control of television news in 1990s Lebanon. *Journalism and Mass Communication Quarterly*, 2002).98-485 ,(3)76) Arab satellite television between regionalization and globalization.

Global Media Journal, 1)1), www.repository.upenn.edu/asc_papers/186

Lagerkvist, J. (2010) *After the Internet. Before Democracy*. Bern, Switzerland: Peter Lang.

Mellor, N. (2005) *The Making of Arab News*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield. (2007) *Modern Arab Journalism: Problems and Prospects*. Edinburgh: University of Edinburgh Press.

Mernissi, F. (9 September 2007) Der Islam schafft Solidaritat. *Die Tageszeitung*, 9 September.

Miles, H. (2006) Think again: Al-Jazeera. *Foreign Policy*, July/August. Available at: www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id3497+.

O'Heffernan, P. (1993) Sobering thoughts on sound bites seen 'round the world.

In B. S. Greenberg and W. Gantz (eds), *Desert Storm and the Mass Media*. Cresskill, NJ: Hampton Press, pp. 28-19.

Rampal, K. R. (2006) Global news and information flow in the internet age.

In K. Y. Kamalipour (ed.), *Global Communication*, 2nd edn. Belmont, CA: Wadsworth/Thomson Learning, pp. 32-105.

Rugh, W. A. (1979) *The Arab Press: News Media and Political Processes in the Arab World.* Syracuse, NY: Syracuse University Press. (2004) *Arab Mass Media: Newspapers, Radio and Television in Arab Politics.*Westport CT: Praeger Publishers.

Sakr, N. (1999) Satellite television and development in the Middle East. Middle East Report 210 (Spring): 8-6

Sakr, N. (2000) Optical illusions: Television and censorship in the Arab world.

Transnational Broadcasting Studies, (5). Available at: www.tbsjournal.com.(2001) Seen and starting to be heard: Women and the Arab media in a decade of change. *Social Research*, 2005) .51-821 ,(3)69) Maverick or model? Al-Jazeera's impact on Arab satellite television. In J. K. Chalaby (ed.), *Transnational Television Worldwide: Toward a New Media Order*. London: I.B. Tauris.

Schleifer, S. A. (1998) Media explosion in the Arab world: The Pan-Arab satellite broadcasters. *Transnational Broadcasting Studies*, 1)1). Available at: www. tbsjournal.com/Archives/Fall98/fall98.html (accessed February 2013).

Semati, M. (2001) Reflections on the politics of the global 'rolling news' television genre. *Transnational Broadcasting Studies*, 6. Available at: www. tbsjournal. com.

Sreberny-Mohammadi, A. (1998) The media and democratization in the Middle East: The strange case of television. *Democratization and the Media*, -179 ,(2)5 99.

Suleiman, Y. (2003) *The Arabic language and National Identity: A Study of Ideology.* Edinburgh:

University of Edinburgh.

Tash, A. (1983) *A Profile of Professional Journalists Working in the Saudi Arabian Daily Press*. Unpublished PhD dissertation. Southern Illinois University.

Ulian, H. (14 October 2001) Al-Jazeera in the sea of Kabul and a race toward the war's rewards. *Al-Qabas*, p. 21.

Wright, L. (2004) The kingdom of silence: A reporter at large. *The New Yorker*, 41)79).

Zayani, M. (ed.) (2005) *The Al-Jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on New Arab Media*. London: Pluto Press.

Zayani, M., and Sahrauoi, S. (2007) *The Culture of Al-Jazeera. Inside an Arab Media Giant*. New York: MacFarland and Co Inc.

* * *

الفصل الثاني

أنظمة الإعلام الناشئة في دول الخليج

خالد الجابر وباري جونتر

يقدِّم هذا الفصل نظرة شاملة لأنظمة وسائل الإعلام وسوق الأخبار في دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تَشكَّل هذا المجلس من ست دول،هي: السعودية، قطر، الإمارات، عمان، البحرين، والكويت –عام 1981، وتشترك هذه الدول في ثقافة واحدة، ويتحدث أهلها لهجة متقاربة، كما يرتدون ملابس متشابهة، ويتشابهون أيضًا في أنواع الطعام والموسيقى (Hourani, 1991).

وتعتمد هذه الدول اقتصاديًّا على إنتاج النفط والغاز، ما جعلها أغنى دول المنطقة؛ حيث إن دخْل الفرد فيها أعلى من الدول العربية المجاورة لها ومن دول شمال أفريقيا، لكن هذه الدول تستضيف أعدادًا كبيرة من العمالة الوافدة من دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا، بعدما كانت تعتمد على المغتربين العرب من مصر والأردن وفلسطين واليمن (The Columbia Encyclopedia, 2008). وهذه الدول محكومة بأنظمة وراثية مع تمثيل شعبي محدود، ولكن يوجد في الكويت والبحرين مجلسان نيابيان منتخبان شعبيًّا. وفي عُمان، يوجد مجلس استشاري، أما في الإمارات العربية المتحدة، فيوجد مجلس وطني اتحادي مؤلف من 40 عضوًا يمثلون الإمارات السبع، ويُنتخَب نصف أعضائه من هيئات انتخابية، ويُعيّن النصف الآخر.

وفي قطر، يوجد مجلس الشورى المؤلف من 45 عضوًا، يُنتخَب 30 منهم عن طريق الانتخاب العام السري المباشر، بينما يُعيِّن الأمير الأعضاء الـ15 الآخرين، وقد حصلت

المرأة القطرية على حق الانتخاب والترشيح في أول انتخابات بلدية ديموقراطية منذ عام 1999، حتى قبل حصول المرأة الكويتية على حق التصويت والترشيح عام 2006 (Auter and Al–Jaber, 2003; The Columbia Encyclopedia, 2008). وسيبحث هذا الفصل تاريخ وسائل الإعلام في دول المجلس حتى ظهور وسائل الإعلام الرقمية الحديثة، التي تبث عبر القنوات الفضائية وخدمة برودباند إنترنت ذات السعة العريضة، كما يناقش التحديات التي سبَّبتها هذه التطورات لحكومات هذه الدول.

تطورات وسائل الإعلام في دول الخليج

تاريخيًّا، كانت وسائل الإعلام مملوكة لحكومات هذه الدول، وكانت تُركِّز على إبراز صورة الدول التي كانت غالبًا ما تتوافق مع صورة الحاكم، لكن الابتكارات الحديثة في تقنية الاتصالات التي تبدو أكثر وضوحًا في القنوات التلفازية الفضائية، غيَّرت المشهد الإعلامي في هذه الدول، وغيَّرت أساليب المواطنين في متابعة الأخبار (Boyd, 1999; Iskander, 2007).

وترافق ظهور القنوات التلفازية الفضائية مع الانتشار السريع للإنترنت اللاسلكي ذي السعة الواسعة (برودباند إنترنت)، والهواتف الجوالة المتطورة التي يمكن شبكها بالإنترنت. ومن بين نتاجات هذا التطور بالنسبة إلى مستهلكي وسائل الإعلام، تزايد خيارات التسلية والمعلومات التي يستطيعون الوصول إليها والتحكم فيها بعيدًا عن سيطرة الحكومات (Ghareeb, 2000, Guaaybess, 2002). ولقد أثبتت وسائل التواصل الحديثة شعبيتها، وأدى المحتوى الجديد الذي تعرضه إلى خلق إعلامية أكثر تنافسية في المنطقة فيما يتعلق بتقديم الأخبار ومتابعتها. وأجبرت هذه التغيرات الحكومة وصنَّاع السياسات ومشغِّلي وسائل الإعلام أنفسهم على إعادة التفكير في سياساتهم وممارساتهم. لذلك، أدت منافسة وسائل الإعلام الجديدة، وانعدام التحكم في تدفُّق المعلومات، والنقد المتزايد لعدم كفاءة أنظمة التلفاز الوطنية، وابتعاد المشاهدين

ومزاحمة أصحاب المشاريع للحصول على دور في عمليات وسائل الإعلام التجارية الناشئة، إلى إيجاد بيئة إعلامية جديدة في دول الخليج كلها (Rugh, 2004).

أصبح كل هذا تحولًا كبيرًا عما كان عليه المشهد الإعلامي في الشرق الأوسط، فقد ظلت وسائل الإعلام تحت السيطرة الحكومية المشددة حتى الربع الأخير من القرن العشرين. وهكذا، كان الإعلام امتدادًا للحكومات، وظل يخضع لرقابة مشددة؛ لضمان عدم انحرافه عن خط الحزب الحاكم، وعدم تغيير البيانات التي يصدرها، وعدم انتقاد أداء الحكومة. وضمن هذا الجو العام، يمكن القول إن السياسات الإعلامية للدول العربية كانت متشابهة إلى حد كبير.

يقول ويليام رو W.A. Rugh في كتابه **الصحافة العربية.. وسائل الإعلام الصحف والإذاعة والتلفزيون في السياسات العربية** Arab Mass Media: Newspapes, Radio, and Television in Arab Politics: إن نظرة الحكومةأخذت تتغير مع بداية القرن الواحد والعشرين، وترافق ذلك مع توقعات جديدة من المواطن العربي لدور الإعلام، لكن هذا لا يعني أن الرقابة الحكومية المشددة قد انتهت، إلا أن الصحافيين أعطوا حرية محدودة في بعض الحالات في كتابة الأخبار. وكان ظهور القنوات التلفازية الفضائية وشعبيتها عاملًا رئيسًا للتغير في هذا السياق.

ومع ظهور مزيد من وسائل الإعلام الخاصة، زادت التوقعات من جانب مالكي هذه الوسائل والمشاهدين بضرورة وجود مزيد من التعددية في تقديم الأخبار من حيث المضمون وأسلوب الإخراج. وأخذت مثل هذه التطورات، التي بدأت في دول الخليج، في الانتشار في الدول العربية الأخرى، وما ساعد على هذا التوجه انتقال محطات إعلامية عربية إلى إمارة دبي، التي اعتمدت سياسة منفتحة تجاه وسائل الإعلام.

وقد ارتبط ظهور القنوات التلفازية المهيمنة في دول مجلس التعاون الخليجي بالاستثمارات السعودية في محطة أوربت، وشبكة راديو وتلفاز العرب، وشبكة شو تايم، ومدينة دبي للإعلام.

وتُعدُّ هذه الشبكات جزءًا من المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية العربية - عربسات، وعلى الرغم من أن البنية التحتية لوسائل الإعلام قد سمحت بضخ مزيد من المحتوى الإعلامي للجماهير العربية، إلا أنه لم يتم الاتفاق حتى الآن على كيف يمكن لهذا التدفق أن يخدم الشعوب العربية، أو يساعد على تشكيل هوية عربية موحدة يمكن ترويجها في العالم العربي وخارجه (Guaaybess, 2002; Rugh, 2004).

على الرغم من بروز قطاع خاص متنامٍ، إلا أن دول الخليج لا تزال تهيمن على وسائل الإعلام التجارية في العالم العربي. لذلك، فمع أن الحكومة ربما لم تَعُد تتحكم في ملكية هذه الشركات، إلا أنها لا تزال تستطيع فرْض قوانين الرقابة المحلية عليها، ما حَدَّ مما قد تنشره وسائل الإعلام أو تذيعه (Boyd, 1999).

لا يتمتع الصحافيون والعاملون في وسائل الإعلام بِحُرية تشكيل الجمعيات، أو حماية النقابات المهنية. وعلى الرغم من تشكيل بعض الجمعيات المهنية الضعيفة، إلا أنها لا تتمتع بمكانة نظيراتها في الغرب، ولم تتطور العلاقات بين الحكومات والشعوب إلى الحد الذي يسمح بفتح قنوات للحوار والنقاش الجاد للقضايا بما يخدم المصالح العامة.

وقد مرت الصحافة في الخليج بثلاث مراحل، بدأت أولاها بصدور مجلة **الكويت** عام 1982 التي انتقلت إلى البحرين بعد مرور عام واحد على صدورها. وصدرت ونُشرت في البحرين أول صحيفة عام 1393 باسم (البحرين)، وكانت تصدر أسبوعيًّا، وقد أدت دورًا بارزًا في دعْم بريطانيا ضد ألمانيا النازية. أما المرحلة الثانية فكانت من 1949- 1956، وتميَّزت بظهور عدد من الصُّحُف والمجلات والدوريات في عموم منطقة الخليج،

وفي البحرين بصورة خاصة، وربما كانت مجلة **صوت البحرين** هي الصحيفة الأهم في ذلك الوقت، وقد تخصصت في معالجة القضايا المعاصرة، ووظفت نخبة من الكُتَّاب المثقفين لإعداد تقارير ذات جودة عالية؛ لنشر التوعية الثقافية والاجتماعية بين المواطنين، لكن الرقابة والقيود الحكومية حدَّت من نشاط المجلة وانتشارها. واستمر هذا الحال حتى سبعينيات القرن الماضي، عندما أخذت الصحافة في منطقة الخليج تمارس تأثيرًا أكبر مع قدوم مزيد من الكُتّاب والصحافيين العرب إلى الكويت، حيث تمتعوا فيها بحُرية نسبية أفضل من الدول العربية الأخرى.

شهدت المرحلة الثالثة في تطوُّر وسائل الإعلام المطبوعة تحديًا من الصحافة الإذاعية، التي انتعشت في تسعينيات القرن الماضي، بظهور منصات البث الفضائية، كما أعيد تعريف الدور النموذجي للصحافة في ضوء أسلوب التغطية الإخبارية، الذي اعتمد وسائل الإعلام الغربية، خاصة شبكة السي إن إن في حرب الخليج الأول في العراق. وقد تميز هذا النزاع المسلح بتغطية إخبارية مباشرة أكثر من أي نزاع سابق؛ نظرًا إلى مرافقة الصحافيين للجيوش، والسماح لهم بتغطية الأحداث من جبهات القتال.

أدركت الكويت وقطر والإمارات أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الصحافة الخاصة المتحررة من التدخل الرسمي للحكومات. أما السعودية، فمع أنها لم تكن تُحبِّذ فكرة الإعلام الخاص، إلا أنها سعت إلى تشكيل شراكات بين الإعلاميين الخاص والعام، تستطيع جمْع الأخبار وبثَّها إلى خارج حدودها.

كانت نتيجة هذه المبادرات أن انتشرت الصحافة العربية عالميًّا، وبرز صحافيون مرموقون أثَّرت آراؤهم في الرأي العام داخليًّا وخارجيًّا.

الصحافة والمطبوعات الأخرى

بدأت الصحافة الخليجية في السعودية والكويت والبحرين مطلع القرن العشرين، ثم انتشرت إلى عُمان وقطر والإمارات في بدايات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. وكانت صحيفة الحجاز أول صحيفة سعودية، وصدرت عام 1908، ثم تبعتها صُحُف أخرى في الكويت (1928)، والبحرين (1939)، والإمارات (1966)، وعُمان (1970)، وأخيرًا قطر (1972) (GCC Publications, 2004). ازداد عدد الصُّحُف المنشورة إلى حد كبير في نهاية القرن العشرين؛ بسبب التقدم التقني في الطباعة، وكان من نتيجة ذلك أن صدرت صُحُف يومية ومجلات ومنشورات أخرى في عموم دول الخليج العربية، وبحلول عام 2002، مثلًا، كان في السعودية 176 مطبوعة إخبارية، وفي الكويت 80، وفي الإمارات 72، وفي عُمان 27، وفي البحرين 22، ومثلها في قطر. كما تصدُر بعض الصُّحُف بلغات أخرى غير العربية، وبخاصة اللغة الإنجليزية.

وبحسب تقرير مؤسسة فريدَم هاوس (Freedom House 2009) الأمريكية المعنية بحُرية الصحافة في العالم، فقد احتلت الكويت المركز الأول بين دول مجلس التعاون الخليجي، والمركز الثاني بين الدول العربية فيما يتعلق بدرجة الحرية الممنوحة للصحافة المحلية. ومع ذلك، فقد صنفتها المؤسسة على أنها بلد حُر جزئيًّا. أما بالنسبة لدول الخليج الأخرى، فقد صُنِّفت على أنها دول غير حرة، ولم تكن ضمن أعلى 100 دولة في العالم على هذا المقياس. أما تقرير منظمة مراسلون بلا حدود (Reporters Sans Frontières, 2009) عام 2009، فأشار إلى وجود علامات على تطوُّر حرية الصحافة في منطقة الخليج العربي، لكنه لاحظ أن أمام دول المنطقة مرحلة طويلة لتحقيق الحرية الصحافية الكاملة. وفي الأجزاء اللاحقة من هذا الفصل، سنناقش أوضاع كل واحدة من هذه الدول على حدة، وطبيعة صحافتها، ووسائل إعلامها.

الصحافة الكويتية

صدرت أول نشرة في الكويت عام 1928، وكانت مجلة أسبوعية، حملت اسم مجلة **الكويت** لصاحبها الشيخ عبدالعزيز الرشيد، ثم تبعتها مجلات عدّة تُوِّجت بصدور مجلة **العربي** عام 1958. ولم يصدر قانون ينظم العلاقة بين الصحافة والدولة إلا عام 1956. ويمكن تقسيم الصحافة الكويتية إلى صحافة ما قبل الاستقلال وما بعده، حيث تميزت مرحلة ما قبل الاستقلال ببداية ظهور الصحافة المتخصصة؛ إذ لم تعد الصحيفة مجرد تجميع للطرائف والحكايات والمقالات، بل أصبحت سجلًّا للأحداث اليومية مع تحليلات ناقدة.

أما صحافة ما بعد الاستقلال فترتبط بالمرحلة التي أعقبت عام 1961، التي عرفت صدور قانون المطبوعات لتنظيم نشاط الصحافة في الكويت. وكان صدور مجلة **العربي** في ديسمبر 1958 أول إشارة لما يمكن أن يُحقَّق، وصدرت صحيفة الرأي العام في 16 إبريل 1961، لتعلن بداية الصحافة بمعناها الحديث. ومنذ ذلك التاريخ، توالى صدور الصُّحُف اليومية والمجلات الأسبوعية بأعداد كبيرة.

أوكل قانون المطبوعات والنشر رقم 8 لعام 1979 عددًا من الصلاحيات لدائرة المطبوعات للإشراف على أنشطة الصُّحُف وتوزيعها داخل البلاد، كما أوكل القانون للدائرة مهمة تنظيم الصُّحُف، مع توفيرها في الوقت ذاته التسهيلات الضرورية لطباعة الصُّحُف وتزويدها بالمواد الإخبارية من خلال النشرات الصحافية، وتسهيل التحاق الموظفين بوسائل الإعلام.

ومنذ بداية ازدهار سوق النشر، أخذت الحكومة الكويتية تنشر الصُّحُف والمجلات، لكنها أوقفتها؛ لأنها لم تستطع منافسة الصُّحُف والمجلات الخاصة. وتُنشَر الصُّحُف في الكويت بلغات قليلة، منها: الإنجليزية، والفرنسية، والأوردو، إلى جانب أكثر من 15 صحيفة تصدر باللغة العربية، وأشهر هذه الصُّحُف صحيفة الرأي العام، التي صدرت

عام 1961، والسياسة (1965)، والقبس (1972)، والوطن (1974)، الأنباء (1976). وبعد سلسلة من التعديلات التي جرت على قانون المطبوعات والنشر عام 2007، صدرت صُحُف أخرى، من بينها: عالم اليوم، والجريدة، والوسط، والنهار.

الصحافة القطرية

بدأت الصحافة المطبوعة في قطر بنشْر الحكومة الجريدة الرسمية عام 1961، التي اشتملت على القوانين والمراسيم الأميرية، وأنشأت قطر إدارة الإعلام عام 1969، التي أصدرت مجلة **الدوحة** في السنة نفسها، بينما أصدرت وزارة التربية مجلة **التربية** عام 1970. وفي السنة نفسها، صدرت جريدة **العرب وجلف نيوز** عن دار العروبة، والأخيرة مجلة نصف شهرية ناطقة بالإنجليزية (Auter and Al–Jaber, 2003).

ويوجد أيضًا ثلاث صُحُف قطرية رئيسة، هي: **الراية، والشرق، والوطن**. وقبل هذه الصُّحُف، صدرت صحيفة **العرب** عام 1971، ثم توقفت عن الصدور عام 1966، ثم عادت إلى الصدور مرة أخرى عام 2008. وتُعدُّ صحيفة **الشرق** الصحيفة الأقدم من بين الصُّحُف الثلاث، وقد صدر العدد الأول منها في سبتمبر 1978، وتبعتها **الراية** في (10 مايو 1979)، ثم **الوطن** في (3 سبتمبر 1995). وإضافة إلى الصُّحُف العربية، تصدر صحيفة **جلف نيوز** عن مطبعة الراية. وقد صدرت هذه الصحيفة في (10 ديسمبر 1978)، وتبعتها **بننسولا** عام 2011 الصادرة عن مطابع الشرق، بينما أصدرت مطابع الوطن صحيفة **قطر تريبيون** في سبتمبر 2006.

وتغطي المجلات الإخبارية القطرية موضوعات كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وصحية وفنونًا وتسلية.

وقد قدمت الحكومة القطرية الدعم المالي للصحف المحلية منذ إنشاء وزارة الإعلام والثقافة، لكن هذا الدعم توقف عام 1995، ورُفِعت الرقابة عن الصُّحُف، وألغيت

الوزارة بحسب القانون رقم 5 لعام 1998، ووُزِّعت اختصاصاتها، وحُوِّلت بعض إداراتها إلى هيئات مستقلة. وفي أكتوبر من العام نفسه، أُنشئ المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث. وقد حصَّنت هذه الإجراءات كلها الصحافةَ من تدخُّل الحكومة، وأخذت صُحُف ومجلات غربية وعالمية تظهر في السوق القطرية، ومنها: **نيويورك تايمز**، **والواشنطن بوست**، ومجلة **التايم**، **والفاينانشيال تايمز**، **والقدس العربي** (Auter and Al-Jaber, 2003).

صحافة الإمارات

بدأت الصحافة في الإمارات متأخرة عن بقية دول الخليج الأخرى، وكان بعض المواطنين قد أصدروا صُحُفًا لم تعمِّر طويلًا، من هؤلاء -مثلًا- إبراهيم بن حمد عبدالله المدفع، الذي أصدر صحيفة نصف شهرية، اسمها **عُمان**، بالتعاون مع بعض الشعراء والكتاب في المنطقة، وكانت هذه الجريدة تُكتب يدويًّا، ويُطبَع منها خمس نُسَخ، كان يتداولها الأشخاص المتعلمون في البلاد. وكانت الصحيفة تضم مقتطفات من الأخبار التي تنشرها الصُّحُف العربية الأخرى، وبخاصة الصُّحُف المصرية والعراقية، التي كانت تصل إلى الشارقة بعد أسابيع من صدورها، إضافة إلى مجموعة من الأخبار المحلية، ومعلومات عن أسعار البضائع وحكايات بدوية.

لكن هذه الصحيفة توقفت بعد مرور عام على صدورها. وبعد مدة، أصدرت مجموعة من الكُتَّاب الشباب من دبي والشارقة نشرة يومية مكتوبة يدويًّا، أسموها **صوت العصافير**، وإضافة إلى هذه النشرة، ظهرت نشرات وملصقات كانت تُعلَّق في الأسواق، وتتضمن إعلانات عن مواعيد وصول السفن من الهند وإيران.

وفي يناير 1965، أصدرت دائرة بلدية دبي نشرة حملت اسم **أخبار دبي**، ثم تبعتها إمارة رأس الخيمة التي أصدرت مجلة مشابهة عام 1968. وظلت هاتان المطبوعتان

تصدران وقتًا طويلًا حتى إلى ما بعد إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، وحذت إمارة الشارقة حذو إمارتي دبي ورأس الخيمة، فأصدر الأخوان عبدالله وتريم عمران تريم مجلة **الشروق** الشهرية بدءًا من عام 1970، إلا أن هذه المجلة لم تُعمِّر طويلًا، فأصدر الأخوان مجلة **الخليج** في أكتوبر 1970، التي كانت تُحرَّر في الشارقة، وتُطبَع في الكويت، ويعاد شحْنها بالطائرة، لكن هذه المجلة توقفت أيضًا عن الصدور.

في 20 أكتوبر 1969، أصدرت دائرة الإعلام والسياحة في أبو ظبي، وتحوَّلت إلى صحيفة يومية في 20 ابريل 1972، وتبعتها صحيفة **الوحدة** في أغسطس 1973، التي كان يملكها راشد بن عويضة. وبعد ذلك، توالى صدور الصُّحُف، حيث أصدر عبيد المزروعي صحيفة **الفجر** (في مارس 1975)، **والخليج** (في ابريل 1980)، والبيان (في مايو 1980).

صحافة البحرين

تُعدُّ البحرين رائدة بين الدول الخليجية في إصدار القوانين المنظمة للصحافة والطباعة والنشر؛ حيث يعود أول قانون مطبوعات إلى عام 1930، الذي عُرف حينها بقانون تنظيم الصحافة. وعام 1979، صدر قانون شامل، تضمن مبادئ تفصيلية لتنظيم الصحافة والطباعة والنشر والتوزيع. وجاءت انطلاقة الصحافة في البحرين مع إصدار عبدالله الزايد جريدةَ **البحرين** بين عامي 1944، 1939، وكانت تُعنى بالقضايا السياسية والثقافية والأدبية والاجتماعية المحلية، كما عُرِفت بدعمها معسكرَ الحلفاء في الحرب ضد ألمانيا في أربعينيات القرن الماضي.

وأدت الصُّحُف في البحرين دورًا مهمًّا في خمسينيات القرن الماضي، وبخاصة صُحُف: **القافلة**، **والوطن**، **والميزان**، **والشعلة**، التي أصدرت عددًا واحدًا فقط، في محاربة الاستعمار، ونشْر الوعي القومي، ودعْم ثورة 23 يوليو 1952 المصرية، ونقْد الوضع السياسي للمحميات البريطانية في منطقة الخليج. كان تأثير هذه الصُّحُف كبيرًا لدرجة

أن السلطات البريطانية أمرت بوقفها كلها عام 1956. ونتيجة لهذا التوقف والضغوط، شهد العقدان اللاحقان صدور صُحُف ضعيفة نسبيًّا، ومجلات سياسية لم تتعمق كثيرًا في القضايا المحلية، وركَّزت على نشْر الأخبار العربية والخارجية.

وتُعدُّ سنوات السبعينيات والثمانينيات سنوات النضج للحركة الأدبية والثقافية في البحرين؛ حيث شهدت صدور صُحُف متنوعة، منها: صحيفة **أخبار الخليج** اليومية (1976)، **وجالف ديلي** باللغة الإنجليزية (1976)، والأيام (1989). كانت الثمانينيات مرحلة تغيير ثقافي كبير، تَمثَّل في إصدار دوريات ثقافية، منها: **أخبار التربية** (1981)، **والوثيقة** (1982)، **والمحامي** (1982) الصادرة عن جمعية المحامين البحرينية.

وأصدر الكُتَّاب البحرينيون مجلة **كلمات** عام 1983، وكانت تهتم بالشأنين الأدبي والثقافي، وترافق صدورها مع مجلات أخرى، منها: **آفاق المنامة**، **وبانوراما الخليج**، **والبحرين** الخيرية. وعام 1988، صدرت ثلاث مجلات أخرى، هي: **الإصلاح**، **والعروبة**، **والرعاية**.

الصحافة العُمانية

تاريخ الصحافة في عُمان قصير نسبيًّا؛ إذ لم تصدر فيها أي صحيفة حتى عام 1970، ما عدا نشرات الأخبار التي كانت تُصدِرها شركة تنمية نفط عُمان بعنوان **أخبار شركتنا**، وكانت تغطي أخبار الشركة فقط. وفي 25 يوليو 1970، وبعد يومين فقط من تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في البلاد، صدرت نشرة عربية تحمل اسم **أخبار عُمان**، طُبِعت باللغتين العربية والإنجليزية على ورق الستانسيل، وكانت تنشر أخبار السلطنة، إضافة إلى المراسيم السلطانية والقرارات الحكومية. وكانت الوطن أول وأهم صحيفة عُمانية، وصدر العدد الأول في 28 يناير 1971 عن المؤسسة العُمانية للصحافة والطباعة والنشر. وقد صدرت صحيفة الوطن في أكثر من بلد عربي، فقد طُبِعت في

بيروت مطلع سبعينيات القرن الماضي، ثم انتقلت إلى الكويت عام 1974؛ بسبب الحرب الأهلية اللبنانية، واستقرت في عُمان بعد تأسيس شركة المطابع العالمية، ثم أصبحت لها مطابعها الخاصة منذ عام 1988، أما جريدة عُمان، فهي أول صحيفة حكومية تصدر في سلطنة عمان؛ وصدر العدد الأول منها في 18 نوفمبر 1972 بمناسبة الاحتفالات بالعيد الوطني الثاني. والتزمت الجريدة بالصدور أسبوعيًّا كل يوم سبت بصفة مؤقتة حتى 11 نوفمبر 1975 عندما بدأت تصدر نصف أسبوعية، يومي السبت والثلاثاء؛ لتتمكن من مواكبة الأحداث المهمة في البلاد.

واستمر هذا الوضع حتى عام 1980 عندما أصدر السلطان قابوس المرسوم رقم 89/1980 بإنشاء دار جريدة عُمان للصحافة والنشر، وبذلك انفصلت الجريدة عن المديرية العامة للإعلام والسياحة، التي كانت تصدرها منذ عام 1972، ثم بدأت تصدر يوميًّا.

كانت جريدة **تايمز أف أُمان** Times of Oman الجريدة الإنجليزية الأولى في السلطنة، وكانت أسبوعية تصدر كل خميس، وقد صدر العدد الأول منها في 23 فبراير 1975، وكانت محتوياتها تشمل مقالات متنوعة عن الشأن الداخلي، وتُقدِّم خدمة خاصة للجاليات الأجنبية، وفي الأول من يناير 1991 بدأت تصدر يوميًّا عن دار مسقط للصحافة والنشر والتوزيع.

الصحافة السعودية

بدأ أول نشاط صحافي في الجزيرة العربية مع دخول آلات الطباعة عام 1908، عندما صدرت صُحُف عدة في أواخر العهد العثماني، وقد اختفت هذه الصُّحُف بعد وقت قصير من صدورها لأسباب كثيرة، من بينها: عدم استقرار الوضع السياسي، والمشكلات المالية في العهد العثماني، وقد صدرت الصُّحُف في مكة وجدة والمدينة بين

عامي 1908–1912، وشملت هذه الصُّحُف **الحجاز والإصلاح وشمس الحقيقة والصفاء والمدينة المنورة**. وقد مثَّل دخول الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود إلى مكة البداية الحقيقية لوسائل الإعلام السعودية عمومًا وللصحافة السعودية خصوصًا، كما يتضح من إصدار جريدة **أم القرى** في مكة عام 1924، وقد صدرت هذه الجريدة في الوقت الذي صدرت فيه دوريات أخرى متنوعة.

وقد صدر قانون الطباعة والنشر بعد صدور جريدة **أم القرى** بأربعة أعوام، وظَلَّ مطبَّقًا عشر سنوات، ثم صدر قانون آخر عام 1940 تضمَّن 36 مادة، فمثَّل بداية لتطوير المؤسسات الصحافية السعودية وهيكلتها في ذلك الوقت، وكانت الإذاعة السعودية في بداياتها الأولى، وكانت تحت إشراف وزارة المالية، بينما كانت الصحافة تحت إدارة وزارة الخارجية، ثم تَتَابَع بعد ذلك صدور مزيد من الصُّحُف السعودية، ولا يزال بعضها يواصل الصدور، بينما توقَّف بعضها الآخر، ومنه: **حراء، والظهران، والفجر الجديد، والقصيم**، ومجلة **التجارة**. ولا يزال بعض تلك الصُّحُف رائدة حتى يومنا هذا، ومنها: صحيفة **المدينة** التي صدرت في المدينة المنورة عام 1937، ثم في جدة بعد ذلك، وجريدة **البلاد** التي صدرت في مكة أول مرة عام 1964، **وعكاظ** التي صدرت في جدة عام 1960، **والجزيرة** التي صدرت في الرياض عام 1965، **والشرق الأوسط** التي صدرت في لندن عام1978، وتبعتها صُحُف **الرياض وجدة والوطن** التي صدرت في أبها عام 2000.

الإذاعات

تعود جذور الإذاعة في العالم العربي إلى أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضي، وتبع ذلك انتشار البث التلفازي في منطقة الخليج العربي في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وكانت محطات الإذاعة تبُث الأخبار على

مدار الساعة، لكن النشرات الرئيسة كانت تُبث بين الساعة 12 ظهرًا و12 عند منتصف الليل (Royd, 1999).

وتبُث الإذاعات العربية نشرات مفصلة متخصصة في القضايا السياسية والاقتصادية والرياضية والثقافية والعلوم، إضافة إلى برامج مستقلة عن الصحافة المحلية والعربية وتقارير من المراسلين ووكالات الأنباء، ويمكن الاستماع لنشرات الإذاعة في دول الخليج على الإنترنت.

كانت المملكة العربية السعودية الدولة الأولى التي أنشأت شبكة لاسلكية عام 1932، أما الإذاعة العامة فبدأت في جدة عام 1949، وآنذاك كانت تسمى إذاعة مكة المكرمة، وتم توحيد البث الإذاعي من إذاعتي الرياض وجدة، وزادت ساعات البث المباشر لأكثر من 20 ساعة في اليوم، ومع حلول عام 1980 أصبح نظام البث الإذاعي في المملكة يضاهي أنظمة البث في معظم الدول المتقدمة فيما يتعلق بقوة الإشارة ووضوح الاستقبال.

أما في البحرين والكويت، فبدأ البث الإذاعي عام 1941 في أثناء الحرب العالمية الثانية، واستمر حتى عام 1945 حيث افتتحت إذاعة البحرين في يوليو 1955، وكانت تبث لأربع ساعات يوميًّا، وأخذ البث يزداد طول سنوات الستينيات من القرن الماضي، وبحلول عام 1990 كانت الإذاعة تبث 24 ساعة يوميًّا على الموجة القصيرة.

وفي الكويت، بدأ بث الإذاعة الرسمية في 12 مايو 1951، بافتتاحيتها المتكررة. **الكويت** ويمثل عام 1961 نقلة نوعية مهمة في تاريخ الإذاعة الكويتية؛ لأنه العام الذي استقلت فيه الكويت، حيث لعبت الإذاعة دورًا مهمًّا قبل انتشار التلفاز في تقديم الأخبار والبرامج وخطابات حكام الكويت المطالبين بالاستقلال عن بريطانيا والعراق، وفي أثناء الغزو العراقي عام 1990، استمرت الإذاعة الكويتية في البث من السعودية، ثم عادت القنوات كلها للعمل من الكويت مرة أخرى بعد التحرير.

وفي قطر، كان أول بث إذاعي في البلاد في بداية ستينيات القرن الماضي هو إذاعة المسجد، التي كانت تغطي أجزاء من الدوحة. وفي 25 يونيو 1968، أُعْلِن عن إنشاء إذاعة قطر، واستمرت إذاعة المسجد الكبير في البث بعد أشهر قليلة من افتتاح الإذاعة، إلى أن جرى تركيب جهاز إرسال في الإذاعة الجديدة. وقد بدأت الإذاعة القطرية في بث البرامج باللغة العربية، ثم أضيفت برامج باللغات الإنجليزية والأوردية والفرنسية في الأعوام 1971، و1980، و1985 على التوالي، ولا يوجد في قطر إذاعات خاصة؛ لأن هذه الخدمة تشرف عليها الدولة بالكامل، ولكن إذاعة سوا وصوت أمريكا والبي بي سي تبث من قطر.

أما في الإمارات العربية المتحدة، فقد تأسست إذاعة أبو ظبي في 25 فبراير 1969، ثم غيَّرت اسمها في 2 ديسمبر 1971 إلى صوت الإمارات من أبو ظبي، وقبل ذلك حملت إذاعة دبي اسم صوت الساحل، التي بدأت البث من الشارقة عام 1966، ثم غيَّرت اسمها بعد ذلك إلى إذاعة دبي، إضافة إلى ذلك فقد بدأ بث إذاعة رأس الخيمة في سبتمبر 1972، في حين بدأ البث الرسمي لإذاعة أم القيوين في مارس 1978.

أما الإذاعة العُمانية فكانت ممولة من الدولة، ولا تبُث إعلانات، وتشرف عليها وزارة الإعلام، حيث بدأ بثها في 30 يوليو 1975 مدة خمس ساعات تغطي العاصمة مسقط. وفي 25 نوفمبر 1975، انتقلت المحطة إلى موقعها الجديد في صلالة. وتوجد إذاعة البي بي سي في جزيرة مصيرة، مقابل ساحل عمان، وتم إنشاء محطة تقوية للموجة المتوسطة لتقوية إشارتها لبرامجها العربية والفارسية والهندية والبشتو والإنجليزية والأوردية، وتوجد خطة مبدئية لنقل هذه المحطة إلى داخل السلطنة.

خدمات البث التلفازي

بدأ البث التلفازي في المملكة العربية السعودية عام 1965 لتغطية مدن المملكة الرئيسة، من خلال محطات الإرسال التلفازية. وفي ديسمبر 1967، أُنشئت محطة تلفاز في المدينة، وتبعتها محطة أخرى في القصيم في يوليو 1968، ثم الدمام في نوفمبر 1969؛ لتغطية مدن المنطقة الشرقية ومعظم الخليج العربي. وفي عام 1977، أُنشئت محطة أبها لتغطية المناطق المجاورة، حيث يبث التلفاز السعودي من خلال أربع قنوات فضائية، فتبث القناة الأولى والثانية بالإنجليزية، مع نشرة أخبار بالفرنسية. وإضافة إلى هذه القنوات، توجد قنوات أخرى للأخبار والرياضة، وتبث القناة الأولى والقناة الرياضية برامجهما بوساطة محطة إرسال أرضية، إضافة إلى الإرسال الفضائي.

وفي الكويت، بدأ البث التلفازي عام 1957، وكان يبُث رسومًا متحركة وأفلامًا للمنطقة الشمالية والشرقية من البلاد. وفي عام 1964، جرى التوسع في البث لتغطية مناطق الكويت كلها، ويستخدم التلفاز الكويتي أربع محطات أرضية وقناة فضائية، تُقدِّم جميعها برامج سياسية ودينية وعلمية وثقافية وترفيهية.

وفي قطر، بدأ البث التلفازي عام 1970 لمدة أربع ساعات من الثالثة بعد الظهر إلى السابعة مساءً باللون الأسود، ثم توسَّع البث إلى تسع ساعات يوميًّا عام 1974، مع استخدام البث الملون. واستمر التلفاز القطري في التطور حتى عام 1982 مع إطلاق القناة الثانية بالإنجليزية، وكانت تبث برامج ثقافية ورياضية ومواضيع أخرى. وفي عام 1998، بدأ استخدام البث الفضائي لأكثر من 18 ساعة يوميًّا، وتملك الحكومة قنوات التلفاز كلها، باستثناء قناة الجزيرة التي انطلقت عام 1996وتعدُّ مؤسسة خاصة على الرغم من أنها كانت ممولة في الأصل من الحكومة القطرية. وفي الإمارات العربية المتحدة، توجد أربع محطات تلفازية في أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان؛ حيث بدأ البث التلفازي من أبو ظبي باللون الأسود في 6 أكتوبر 1969، وبدأ البث الملون في 4 يناير

1974 باستخدام نظام بال من خلال محطة الإرسال الرئيسة في أبو ظبي ومحطات تقوية في المدن الأخرى، وبدأ بث تلفاز دبي في عام 1976، وافتتح تلفاز الشارقة في فبراير 1989، وافتتحت محطة عجمان في فبراير 1996.

في البحرين، بدأ البث التلفازي عام 1973 مدة خمس ساعات يوميًّا. وأما البث الفضائي فبدأ أول مرة في أكتوبر 1991، وأصبحت إذاعة وتلفاز البحرين هيئة مستقلة في يناير 1996.

أخيرًا، بدأ البث التلفازي في سلطنة عُمان عام 1974، وغطى العاصمة فحسب، ثم توسع عام 1975 ليغطي العاصمة ومناطق السلطنة الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن قوانين وسائل الإعلام في دول الخليج لا تسمح بالملكية الخاصة لمحطات الإذاعة والتلفاز، باستثناء دبي، التي تخطت هذه القيود، وأنشأت مدينة دبي للإعلام، وهي منطقة حرة، تشمل محطات التلفاز الفضائية، والإنتاج والخدمات الأخرى المرخصة، وهذا يلغي القوانين التي قد تُقيِّد عملياتها في أجزاء الوطن العربي الأخرى.

وكالات الأنباء الوطنية

تملك دول الخليج العربي جميعها وكالات أنباء وطنية، تهدف إلى جمْع الأخبار عن هذه الدول ونشْرها، وهي في الأغلب تعتمد على الأخبار والمعلومات من وكالات الأنباء العالمية.

ويتلخص دور وكالات الأنباء العربية في توفير واجهة بين الدول العربية وبقية دول العالم، وهي هيئات تابعة للحكومات، وتبث الأخبار الهادفة إلى إبراز إنجازات الحكومات في المجالات المختلفة، إضافة إلى تعزيز العلاقات مع المؤسسات والشخصيات الإعلامية في الخارج. وتتولى أي وكالة أنباء مَهَمَّة تبادل الخدمات ونقلها، ومَهَمَّة التعاون

مع الجهات الوطنية والعربية والعالمية، إضافة إلى نقْل الأحداث المحلية والعالمية، وتوزيع هذه الأخبار وتسويقها، كما تُعَدُّ مشروعات بحوث، وتُنتِج نشرات إخبارية متخصصة، وأخبارًا أخرى مصورة ومطبوعة. يضاف إلى ذلك أن هذه الوكالات تزود الجهات الحكومية بالأخبار من خلال مراسليها في الداخل والخارج، وتتابع الأخبار التي تتعلق بالدولة في وسائل الإعلام العربية وشبكات الأخبار والإنترنت، كما تتابع التطورات التقنية والمهنية في وسائل الإعلام. وقد أُنشئت أول وكالة أنباء في منطقة الخليج في المملكة العربية السعودية عام 1971، وتبع ذلك إنشاء وكالات أخرى في قطر (1975) والكويت والإمارات العربية المتحدة (1976) وسلطنة عمان (1986)، وأخيرًا في البحرين (2006).

القنوات التلفازية الفضائية في الخليج العربي

لقد تطورت وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في دول الخليج العربي إلى درجة كبيرة منذ نهاية القرن العشرين، وكان هذا التطور واضحًا في تزايد عدد القنوات التلفازية والفضائية، وتحسُّن جودة البرامج التي تبُثها هذه القنوات، إضافة إلى ظهور القطاع الخاص بوصفه شريكًا للحكومات فيما يتعلق بتشغيل المحطات التلفازية وملكيتها، التي ظلت مدة طويلة حكرًا على القطاع العام في هذه الدول. ويُعدُّ توفير التمويل الكافي لتقديم خدمات تلفازية عالية الجودة تحديًا أمام المشروعات الخاصة في الدول العربية، مثلما هو الحال في بقية دول العالم الأخرى. لذلك، فإن مشاركة الحكومات يمكن أن يخفف من التكاليف، ومع أن مثل هذا الدعم عادة ما يكون نظير التحكم في المحتويات الإخبارية، إلا أن الحكومات العربية أدركت حديثًا فوائد عدم التدخل في العمليات الإخبارية التلفازية (Ayish, 2001; Rugh, 2004 ; Mellor, 2005).

وشكَّلت عملية عاصفة الصحراء التي قادتها الولايات المتحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت عام 1991، نقطة تحوُّل في مسار الإعلام في منطقة الخليج، حيث علَّمت الحكومات العربية بعض الدروس القيِّمة، منها:

أولًا، جعلت المسؤولين عن الإعلام يدركون الدور الحيوي الذي تستطيع محطات التلفاز العابرة للحدود، ومنها: محطة سي إن إن، أن تلعبه في الحروب من حيث تحكُّمها في تدفُّق المعلومات، ومن ثم في تشكيل الرأي العام المحلي والعالمي تجاه النزاع في المنطقة. وقد لوحظ أثر السي إن إن في دول عدة حول العالم، فحتى داخل دولة المنشأ (الولايات المتحدة الأمريكية) أحدثت المحطة تحولًا جذريًّا في طبيعة التغطية الحربية، وكانت دورة أخبارها التي تمتد على مدى 24 ساعة تعني أن لديها ساعات بث طويلة عليها أن تملأها مقارنة بشبكات التلفاز الكبيرة الأخرى، لذلك فقد أرسلت مزيدًا من المراسلين إلى منطقة الشرق الأوسط في أثناء حرب الخليج الأولى، وحققت سبقًا في الأخبار العاجلة، وعلى الرغم من زيادة التغطية الإخبارية للشبكات التلفازية الكبرى آنذاك، إلا أن الدراسات توصلت إلى أن السي إن إن قدَّمت تغطية إخبارية لمجريات الحرب أكثر من القنوات التلفازية الأخرى (Wicks & Walker, 1993).

ثانيًا، أدرك المسؤولون في منطقة الخليج أن باستطاعتهم استغلال وسائل الإعلام لتشكيل الرأي العام فيما يتعلق بالقضايا المحلية؛ فقد فتحت مثل هذه العمليات أعين المشاهدين العرب على نوع جديد من الخدمة الإعلامية يختلف كثيرًا عمَّا اعتادوه في ظل أنظمة إعلامية أحادية، كما أدركت الحكومات في الشرق الأوسط أن في إمكانها استخدام أنظمة إعلام أكثر انفتاحًا للترويج لأهدافها الاقتصادية، بإنشاء شركات ومؤسسات رابحة، يمكن استغلالها لإيصال رسائل إلى العالم الخارجي، لتعزيز الهوية العربية، وإرسال صورة أكثر إيجابية عن العرب (Zayani, 2005; Lynch, 2006).

وفي أعقاب حرب التحالف ضد العراق، أخذت دول الخليج تتنافس في تدشين محطات تلفازية فضائية للوصول إلى الجماهير العربية في كل مكان؛ فأنشئت قناة الكويت الفضائية (1991)، وتلفاز أبو ظبي (1992)، وقناة دبي الفضائية (1992)، وقناتا البحرين والسعودية الأولى والثانية (1995)، وقناة الجزيرة (1996)، التي كانت أول قناة إخبارية فضائية عربية، والتي موَّلتها الحكومة القطرية بمبلغ 500 مليون ريال قطري؛ أي بما يعادل 173 مليون دولار، كما اعتمدت على مصدر آخر للدخل هو الإعلانات التجارية (El–Nawawy & Iskandar, 2002)، وكانت الدول الخليجية رائدة في دعوة القطاع الخاص للدخول في صناعة التلفزة، من خلال إطلاق مشروعات إعلامية عدة بتمويل محلي، وكانت محطة إم بي سي (مركز تلفاز الشرق الأوسط) من أولى القنوات الجديدة التي دخلت إلى المشهد، وكانت تبث من مدينة لندن عام 1991، بصفتها إحدى إذاعات شركة آرا، التي تبُث من خارج العالم العربي، وقد أَنْتَجَت المحطة برامج ترفيهية ووجدانية متنوعة للمشاهد العربي، بعد نصف قرن من الملل الذي سبَّبه الإعلام الرسمي المكرس لخدمة الحكام (Boyd, 1999).

وفي عام 1994، أطلقت إذاعة وتلفاز أوربت قنواتها الفضائية من إيطاليا؛ لتضع المشاهد العربي وجهًا لوجه أمام برامج التسلية الغربية، والأخبار التي لم تُشَاهَد في بيئة الإعلام العربي من قبل، وكانت المحطة الأولى التي فرضت اشتراكًا مقابل خدماتها، ومع نهاية تسعينيات القرن الماضي، أصبح باستطاعة المشاهد العربي في منطقته التقاط عشرات القنوات الترفيهية التي تقدم الموسيقى والتمثيليات والكوميديا من المنطقة أو من الخارج (Rugh, 2004)، وكان من أحد أهم نتاجات مرحلة التطور هذه، تغيير مفهوم التلفاز في منطقة الخليج من أداة للدعاية السياسية إلى مصدر للترفيه والإثراء الثقافي والتربوي (Miles, 2005)، حيث أصبح التلفاز من المقتنيات المهمة في البيوت العربية الحديثة، ما مكَّن الناس من البقاء على اطلاع على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجارية في المنطقة (Sakr, 2001)، ولم تجلب تلك التطورات

في عالم التلفاز الفضائي إلى المشاهد العربي صورًا جديدة من البرامج الترفيهية فحسب، وإنما أدَّت أيضًا إلى تشجيع إطلاق كثير من القنوات الجديدة، حيث اتفق الباحثون والمحللون على أن منطقة الخليج العربي تتفرد بين الدول العربية في القنوات الفضائية الإخبارية التي تُقدِّم الأخبار والتحليلات بمستوى عالٍ من المهنية والاحترافية والموضوعية (Guaaybess, 2008)، ومن أبرز هذه الفضائيات قناة الجزيرة وقناة أبو ظبي وقناة العربية التي تعدُّ أفضل مثال لهذا الجيل الناشئ من القنوات التلفازية التي تتميز بالجرأة في تناول القضايا الخلافية باحترافية عالية (Ayish, 2001). وإذا كان النقاش في أعقاب حرب الخليج عام 1991 قد دار عمَّا يسمى أثر سي إن إن، فقد دار في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 على مركز التجارة العالمي في نيويورك عن أثر الجزيرة (Seib, 2008). وقد بلغت أهميتها حدًّا دفع الإدارة الأمريكية للجوء إلى إجراء مضاد لمواجهة هذا الأثر، من خلال إنشاء قناة الحرة الفضائية للمنافسة في السوق الإعلامية ذاتها (Miles, 2005 ; Seib, 2008).

استطاعت قناة الجزيرة أن تجد لها موطئ قدم على خريطة الإعلام العالمي، فتغطيتها الإخبارية أغضبت كثيرًا من الحكومات العربية والأجنبية، التي اتهمتها بتجاوز الحدود والمعايير المهنية في تغطية المشكلات والأحداث. وفي كل الأحوال، لا يستطيع الإنسان إلا الاعتراف بأن هذه القناة قد حركت مياه الإعلام الراكدة في منطقة الخليج والعالم العربي الأوسع، وأدَّت دورًا رائدًا في تحدي مشغِّلي وسائل الإعلام المهنية في المنطقة بتبني نهج مختلف في نقْل الأخبار.

وتقدم خدمة الجزيرة الإخبارية تنوعًا في المحتوى الواقعي، فلو أن أحدًا شاهَد حلقات محمد حسنين هيكل الوثائقية لخرج بانطباع عن أن القناة ناصرية في توجُّهها، في حين قد يخرج مَنْ يشاهد حلقات برنامج **شاهد على العصر** وبرنامج **بلا حدود** بانطباع معاكس عن أن الجزيرة معادية للناصرية، ومتعاطفة مع حركة الإخوان

المسلمين. والذين كانوا يشاهدون برنامج **أكثر من رأي**[1]، الذي كان يقدمه سامي حداد قد يخرجون بانطباع عن أن القناة ليبرالية، أما الذين يشاهدون برنامج **الاتجاه المعاكس**، الذي يقدِّمه فيصل القاسم، فقد يخرجون بانطباع عن أن القناة قومية. والذين كانوا يشاهدون برنامج **الشريعة والحياة**، الذي كان يستضيف الشيخ يوسف القرضاوي يخرجون بانطباع عن أنها قناة سنيّة معتدلة، في حين كان الذين يشاهدون برنامج غسان بن جدّو **الحوار المفتوح** يخرجون بانطباع عن أن القناة تبدو شيعية موالية لإيران، وهكذا فإن الجزيرة فضاء مفتوح، يستوعب كل ألوان الطيف (Mellor, 2005; Miles, 2005; Zayani, 2005). والسؤال الذي يبرز هنا هو: هل من الممكن الحفاظ على وجهات النظر الفكرية المتعارضة تحت سقف واحد وضمن إطار عمل تحريري واحد؟

إن انتشار قنوات الأخبار التلفازية الفضائية يعكس عمق التحولات السياسية وطبيعتها في المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والاحتلال الأمريكي للعراق؛ حيث وجدت المنطقة العربية عمومًا، ومنطقة الخليج خصوصًا، نفسها في خضم الصراع العالمي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار «الحرب على الإرهاب». وفي الوقت ذاته، وجدت هذه الدول نفسها تحت ضغوط لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. في البداية، كانت هذه الضغوط خارجية، لكن ثورات الربيع العربي عام 2011 كانت شاهدًا على الضغوط الداخلية من أجل التغيير.

ومما لا شك فيه أن هذه التغييرات، سواء أكان مصدرها خارجيًّا أم داخليًّا، فإنها تتطلب من النخب السياسية الحاكمة في المنطقة أن تبحث عن حلول محلية بدلًا من الانصياع لوصفات خارجية تُفرَض عنوة من خارج الحدود، ويمكن النظر إلى الدور المتنامي لقنوات التلفاز الإخبارية الفضائية على أنها إحدى الأدوات الداخلية للتغيير

(1) توقف برنامج **أكثر من رأي** في نوفمبر عام 2009، وتوقف برنامج **الحوار المفتوح** بعد استقالة بن جدّو وإنشائه قناة الميادين، وتوقف برنامج **الشريعة والحياة**. المترجم.

لاحتواء التوترات الناجمة عن الضغط الخارجي، وربما تكون هذه القنوات قادرة على إيجاد بيئة للتفاعل والحوار تستطيع توفير أبدال للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من دون الحاجة إلى ضغوط خارجية، وتستطيع أيضًا أن تؤدِّي دورًا مهمًّا في تعزيز حالة التوازن في المجتمع، ما يُمكِّن دول المنطقة من التعامل مع تداعيات السياسات العالمية والبيئية المحلية من دون الحاجة إلى تقديم تضحيات كبيرة لضمان بقائها وازدهارها (El–Nawawyand Iskandar, 2003 ; Mellor, 2005).

تحديات الإعلام في الخليج

تقف صناعة الإعلام في العالم العربي، وبخاصة في منطقة الخليج، على عتبة مرحلة من التغييرات والتحديات والتحولات غير المسبوقة، وهذه التحولات المتداخلة – التي تتأرجح بين «الانفتاح» السياسي والطفرة الاقتصادية، والهواجس الأمنية الداخلية إلى الدفاع عن حق المواطن في أن يعرف – وهذه التحولات جميعها تتحد معًا لدفع وسائل الإعلام في الخليج إلى الرمال المتحركة (Khali, 2006). ومنذ ظهور تقنيات الاتصالات الحديثة، وسهولة الوصول إلى القنوات التلفازية الإخبارية الفضائية، انتشرت مصطلحات جديدة بين الجماهير العربية، منها: الإعلام البديل، ووسائل الإعلام الحديثة، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، والفساد الإداري، وأساليب التصويت في الانتخابات، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، ومجموعات الضغط والشفافية، والمساءلة الحكومية، واقتصاد السوق الحرة، وغسل الأموال، وحقوق المرأة والطفل، والعنف الأسري، وحقوق المتهمين: ومنها التعذيب في السجون... وهكذا. ومثل هذه القضايا لا تغطيها الصحافة والإعلام (المرئي والمسموع) الخاضع لسيطرة الحكومات، فقد كسرت القنوات التلفازية الفضائية المحرمات، فأخذت، مثلًا، تستضيف مسؤولين ومحللين إسرائيليين، وهي خطوة بدأتها قناة الجزيرة في تطوُّر مثير جعل إسرائيل تبدو قريبة، وجعل العرب يحلمون بنموذج الديموقراطية الإسرائيلية، وأيضًا وجد المعارضون

السياسيون منبرًا يتحدثون منه في القنوات الفضائية الخاصة والعامة على حدٍّ سواء (Miles, 2005, Zayani, 2005).

وقبل انتشار محطات التلفاز الفضائية ووسائل الإعلام الحديثة، كانت الأنظمة العربية الحاكمة صاحبة الكلمة الفصل فيما يتعلق بالتغيير الاجتماعي، وكانت تُجْرِي هذا التغيير تدريجيًّا من دون الرجوع إلى الشعوب، لكن انتشار محطات التلفاز الفضائية مكَّن الشخصيات المعارضة للحكومات من إسماع صوتهم بطريقة كانت تُعدُّ انتهاكًا للسيادة الوطنية وتحكُّم الحكومات في الإعلام (Lunch, 2006). ومع ذلك، فإن بعض محطات التلفاز هذه، وبخاصة تلك التي تتمتع بمشاهدة جمهور عريض، مملوكة لرجال أعمال قريبين من الأنظمة الحاكمة، وهذه الحقيقة تثير شكوكًا عن استقلالية خَطِّها الإخباري عن الحكومات.

من الآثار الإيجابية لمحطات التلفاز الإخبارية الفضائية، أنها أخذت تؤثر في القضايا والمؤسسات السياسية العربية المختلفة، فقد أخذ القادة العرب يشاهدون برامج تعرض آراء كانت في السابق تعدُّ من المحظورات، وأخذ إرسال المحطات الفضائية العربية يصل إلى المؤسسات السياسية الأجنبية؛ مثلًا: ما أثير من قِبَل قناتي الجزيرة والعربية بعد غزو العراق في مارس/آذار 2003م أغضب الإدارة الأمريكية، وجعلهما تتعرضان لنقد متواصل نتيجة للتغطية الشاملة للحرب، وكشفهما الحقائق المتعلقة بسقوط ضحايا من المدنيين، أو عدد قتلى القوات الأمريكية والحليفة بسبب تصاعُد المقاومة العراقية للقوات المحتلة، وقد بلغ الانزعاج الأمريكي حدًّا جعل وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد ينذر القناتين بوقف تغطيتهما للحرب، واتهمهما بالتحريض ضد الجنود الأمريكيين (Sakr, 2007, Zayani, 2007).

وكانت للقنوات الفضائية ووسائل الإعلام الحديثة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالحكومة العربية، نتائج سلبية غير متوقعة في إثارة المطالبات بتغييرات سياسية

ومجتمعية، واتهام بعض الأنظمة الحاكمة بالتلكؤ في الاستجابة لرغبات الجماهير (Mellor, 2005).

وبهذه الطريقة، تكون وسائل الإعلام العربية الحديثة قد أحدثت ثورة في العالم العربي، وأخذت تعمل على تحطيم نظام الإعلام الأحادي المبني على وجهة نظر وحيدة، تمثل وجهة نظر الحاكم المقدسة، ودفعت وسائل الإعلام الحديثة الحكوماتِ إلى مواجهة الخطر المقبل، من خلال إصدار قوانين لتنظيم البث الفضائي، كان من أهمها وثيقة المبادئ التي تنظم البث الإذاعي والتلفازي، والتي طرحتها مصر في اجتماع وزراء الإعلام العرب الذي عُقِد في القاهرة عام 2008. وقد أثار صدور هذه الوثيقة جدلًا كثيرًا؛ حيث إنها جاءت من وزراء الإعلام، واستهدفت أهم وسيلة إعلامية شعبية هي التلفاز، ومسَّت القضية الأكثر حساسية بالنسبة إلى المواطنين، وهي الحريات العامة، وبخاصة حرية الفكر (Ghareeb, 2000; Alterman 1999; Rugh, 2004).

ومن القضايا الرئيسة فيما يتعلق بالحكومات العربية التي برزت بسبب الشعبية المتزايدة للقنوات التلفازية الفضائية ووسائل الإعلام الحديثة، قضية القلق من الأثر الثقافي والاجتماعي للقنوات التلفازية والأجنبية؛ وذلك لأن تَعرُّف الجماهير العربية أساليب الحياة غير العربية، من خلال البرامج التلفازية الفضائية، يمكن أن تجعل الناس يعيدون النظر في مواقفهم عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم، ويتخلون عن بعض التقاليد الثقافية المتوارثة.

* * *

المراجع

Alterman, J. (1999) Transnational media and social change in the Arab world.

Transnational Broadcasting Studies, 3. Available at: www.tbsjournal.com.

Auter, P. J., and Al-Jaber, K. (2003) Qatar media/Al-Jazeera TV. In D. DesJardins (ed.), *World Press Encyclopedia*, 2nd edn, pp. 62-759.

Ayish, M. (2001) American-style journalism and Arab World television: An exploratory study of news selection at six Arab World satellite television channels. *Transnational Broadcasting Studies*, 6. Available at: www. tbsjournal. com/Archives/Spring01/Ayish (accessed 18 December).

Boyd, D. (1999) *Broadcasting in the Arab World: A Survey of Electronic Media in the Middle East.* Ames, Iowa; Iowa State University.

El-Nawawy, M., & Iskander, A. (2002) *Al-Jazeera: How the Free Arab News Network Scooped the World and Changed the Middle East.* Boulder, CO: Westview Press.

(2003) *Al-Jazeera: The Story of the Network that is Rattling Governments and Redefining Journalism.* Boulder, CO: Westview.

GCC Publications (2004) *Media Institutions in the Arab countries of the Gulf Cooperation Council (GCC): Radio, TV, and News Agencies.* Secretariat General. Riyadh, Saudi Arabia.

Ghareeb, E. (2000) New Media and the information revolution in the Arab world: An assessment. *Middle East Journal*, 418-395 ,54.

Guaaybess, T. (2002) A new order of information in the Arab broadcasting system. *Transnational Broadcasting Studies,* 9 (Fall/Winter). Available at: www. tbsjournal.com/Guaaybess.html

(2008) Orientalism and the economics of Arab broadcasting. In K. Hafez (ed.), Arab Media: Power and Weakness. New York: Continuum, pp. 213-199.

Hourani, A (1991) *A History of the Arab Peoples.* Cambridge: Harvard University Press, Belknap Press.

Iskandar, A. (2007) Lines in the sand: Problematizing Arab media in the post-Taxonomic era, *Arab Media and Society*. Available at: www. arabmediasociety. com/.

Khalil, J (2006) News television in the Arabian Gulf.Period of transitions. *Global Media Journal*, 8)5). Available at: www.lass.calumet.purdue.edu/cca/gmj/index.htm.

Lynch, M. (2006) *Voice of the New Arab Public: Iraq, Al_Jazeera and Middle East Politics Today.* New York: Columbia University Press.

Mellor, N. (2005) *The Making of Arab News.* Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Miles, H. (2005) *Al_Jazeera: The Inside Story of the Arab News Channel that is Challenging the West.* New York: Grove Press.

Rugh, W. A. (2004) *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics.* Westport, CT: Praeger.

Sakr, N. (2001) *Satellite Realms: Transnational Television, Globalization and the Middle East.* London: IB Tauris.

— (2007) *Arab Television Today London.* UK: I.B. Tauris and Co. Ltd., pp. 64_137.
Seib, P. (2008) *The Al_Jazeera Effect: How the New Global Media Are Reshaping*

World Politics. Washington, D.C. Potomac Books, Inc.

The Columbia Encyclopedia (2008) *The Columbia Encyclopedia*, 6th edn.

Columbia University Press.

Wicks, R. H., and Walker, D. C. (1993) Differences between CNN and the broadcast networks in live war coverage. In B. S. Greenberg and W. Ganz (eds), *Desert Storm: and the Mass Media.* Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, pp. 112_99.

Zayani, M. (2005) *The Al_Jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on the New Arab Media.* Boulder, CO: Paradigm.

* * *

الفصل الثالث

أحمد الراوي وباري جونتر

مرَّ العراق باضطراب داخلي كبير على مدى العقدين الماضيين، بسبب تورُّطه في عدد من الصراعات الإقليمية، فقد أطيح بالنظام السابق بعد الغزو الأمريكي عام 2003، وخرجت مقاليد الحكم من أيدي أبناء العراق، وحدثت تغييرات سياسية واجتماعية وصراعات عنيفة أخلَّت بوحدة البلاد ونسيجها الاجتماعي، وفي هذه المخاضات، أدَّى الإعلام العراقي دورًا مهمًّا في إبقاء المواطنين العراقيين والعالم الخارجي على اطلاع دائم بآخر الأحداث.

وسيتتبّع هذا الفصل التطورات في بنية وسائل الإعلام والقائمين عليها، ويحلل المشهد الإعلامي المتشكل منذ عام 2003. لقد هيمنت مصالح وتنظيمات سياسية على المشهد في مراحل مختلفة منذ الاحتلال الأمريكي، وعملت على السيطرة على مسار الخدمة الإخبارية وطبيعتها في البلاد، وقد أُثيرت تساؤلات كثيرة عن موضوعية التغطية الإخبارية وحياديتها في العراق، وبخاصة ما تعرضه محطات التلفاز.

وسيستقصي هذا الفصل هذه الأحداث، وسيرصد وضْع الخدمة الإخبارية في العراق وأثرها في إعادة بناء البلاد اقتصاديًّا وسياسيًّا، وسيعتمد الفصل أيضًا على البحوث التي أُجريت على تقديم الأخبار في التلفاز العراقي في مرحلة ما بعد الحرب.

بدايات الإعلام العراقي

يعود تاريخ وسائل الإعلام العراقية إلى القرن التاسع عشر، وكانت صحيفة **الزوراء** أول صحيفة عراقية تصدُر عام 1869، أما أول بث إذاعي فكان في 22 مارس/ 1932 في عهد الملك فيصل الأول (AL-Rawi, 2010:191)، وكان غازي ابن الملك فيصل مهتمًّا شخصيًّا بوسائل الإعلام، وبالإذاعة بصورة خاصة؛ حيث إنه بعد توليه عرش العراق عام 1933، أسس إذاعة قصر الزهور عام 1936 وكانت تبُث من أحد القصور الملكية في بغداد. وفيما يتعلق بالبث التلفازي، كان العراق من أولى الدول العربية امتلاكًا لمحطة تلفازية بدأ بثُّها عام 1954، مع أن البرامج المنتظمة أخذت تُبث عام 1956. وفي كل الانقلابات التي شهدها العراق بعد الإطاحة بالملكية عام 1958، أصبحت محطة التلفاز بؤرة اهتمام الانقلابيين الطامحين إلى مخاطبة الجماهير.

وفي أثناء سيطرة حُكْم حزب الحكومة بالكامل، كان على الصحافيين العراقيين أن يتماشوا مع سياسات الحزب. وفي ظِلِّ هذا الحكم، لم تكن الصحافة الاستقصائية ممارسة شائعة، ولم تكن الحكومة تتسامح مع نقد سياساتها.[1] ونتيجة لذلك، كانت صُحُف **العراق والجمهورية والقادسية والثورة** تبدو متشابهة، حيث كانت تنشر صورًا بالحجم الكبير لصدام حسين على صفحاتها الأولى، وكانت تنشر أخبارًا وتقارير متشابهة؛ ولهذا، كان أي انحراف مقصود أو غير مقصود عن خط الحزب يُعدُّ جريمة عقوبتها السجن أو التعذيب، أو الموت في بعض الحالات، وكما يقول كيم وآخرون (Kim & Hama-Saeed, 2008)، فقد كانت القنوات الإعلامية «خاضعة لمصلحة الدولة، ومُسخَّرة لخدمة حزب سياسي وحيد - البعث».

وقد وصفت منظمة مراسلون بلا حدود نظام صدام حسين بأنه «مفترس حرية الصحافة، الذي أدار الإعلام بيد من حديد، ولم يترك له أي رسالة سوى الدعاية له» (RSF, 2002, 1-3). وفي الحقيقة، إن العراق لم يكن البلد العربي الوحيد بهذا

الخصوص، بل إن الدول الأخرى اتبعت سياسات مماثلة، فقد لاحظ تقرير التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة أن الصحافة العربية تتميز بسمات استبدادية؛ «فالخطاب الإعلامي غالبًا ما يستبعد وجهة النظر الأخرى، ويُغيِّبها عن الرأي العام» (UNDP, 2003: 62).

لكن ما ميَّز الإعلام العراقي في ذلك الوقت، أنه كان من المحظور على وسائل الإعلام التطرق إلى القضايا العنصرية أو الطائفية؛ لمنع الاضطرابات الاجتماعية أو الصراع الداخلي، نظرًا إلى التنوعين العرقي والديني للشعب العراقي، حيث كان يُمنَع، مثلًا، استخدام اللغة التي تُميِّز بين العراقيين من حيث انتمائهم إلى المذهب السني أو الشيعي (Benjo, 1983:13)، فقد كانت الحكومة العراقية تدرك جيدًا الأخطار الاجتماعية والسياسية من إثارة الخلافات الدينية بين العراقيين. وكانت توجد أربع قنوات تلفازية في أثناء حكم حزب البعث: قناتان أرضيتان، وقناتان فضائيتان (تلفاز العراقية – أو القناة العامة – وتلفاز الشباب). وفي ذلك العهد، كان يُحظَر امتلاك أجهزة استقبال للتلفاز العراقي، وكان يُحكَم بالغرامة أو السجن على أي شخص يضبط متلبسًا بالتقاطه قنوات فضائية، لكن الوضع في كردستان كان مختلفًا بعد حرب الخليج الأولى عام 1991، فقد زاد عدد قنوات التلفاز في كردستان على 20 محطة، وكانت تبُث من شمال البلاد، حيث يتمتع الأكراد بحكم ذاتي نسبيًّا. وقد عُرِف صحافيو الجبال الأكراد طوال سنوات التسعينيات بنشاطهم الدعائي ضد الحكومة المركزية، وتشجيعهم الأكراد على الانضمام إلى قوات البيشمركة. وأصبحت وسائل الإعلام الكردية منذ عام 1991 مرتبطة بالحزبين الرئيسين؛ الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

الإعلام العراقي بعد الغزو الأمريكي

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في مارس/آذار 2003، تغيّرت الأنظمة السياسية والاجتماعية والإعلامية في البلاد بصورة مذهلة، فقد سمحت سلطة التحالف المؤقتة بإنشاء الأحزاب السياسية/الدينية، وحظرت أنشطة حزب البعث، وحلَّت وزارة الإعلام والجيش والأجهزة الأمنية، وحظرت على أعضائها الانضمام إلى أي هيئات رسمية مشكَّلة حديثًا، وكانت النتيجة حالة فوضوية؛ حيث عادت الأحزاب الجديدة التي كان رؤساؤها وأعضاؤها يعيشون في الخارج إلى البلاد بأجندتهم الطائفية أو العِرقية، في حين ظَلَّ مئات الآلاف من الشباب العراقي عاطلين من العمل، وتَعرَّض كثيرون منهم للإهانة والإذلال في مراكز الاعتقال التي كانت تشرف عليها القوات الأمريكية المنتشرة في عموم البلاد. وفي ظِلِّ النظام السياسي الجديد، أصبح العراقيون – بمن فيهم الصحافيون – مستقطَبين تجاه طائفتهم أو قبيلتهم أو انتمائهم العرقي، في مسعى للحصول على الحماية في أجواء انعدم فيها الأمن، وكان الإعلام العراقي إحدى ضحايا هذا الواقع، وصار منقسمًا بين خطوط الاستقطاب هذه.

وفيما يتعلق بالسياسة الأمريكية الرسمية، قالت الإدارة الأمريكية ورئيسها: إنها تدعم وجود «إعلام عراقي حُر ومستقل ومسؤول – بما في ذلك التلفاز والإذاعة والصُّحُف – يقدم محتوى عالي الجودة، وتغطية مسؤولة في عموم العراق». (Bush,2005). وفي أعقاب هذه السياسة، أعلنت سلطة التحالف المؤقتة عن رغبتها في إيجاد بيئة تنتعش فيها حرية التعبير، ويجري فيها تبادل المعلومات بحرية وانفتاح (CPA, 2003). وكانت شعارات الإعلام الجديدة قوية لدرجة أن رئيس الإدارة المدنية بول بريمر تفاخَر بوضع الإعلام الحالي في العراق مقارنة بما كان عليه في الماضي: «في ظِلِّ النظام السابق، حيث كان انتقاد الحكومة من المحرمات».

أما الآن، فإنهم أحرار في انتقاد أيِّ شخص كان. أما على أرض الواقع، فقد تصرفت هذه السلطة بعنف ضد أي وسيلة إعلامية تجرأت على انتقاد قوات التحالف، إما بإغلاق الصحيفة أو المحطة التلفازية، وإما باعتقال الصحافيين والتحقيق معهم.

وضمن سياق هذا المشهد الإعلامي الجديد، بدأ العراقيون أولًا بإصدار الصُّحُف والمجلات في غياب أي نوع من الرقابة، وظهرت نتيجة لذلك بعض الإيجابيات، منها: حرية مشاهدة القنوات الفضائية، وتصفُّح الإنترنت بضوابط قليلة (Prusher, 2003, April; al-Rwi, 2001)، فقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في العراق، مثلًا، نحو 50,000 مشترك نهاية عام 2004، وانتشر أكثر من 170 مقهى إنترنت بحلول عام 2006 (OpenNet Initiative, 2007 : 2).

في هذا المشهد، اتبع الصحافيون العراقيون الذين كانوا يجهلون مبادئ العمل الصحافي الجيد، أو كانوا طارئين على هذه المهنة، «معايير صحافية عادية وملتبسة» (Kim & Hama-Saeed, 2008). يضاف إلى ذلك أن معظم الصحافيين العراقيين كانوا يشعرون بالقلق؛ لأنهم كانوا يتعرضون للضغوط من مجتمعهم الديني، أو القبلي، أو من القوات الأمريكية، والميليشيات المسلحة، أو أجهزة الأمن العراقية، ونتيجة لذلك، صار العراق يُعرَف بأنه البلد الأقل أمانًا في العالم فيما يتعلق بالصحافيين.

في عام 2003، أنشأت سلطة التحالف المؤقتة شبكة الإعلام العراقي بمساعدة من المنفيين العراقيين؛ وذلك لجعلها هيئة إعلامية مستقلة، كما أنشأت هيئة الاتصال والإعلام؛ لتنظيم عَمَل القنوات الإعلامية وشركات الاتصالات العاملة في العراق. وقبل حَلِّها، نقلت سلطة التحالف صلاحية مراقبة شبكة الإعلام وهيئة الاتصال إلى الحكومة العراقية ورئيس الوزراء.

كان يُتوقَّع من شبكة الإعلام العراقي أن تصبح قناة خدمة إعلامية عامة شبيهة بهيئة الإذاعة البريطانية أو إذاعة البث العام الأمريكية PBS، ورصدت

الحكومة ميزانية للشبكة بلغت ستة ملايين دولار شهريًّا، وانطلقت أول إذاعة لها في 10 أبريل 2003، وبدأت محطة التلفاز والقناة العراقية البث في 13 مايو (Dauenhauer and Lobe, 2003 ; Williams, 2003)، لكن لم يمضِ وقت طويل حتى ظهرت مشكلات كثيرة؛ لكن أخطرها كانت بسبب حقيقة أن معظم العاملين في الشبكة كانوا من الشيعة، وهذا ما انعكس على مضمون المواد المبثوثة ونوعها، وتمثلت المشكلة الرئيسة في أن التدخل المباشر من سلطة التحالف المؤقتة جعلها تابعة للسياسات الرسمية، وهذا حدث على الرغم من أن تعليمات هيئة الاتصال والإعلام تقضي بأن تظل شبكة الإعلام العراقي مستقلة، وألَّا «تدافع عن مصالح أو مواقف أي حزب سياسي أو ديني أو أي جهة اقتصادية، وفي قيامها بهذا الدور، فإنه على الشبكة أن تعمل على توعية الشعب بوجهات النظر المختلفة لإيجاد رأي عام متنور». ونصَّت التعليمات أيضًا على ضرورة مراعاة سياسات واضحة للتأكيد على أن تكون «البرامج عن الدين أو المجموعات الدينية، دقيقة ومنصفة، ويجب عدم الإساءة إلى معتقدات المجموعات الدينية وممارستها، ويجب أيضًا على البرامج ألا تشوه المعتقدات الدينية للآخرين».

وعندما حلت سلطة الائتلاف المؤقتة، أصبحت الشبكة أكثر انحيازًا للشيعة، وبخاصة أن أكثر السياسيين ذوي النفوذ كانوا من الشيعة (Cochrane, 2006, Metcalf, 2006). وبعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، أصبحت شبكة الإعلام والاتصال تابعة لرئيس الوزراء إياد علاوي، الذي استخدمها منبرًا للترويج لسياسات حزبه، حيث كان علاوي قائدًا شيعيًّا ليبراليًّا، فحاول منْع انقسام الشبكة طائفيًّا. ولضمان مزيد من السيطرة على الإعلام، أنشأ علاوي هيئة الإعلام العليا، وذلك بتعيين صديقه ومستشاره الإعلامي إبراهيم الجنابي، رئيسًا لتلك الهيئة، وحاول علاوي فرْض سلطته على الشبكة وقنوات الإعلام الأخرى. وقد أظهر رئيس الوزراء للصحافيين موقفًا حديديًّا وتصميمًا على ضبْط البرامج الإخبارية، وهاجم الذين اختلفوا معه. وفي أثناء حالة الطوارئ، أكد الجنابي على أنه لن يتسامح مع أي نقْد لرئيس الوزراء أو الحكومة. عندما أصبح

عضو حزب الدعوة الشيعي إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء الثاني في أبريل 2005، تغيَّر الوضع السياسي في العراق، حيث شهدت البلاد أسوأ اضطرابات طائفية بعد تفجيرات مراقد شيعية في مدينة سامراء عام 2006، أما فيما يتعلق بشبكة الإعلام، فقد أعيدت هيكلتها من خلال «طرد محررين وتعيين آخرين وتوجيه سياسة التحرير فيها» (Levinson, 2006). وكما ذكرنا، فقد كانت أغلبية العاملين في الشبكة من الشيعة، وكانت الإدارة الجديدة مرتبطة بالأحزاب السياسية المختلفة، وهذا ما حوَّل الشبكة إلى أداة في يد الأحزاب الشيعية القوية، ومنها: حزب الدعوة الذي كان يترأسه نوري المالكي، وحركة مقتدى الصدر، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (يُسمَّى حاليًّا المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بقيادة عمار الحكيم).

في عام 2007، أصدرت هيئة الاتصال والإعلام تقريرًا عن أنشطة الشبكة، أكَّدت فيه الحاجة المُلِحَّة إلى التعددية التي يمكن تحقيقها من خلال شمول «النساء وممثلي المجموعات العِرقية والدينية والسياسية العراقية كلها – في مجلس الإدارة والإدارة العامة والمراسلين والمذيعين». كان من بين البرامج الأكثر شعبية: الاحتفالات الشيعية، ومشاهد اللطم والضرب بالجنازير، والمقابلات مع الرموز الدينية الشيعية، والبرنامج السيئ الإرهاب في قبضة العدالة، الذي كان يبُث اعترافات متمردين مزعومين من السُّنَّة كان يقال إن القوات الأمريكية قد اعتقلتهم، وكان هؤلاء يُعرَضون على الهواء من دون محاكمة، وكان البرنامج يركز على الجرائم المزعومة التي قاموا بها، بينما كانت علامات التعذيب بادية على أجسادهم، وكان البرنامج يُبَث الساعة التاسعة مساءً، وكان يتهم سورية وقناة الجزيرة بالوقوف وراء العنف في البلاد (Stalinsky, 2005).

باختصار، لقد أدَّت سياسات تحرير الأخبار ذات التوجه الشيعي في شبكة الإعلام العراقي دورًا كبيرًا في عملية الاستقطاب التي شهدها المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي، وفي تهميش الجماهير السُّنِّية، وتحويلها ضد الحكومة؛ فمثلًا، أعرب السياسي السُّني صالح المطلق عن قلقه من التوتر الطائفي في البلاد، ووجَّه

اتهامًا مباشرًا إلى شبكة الإعلام العراقي؛ لأنها ساعدت «على تحويل المجتمع إلى مجتمع طائفي» (Levinson, 2006). وقد حَذَتِ القنوات الإعلامية الأخرى حذو شبكة الإعلام العراقي، ما زاد في التوتر العام في البلاد (Rugh, 2006).

أخيرًا، عندما تولى نوري المالكي السلطة، قلّد إياد علاوي بإنشاء جهاز إعلام خاص به؛ لمراقبة أنشطة شبكة الإعلام العراقي والقنوات الأخرى. وهكذا، فقد أسس مركز الإعلام الوطني عام 2007، وعيَّن المالكي مستشاره الإعلامي علي هادي الموسوي رئيسًا له. في أثناء حكم المالكي، برزت ظاهرة جديدة عكست الطريقة التي استخدمتها الحكومة العراقية لإسكات الصحافيين الذين تحدوا السلطة الرسمية، وكشفوا عيوبها. وقد رفعت الحكومة قضايا تشهير ضدهم ؛ ومنهم: إياد الزميلي الذي قال: إن كبير موظفي إدارة المالكي كان يحابي أقاربه بتعيينهم في الوظائف الحكومية. وقد نشر الزميلي مقالته في موقع على الإنترنت في ألمانيا يسمى (كتابات) (RSF, 20 May 2009)، يضاف إلى ذلك أن تلفاز **الديار** بَثَّ تقريرًا إخباريًّا مقتبسًا من إحدى الصُّحُف يتحدث عن فساد مدير العقارات في وزارة النقل، وقد قضت المحكمة بتغريم القناة عشرة ملايين دينار عراقي في أبريل 2009؛ لتشويهها سمعة مسؤول عراقي من خلال بَثِّ معلومات كاذبة (Journalistic Freedoms Observatory, 2009).

تبعت ذلك نكسات أخرى في المشهد الإعلامي، الذي تحوَّل إلى وضْع شبيه بما كان عليه الحال أيام حكم حزب البعث، فقد قررت الحكومة العراقية إخضاع الصُّحُف الواردة من الخارج للرقابة قبل السماح بعرضها في السوق (Middle East Online, 14 August 2009)، كما أمرت بإخضاع النصوص ومسودات الكتب للرقابة قبل منْح الناشر حقوق الطبع (Al-Hayat, 2009). أخيرًا، أصبح الدخول إلى الإنترنت مُقيدًا أيضًا بالمواقع التي لا تُمثِّل تهديدًا لأمن البلاد، كما حُظِرت المواقع التي تروِّج الإباحية والطائفية والإرهاب (Salaheddin, 2009).

خلاصة القول؛ حققت وسائل الإعلام العراقية بعض المكاسب في أعقاب الغزو الأمريكي، ومنها: تعددية الإعلام العراقي وتنوُّعه، وزيادة رواتب الصحافيين، ولكن الخسائر والنتائج السلبية كانت أكثر، ومنها استقطاب الصحافيين والإعلام الطائفي، الذي أسهم في انقسام المجتمع العراقي، وزيادة أخطار العنف والترهيب ضد الصحافيين. والجزء الثاني يتناول تحليل نشرات الأخبار التي بثَّتها محطات التلفاز العراقية، وكان التحليل مبنيًّا على استنتاجات دراسية هَدَفَت إلى تعزيز فهمها لنوع الرسائل الإعلامية، التي تُبَث في عراق ما بعد الغزو. جمعت المعطيات في أثناء الانتخابات العراقية العامة التي جرت عام 2010. حيث وفّر هذا الحدث فرصة لجمْع عينة من التغطية الإخبارية السياسية، ولمعرفة إن كانت طبيعة التغطية قد تباينت بين القنوات التلفازية ذات الولاءات السياسية والدينية المختلفة، والأكثر من ذلك أنها أيضًا سهَّلت تحليل وضْع الصحافة الإذاعية والتلفازية في العراق.

التغطية التلفازية والإذاعية للانتخابات السياسية في العراق

تناول البحث الوارد أدناه نمط تغطية الموضوعات في النشرات الإخبارية المسائية للقنوات التلفازية العراقية: **قناة الفرات** (التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي)، و**قناة الحرية** (قناة كردية تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان يرأسه جلال طالباني)، و**قناة بغداد** (سُنية تابعة لإياد السامرائي رئيس الحزب الإسلامي ومجلس النواب العراقي)، وذلك على مدى 14 يومًا سبقت يوم الانتخابات في 7 مارس/ آذار 2010، حيث بلغ مجموع نشرات الأخبار المختارة 56 نشرة شملت عينة من 875 خبرًا عن الانتخابات، ومثَّلت هذه الأخبار ما نسبته 33,73 ساعة من زمن البرامج. وقد هَدَفَ البحث إلى الإجابة عن سؤالين رئيسين: كيف صاغت هذه القنوات قضايا الحملة الانتخابية؟ وما القضايا التي أبرزتها؟

جرى تحليل محتوى البرامج بحسب ثلاثة مستويات: 1- مستوى البرنامج، 2- مستوى الخبر، 3- مستوى الخبر الفرعي. وقاس تحليل مستوى البرامج العدد الإجمالي للأخبار التي تضمنتها كل نشرة، وعدد تكرار موضوعات إخبارية معينة، والوقت الإجمالي المخصص لموضوع كل خبر، وعدد الصيغ الإخبارية المستخدمة وأنماطها. وشملت موضوعات الأخبار: الخلافات السياسية، والأمن والإرهاب، والديموقراطية، والخدمات العامة، والفساد والعنف، والوحدة الوطنية والحوار السياسي، والتزوير الانتخابي، والفيدرالية، ودعّم القوائم الانتخابية، والمفوضية العليا للانتخابات، وقضايا أخرى. وقد استُخدِمت ثماني صيغ وفقًا لبحث جريب وبوسي (Grabe & Bucy, 2009): مقدم لقطة وجه هو يتحدث، voice over صوت المذيع وهو يقرأ الخبر دون ظهور صورته على الشاشة، والقراءة الخلفية من شروط مسجل، والمقابلة المسجلة، والمقابلة على الهواء مباشرة، والتقرير بالصوت والصورة، والتقرير المصور (المراسل لا يظهر في التقرير)، والمقابلة في الاستوديو.

وتناول تحليل مستوى الخبر وجود/غياب 1- الإشارة إلى المرشحين السياسيين، 2- تحقيقات صور/ أفلام عن المرشحين، 3- مقابلات مع المرشحين. وقد ألقى هذا التحليل الضوء على تركيز كل واحدة من القنوات التلفازية على مرشحين معينين على حساب آخرين.

وركز تحليل الخبر الفرعي على الاهتمام بالمرشحين الذين ظهروا ضمن الخبر، وصنف الإشارة اللفظية إليهم - الإيجابية، أو المحايدة، أو السلبية من خلال قاموس مصطلحات محدد مسبقًا. كما قاس ترميز البيانات إن كان المرشح السياسي قد ظهر إلى جانب مرشح منافس، وما العلاقة الخاصة التي تجمعهما. وأخيرًا، تناول التحليل لقطات الكاميرا (زاوية الكاميرا واللقطات المقربة) الخاصة بمرشحين معينين.

وقد اُختيرت نشرات الأخبار المسائية من مراحل مختلفة في العملية الانتخابية، ومن قنوات مختلفة، منها: **قناة بغداد** يوم 22 فبراير، **والعراقية** يوم 25 فبراير، **والحرية** يوم 2 مارس. وقد أُجري اختبار قبلي لتركيز البيانات من قِبَل مشفري البيانات وتحقق معامل ثبات عالٍ (ألفا = 0,86).

ترتيب ملفات موضوعات الأخبار التلفازية

بَدءًا من تحليل مستوى برنامج نشرات الأخبار، وُزعت عينة الأخبار البالغة 857 خبرًا بالتساوي بين قنوات التلفاز الأربع: **قناة بغداد** السُّنية (4= 234)، **وقناة الفرات** الشيعية (4 = 221)، **وقناة الحرية** الكردية (4 = 201)، **وقناة العراقية** الرسمية (4 = 201).

وبناءً على المادة الأولية المجموعة، بثَّت **قناة الحرية** الكردية أخبارًا ووقتًا أقل لهذه الانتخابات. ولأن الجمهور الرئيس للقناة هو الجمهور الكردي، كان واضحًا أنها لم تكن معنية بتقديم أخبار وتقارير بالعربية عن الانتخابات أكثر من القنوات الأخرى. وكان هذا واضحًا أيضًا من نمط صيغة الأخبار، كما سنُبيِّن لاحقًا. وعلى النقيض من **قناة الحرية**، كانت **قناة بغداد** القناة السُّنية الوحيدة التي كان مالكوها ممثلين في الحكومة، وكانت المنبر التلفازي الوحيد الذي استخدمه إياد السامرائي وقائمته.

توزيع موضوعات الأخبار

يناقش هذا الجزء توزيع موضوعات الأخبار بين القنوات الأربع (انظر الجدول 3:1). وبصورة عامة، كانت **قناة العراقية** التي ركزت أكثر من غيرها على بَثِّ الأخبار المتعلقة بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فقد التزمت بسياسة الحكومة في تغطية أنشطة المفوضية، وحَثِّ العراقيين على التصويت في الانتخابات من جانب آخر.

وقد أظهرت **قناة الحرية** اهتمامًا أقل بالدعاية للقائمين عليها من حيث عدد الأخبار والوقت والصيغ الإخبارية، وكانت هذه القناة قريبة من **قناة العراقية** من أوجه عدة، وبخاصة فيما يتعلق بتغطية أنشطة المفوضية وموضوعات أخرى، ويعود هذا أساسًا إلى حقيقة أن القناتين قريبتان من الحكومة، أما الموضوع الوحيد الذي أعطته **قناة الحرية** اهتمامًا أكبر فهو موضوع الفيدرالية، مع أن القناتين اشتركتا في عدد الأخبار، وهذا الموقف مفهوم؛ لأن **قناة الحرية** مملوكة لحزب كردي يدافع عن الفيدرالية.

جدول 3: 1 عدد مصادر الموضوعات

الموضوعات	العراقية	الفرات	بغداد	الحرية	المجموع
1. الخلافات السياسية	12	37	30	19	98
2. الأمن/الإرهاب	59	41	87	48	235
3. الديموقراطية	24	34	9	22	333
4. الخدمات العامة	4	39	65	21	129
5. الفساد/العنف	3	6	27	8	44
6. الوحدة الوطنية/الحوار السياسي	13	24	30	13	80
7. التزوير الانتخابي	31	61	38	25	155
8. الفيدرالية	0	2	7	7	16
9. دعم القوائم الانتخابية	0	106	141	43	290
10. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	78	39	46	50	213
11. أخرى	115	81	88	103	387

فيما يتعلق بتلفاز الفرات، فقد أظهرت تغطيتها بأنها قناة حزبية تحاول الترويج، فقد تميزت نشراتها الإخبارية بأنها أحادية الجانب، ولم تعرض أخبارًا عن المرشحين المنافسين، بل كانت تنتقدهم، وشددت القناة على موضوعات خاصة بالخلافات السياسية والديموقراطية والتزوير الانتخابي.

وفيما يتعلق بتلفاز بغداد، فلم تختلف هذه القناة عن تلفاز الفرات؛ إذ أعطت أولوية للترويج لأحزابها، وتغطية أنشطة مرشحيها، واهتمت القناتان بتغطية أخبار الحكومة التي كان رئيسها من أقوى أعدائهم السياسيين. وتَميَّز تلفاز بغداد عن القنوات الأخرى في الاهتمام الذي أولاه لموضوعات الأمن/الإرهاب، والخدمات العامة، والفساد/العنف، والوحدة الوطنية/الحوار السياسي، والفيدرالية، ودعم القوائم الانتخابية.

وقد جرى تطبيق اختبارات مان- وتيني غير القياسية للفئتين المستقلتين، فأظهرت النتائج فروقًا ذات دلالة بين القناتين في ثمانية جوانب من حيث عدد الأخبار. وكانت هذه النتيجة متوقعة؛ لأن القناتين على طرفي نقيض فيما يتعلق بالعملية السياسية بكاملها والقضايا المهمة الأخرى.

حجم وقت البث المخصص للموضوعات الإخبارية

يناقش هذا الجزء توزيع الوقت المخصص للموضوعات المختلفة التي غطتها القنوات التلفازية (انظر الجدول 2:3)، فقد ركز تلفاز العراقية أكثر من غيره على تغطية أنشطة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهذا أمر متوقع؛ لأن هذه القناة الحكومية معنية أكثر من غيرها ببث بيانات المفوضية؛ لإطلاع الجمهور على أي تطورات مهمة في العملية الانتخابية، واللافت في الأمر هو حقيقة أن هذه القناة قللت من أهمية موضوعات كثيرة، وخصصت لها وقتًا أقل مما خصصته القنوات الأخرى، وشملت هذه الموضوعات: الخلافات السياسية، والخدمات العامة، والفساد/العنف، والوحدة الوطنية/الحوار السياسي، والفيدرالية. وبتجاهلها كثير من القضايا التي تُسبِّب قلقًا يوميًّا للعراقيين، فقد هدفت القناة إلى إظهار الجانب المشرق للأحداث وليس الواقع الحقيقي على الأرض.

الجدول 3،2 الوقت المخصص للموضوعات بالدقائق

الموضوعات	العراقية	الفرات	بغداد	الحرية	المجموع
1. الخلافات السياسية	26,1	172,4	133,6	56,6	388,6
2. الأمن/الإرهاب	116,9	135,2	303,3	79,2	63,47
3. الديموقراطية	57,1	127,9	28,6	47,2	260,4
4. الخدمات العامة	12,2	151,4	235,8	40,1	439,6
5. الفساد/العنف	5,2	48,9	101,6	11,4	167,1
6. الوحدة الوطنية/الحوار السياسي	26,1	94,8	118,3	27,1	266,3
7. التزوير الانتخابي	88,2	214,4	147,2	39,9	489,7
8. الفيدرالية	0	2,6	31,21	9,1	43
9. دعم القوائم الانتخابية	0	325,2	443,3	72,1	840,6
10. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	207,0	142,2	169,3	67,7	586,2
11. أخرى	247,4	201,0	303,1	146,2	897,7

فيما يتعلق بتلفاز الفرات، فقد خصص وقته لموضوعات الخلافات السياسية والديموقراطية والتزوير الانتخابي. باستثناء موضوع الديموقراطية، كان من المتوقع أن هذه القناة سوف تركز على قضايا الخلافات السياسية والتزوير الانتخابي نظرًا إلى العداوات بين قائمة الحكيم وقائمة المالكي الانتخابيتين. وبعبارة أخرى، أرادت الفرات أن تُظهِر وجود خلافات سياسية وتزوير انتخابي؛ بسبب سياسات حزب المالكي.

يضاف إلى ذلك أن تلفاز بغداد ركَّز على موضوعات الأمن/الإرهاب، والخدمات العامة، والفساد/العنف، والوحدة الوطنية/الحوار السياسي، والفيدرالية، ودعم القوائم الانتخابية، وموضوعات أخرى أكثر من القنوات الأخرى. وباستثناء موضوع دعم القوائم الانتخابية والموضوعات الأخرى، وإلى حد ما الوحدة الوطنية/الحوار السياسي، فقد جرى تغطية معظم الموضوعات المذكورة أعلاه بطريقة سلبية تعكس الانتماء الفكري

للقناة. وأخيرًا، لم يُظهِر تلفاز الحرية أي اهتمام بأي موضوع أكثر من القنوات الأخرى، التي شملتها الدراسة، وهذا يعكس مرة أخرى عدم اهتمام القناة ببث البرامج العربية، التي تدعم الانتخابات والمشاركين فيها.

وقد أظهرت نتائج اختبار t– test لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطين، أن أعلى درجات التباين بين القناتين موضوع الدراسة، كانت بين قناتي بغداد والحرية في تسعة موضوعات من حيث الوقت المخصص، وهذا أمر متوقع؛ لأن قناة بغداد بدت ضد سياسات الحكومة، على عكس قناة الحرية التي كان يملكها، الرئيس جلال طالباني، الذي كان يمثل الحكومة كاملة.

الخلاصة هي أنه بناء على عدد الأخبار والوقت المخصص لصُنْعها، نستطيع أن نلمس أن قناة بغداد جاءت متقدمة على قناة الفرات في جولة تغطية الانتخابات والترويج لداعميها السياسيين. وجاءت قناة العراقية ثالثة في التركيز على المرشحين، بينما جاءت قناة الحرية في الترتيب الأخير في الترويج لخطها السياسي، وكانت الأقل اهتمامًا بتغطية الانتخابات. و لمزيد من الفهم للطريقة التي جرت بها تغطية هذه الموضوعات، فمن المهم أن نلاحظ أسلوب التغطية؛ لنتعرف إلى طريقة صياغة هذه الموضوعات من قِبَل القنوات الأربع.

تحليل الأخبار.. تغطية المرشحين

ركزت المرحلة الثانية من تحليل محتوى النشرات الإخبارية على الأخبار ذاتها. وباستخدام إطار ترميز منفصل، حلل البحث الأخبار من خلال إبراز أهميتها: تخصيص الوقت، وعدد الأخبار، ونمط الصيغة، وعلى الرغم من وجود علاقة ارتباط وثيقة بين عدد الأخبار وتخصيص الوقت، إلا أنه قد وجدت بعض التباينات بسبب طبيعة الأخبار المقدَّمة. وسيناقش هذا الجزء الأخبار التي تضمنت إشارات إلى المرشحين

السياسيين. وقد حصل تلفاز بغداد على أعلى الأعداد في الأخبار بـ (164) خبرًا، وكان الأعلى في الوقت المخصص بـ (524,5 دقيقة) فيما يتعلق بالأخبار التي تضمنت إشارات إلى المرشحين الذين يمثلون جبهة التوافق العراقية، وهي القائمة التي ترعى هذه القناة. وقد مثَّلت الأخبار 96,7% من مجموع الأخبار التي بثتها القناة، التي نادرًا ما أشارت إلى الأحزاب السياسية المنافسة الأخرى، أو خصصت وقتًا لها، وبلغ مجموع ما خصصته للأحزاب والمجموعات الأخرى 25 , 14 دقيقة.

وجاءت قناة الفرات ثانيةً من حيث عدد الأخبار، والوقت المخصص لمرشحي حزبها، وقد بثت القناة 120 خبرًا (377,7 دقيقة) عن مرشحي الحزب الآخر. وقد شكلت الأخبار 2 , 54% من العدد الكلي للأخبار التي شكلها التحليل طوال مدة الدراسة، إضافة إلى ذلك فإن القناة بثت أيضًا خمسة أخبار (7 , 7 دقيقة)، تضمنت إشارات إلى مرشح حركة مقتدى الصدر، وهذا أمر مفهوم؛ لأن الصدر والحكيم شكَّلا التحالف الوطني العراقي منذ بدايته، ولهذا وقفت المجموعتان الشيعيتان معًا ضد الكُتَل السياسية المنافسة الأخرى.

وبثَّت قناة الحرية 43 خبرًا (54,8 دقيقة) عن التحالف الكردي، وهذا ما مثَّل 21,3% من مجموع الأخبار التي بثتها القناة. وقد خصصت القناة ستة أخبار (7 , 6 دقيقة) لكتلة علاوي، وخبرين لقائمة المالكي (1,8 دقيقة). وقد وردت أربع إشارات عن قائمة علاوي والعراقية (7 , 6 دقائق)؛ لأن بعض مرشحيها كانوا ضحايا لعملية اجتثاث البعث؛ لمنعهم من خوْض الانتخابات. وفي الحقيقة، فإن هذا الإجراء أحدث كثيرًا من الجدال حول مصداقية الحكومة، وهيئة العدالة والمساءلة التي كان يرأسها علي اللامي، الذي كان مرشحًا في الانتخابات.

أخيرًا، لم يُعطِ تلفاز العراقية اهتمامًا كثيرًا لأي مجموعة سياسية على حساب الأخرى، وقد بث أربعة أخبار (7 , 1 دقيقة) عن كتلة علاوي، وكانت القضية البارزة

المتعلقة بهذه المجموعة السياسية هي القضايا المرفوعة ضد مرشحيها. ومن خلال بث أخبار عن مختلف الكتل السياسية، تكون القناة قد أثبتت أنها الأكثر توازنًا وموضوعية بين القنوات الأربع.

صيغة الأخبار

ركز تحليل مستوى الأخبار أيضًا على مدى عرض التقارير المصورة أو الصور الصامتة للمرشحين الداعمين للقنوات. وقد تناول هذا التحليل وجود/ غياب: 1- الإشارات السردية للمرشحين السياسيين، 2- أفلام/صور للمرشحين، 3- مقابلات مع المرشحين. ويلقي هذا التحليل الضوء على توجهات كل قناة للدعاية إلى مرشحيها، أو الاهتمام بمرشحين من أحزاب أخرى، يودون الحديث عن برامجهم الانتخابية.

ويمكن بوجود لقطات مصورة أو صور صامتة أن تعزز من وضوح الأخبار فيما يتعلق بالمشاهد، وأن تستخدم للتأكيد على عناصر معينة في الخبر (Gunter, 1997). وأخيرًا، لقد توصل الباحثون إلى أن المقابلات لها أثر أقوى من أنماط الصيغ الأخرى التي شملتها الدراسة (Detenber et al., 1998 ; King & Morehouse, 2004 : 304; Grabe & Bucy, 2009). ويميل المشاهدون إلى الاعتقاد بأهمية المرشحين عندما يظهرون في التلفاز، ويزيدون الاعتقاد كلما تَكرَّر هذا الظهور (McCombs & Shaw, 1972). وبالتأكيد فإن إجراء المقابلات مع المرشحين السياسيين يُعدُّ مؤشرًا على الاهتمام الذي توليه القناة لهذا السياسي أو ذاك؛ لأنها تنطوي على مواجهة شخصية مع المرشح، وتعطي الفرصة للتعبير عن برنامجه السياسي، ومن ثم الاقتراب من المُشاهِد. وقد وجد أن للفيلم المتحرك أهمية وتأثيرًا أقل، لكنه يُقوِّي استرجاع المُشاهِد للخبر أكثر من الصور الصامتة أو الإشارات السردية (Gunter, 1979).

الأفلام والصور الصامتة

وعلى مقياس استخدام صيغ الصور، جاء تلفاز بغداد في المرتبة الأولى مع أكبر عدد من الأخبار، وأطول وقت مخصص لها، وقد بثت القناة 160 خبرًا (515,8 دقيقة) مثلت 68,08% من العدد الإجمالي للأخبار المبثوثة في 14 يومًا. ومرة أخرى، جاء تلفاز الفرات في المرتبة الثانية على هذا المقياس، حيث بث 114 خبرًا (358,11 دقيقة) مثلت 51,5% من مجموع عدد الأخبار. وجاء تلفاز الحرية في المرتبة الأخيرة، حيث بث 33 خبرًا (53 دقيقة) مثلت 16,4% من مجموع عدد الأخبار.

وعمومًا، كان عدد الأخبار والوقت المخصص للقطات المصورة والصور الصامتة للمرشحين من كُتَل سياسية أخرى أقل من عدد الأخبار والوقت المخصص لعرض الإشارات السردية عن المرشحين. وكما ذكرنا سابقًا، فإن عرض فيلم أو صورة صامتة في التلفاز يمكن أن يكون له تأثير أكبر في المشاهد من الإشارات السردية. وعليه؛ فإن ثلاثًا من بين أربع قنوات تلفازية (باستثناء تلفاز العراقية) حاولت تأكيد أهمية مرشحيها من خلال عدم إعطاء اهتمام كبير لمرشحي الأحزاب الأخرى.

عندما تعمقنا أكثر في الفروق بين القنوات، وجدنا أن قائمة المالكي حظيت بتغطية متساوية من القنوات الأربع. وبصورة عامة، فقد دعمت القنوات التلفازية مرشحيها، لكن بعضها غطى أنشطة مرشحين آخرين أيضًا. وقد ركزت الفروق الرئيسة على القوائم الانتخابية التي ترعى القنوات التلفازية المختلفة، ومنها: قائمة عمار الحكيم التي غطتها قناة الفرات، وقائمة طالباني التي غطتها قناة الحرية، وحزب السامرائي الذي غطته قناة بغداد، أما فيما يتعلق بمجموعة مقتدى الصدر، فقد كانت قناة الفرات القناة الوحيدة التي أظهرت اختلافًا كبيرًا عن بقية القنوات.

مقابلات المرشحين

تناول التحليل أيضًا عدد الأخبار والوقت المخصص للمقابلات مع المرشحين. ومرة أخرى، جاء تلفاز بغداد في المرتبة المتقدمة بأعلى عدد من الأخبار وطول الوقت مقارنة بالقنوات الأخرى؛ حيث بثت القناة 126 خبرًا تتضمن مقابلات مع المرشحين (429,58 دقيقة) مثلت 53,6% من عدد المقابلات مع مرشحي جبهة التوافق العراقية. وجاء تلفاز العراقية في المركز الثاني؛ حيث بث 42 خبرًا (147,5 دقيقة) تضمنت مقابلات مع المرشحين، ومثلت 19% من العدد الإجمالي للأخبار المبثوثة، أما قناة الحرية، فبثت 16 خبرًا (135,6 دقيقة) تضمنت مقابلات، ومثلت 7,9% من الأخبار.

تجدر الإشارة إلى أن عدد الأخبار والوقت المخصص للمقابلات مع المرشحين من الكتل النيابية الأخرى كان أقل من عدد الأخبار والوقت المخصص للخبر السردي والأفلام أو الصور الخاصة بمرشحيها.

ومثلما قلنا سابقًا، فإن إجراء مقابلات مع المرشحين يُعدُّ أداة فاعلة لجذب مشاهدي الأخبار، فتلفاز الفرات – مثلًا – لم يعرض أبدًا أي خبر يتضمن مقابلة مع مرشح من الكتل الأخرى، ولا حتى من حركة الصدر. أما تلفاز الحرية، فبث مقابلة واحدة مع ممثل كتلة الحكيم في جبهة التوافق العراقية ومقابلتين مع مرشحين من أحزاب صغيرة، واستغرقت 298 ثانية فقط. وأخيرًا، بث تلفاز بغداد مقابلتين استغرقتا خمس دقائق مع مرشحين من أحزاب أخرى وقد بدتا ضعيفتين.

أما فيما يتعلق بالأحزاب الأخرى، فكانت قناتا الحرية وبغداد مرنتين في بث مقابلات مع مرشحي هذه الفئة. ومن جانب آخر، بثَّت قناة الحرية مقابلة قصيرة استغرقت 2,4 دقيقة مع مرشح من كتلة الحكيم. وربما كان السبب في ذلك إدراك المحطة ضرورة تشكيل تحالفات في المستقبل مع الأحزاب الأخرى لحصول الأكراد على مزيد من المكاسب عند تشكيل البرلمان، وتدعم الأحداث اللاحقة للانتخابات هذا

التفسير، حيث شكل التحالف الكردي مع التحالف الوطني العراقي وقائمة المالكي – دولة القانون – ما شكل أغلبية في البرلمان.

أما فيما يتعلق بالمقارنات البينية، فقد ظهرت فروق قليلة، حيث كانت قناة الفرات تدعم مجموعة عمار الحكيم، في حين دعمت قناة الحرية حزب طالباني، أما قناة بغداد فدعمت قائمة السامرائي. والقوائم المذكورة هنا كانت الراعي الحقيقي لهذه القنوات، ولهذا أصبح من الواضح تمامًا أن هذه القنوات كانت تساند أحزابها.

أوصاف المرشحين

ضمن الأخبار الخاصة بالانتخابات، أجري مزيد من التحليلات لاستكشاف الطريقة التي عُومِل بها المرشحون السياسيون. وكان تكافؤ المعاملة التي أعطيت لكل مرشحين أحد التحليلات الرئيسة؛ وهو ما يعني إذا كانوا قد عوملوا بطريقة محايدة أو إيجابية أو سلبية. ولتسهيل عملية التحليل هذه، جرى تقييم إشارات الخبر للمرشحين من حيث استخدام الأوصاف المحايدة/ السلبية/ الإيجابية، والنعوت والتعبيرات.

لقد تجنب تلفاز العراقية بصورة عامة تغطية أنشطة المرشحين السياسيين، ولكنه غطى أنشطة علاوي وقائمته، وقد حُرِّرت خمس إشارات سلبية مقارنة بثلاث إشارات محايدة؛ فقد وردت إشارة واحدة محايدة لكل من الرئيس العراقي السابق جلال طالباني، ورئيس مجلس النواب السامرائي، أما المالكي فكان يذكر يوميًّا، وفي الأغلب بطريقة إيجابية.

انصب التركيز في تلفاز الفرات على قائمة عمار الحكيم (راعي القناة) التي حصلت على 124 وصفًا إيجابيًّا. ومع ذلك، وردت أيضًا عشر إشارات سلبية لقائمة

المالكي. ويعود السبب في ذلك إلى قرار المالكي بالانسحاب من التحالف الشيعي الذي تَشكَّل عام 2005؛ ليقدم نفسه بصفته موحدًا للعراقيين سواء السنة أو الشيعة، وقد حاول المالكي ضم شخصيات سُنية إلى قائمته، منها: (كبار أعضاء مجلس الصحوة في الأنبار)، وقد أثارت هذه الخطوة غضب الحكيم، الذي ردَّ عليها بموقف عدائي تجاه المالكي وقائمته. وشملت الإشارات الأخرى في برامج تلفاز الفرات تسعة أوصاف إيجابية للصدر وقائمته.

وفي تلفاز بغداد، وردت إشارات سلبية قليلة إلى الكتل السياسية، وحصلت كتلة السامرائي على أعلى عدد من الإشارات الإيجابية (4 = 639)، وحصلت القوائم الأخرى على ثماني إشارات، كما حصلت كتلة السامرائي (راعي القناة) أيضًا على سبع إشارات محايدة، وكانت قناة الحرية آخر القنوات التي شملها البحث؛ حيث أوردت 38 إشارة إيجابية في تقاريرها عن قائمة طالباني (راعي القناة)، وسبع إشارات عن كتلة علاوي، وأربع عن كتلة الحكيم. وكما ذكرنا سابقًا، لم يركز الأكراد على طالباني وقائمته؛ لأنهم كانوا يستثمرون في قنوات أخرى باللغة الكردية. أما فيما يتعلق بالإشارات الإيجابية الخاصة بالكتل الأخرى، فقد كان واضحًا أن القناة كانت تفكر في تحالفات مستقبلية مع قوائم أخرى لم يستطع الأكراد من دونها أن يشكلوا أغلبية في البرلمان. كما وردت إشارات سلبية قليلة أيضًا، وتركز العدد الأكبر منها على قائمة طالباني (4 = 10)، وقائمة المالكي (4 = 6)، وقائمة علاوي (4 = 3). وأخيرًا، حصل طالباني على أكبر عدد من الأوصاف المحايدة (4 = 12)، وحصل الصدر والسامرائي على إشارة واحدة لكل منهما.

جدول 3: 3 اختبارات كروسكال ـ وأليس Kruskal ـ Wallis ومان ـ ويتني Mann_Whitney: ترتيب أوصاف المرشحين السلبية

	عدد الإشارات في تلفاز العراقية	عدد الإشارات في تلفاز الفرات	عدد الإشارات في تلفاز بغداد	عدد الإشارات في تلفاز الحرية	مربع كاي *1	الدلالة الافتراضية
المالكي	0a	0a	0a	0a	0,00	p < 1,000
علاوي	0a	0a	0a	7a	6,54	*p < 0,055
الحكيم	0a	124a	0a	4a	63,36	**p < 0,000
الصدر	0a	9b	0a	0a	5,76	p < 0,124
طالباني	0a	0a	0a	38b	19,70	***p < 0,000
السامرائي	0a	0a	639b	0a	326,67	****p < 0,000
§	0a	0a	0a	0a	2,66	*p < 0,447

ملحوظة: العلامات التي تشترك في العناوين ذاتها غير مختلفة دلاليًّا على مستوى قيمة p < 0,05.

*اختبار مربع كاي Chi_Square هو اختبار إحصائي لتقييم الانحرافات بين القِيم المشاهَدة والمتوقعة لفئتين أو أكثر_ المترجم.

* p < 0,055 (علاوي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المحطات في تغطية المرشح/ القائمة).

** (الحكيم: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المحطات في تغطية المرشح/ القائمة).

*** (طالباني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المحطات في تغطية المرشح/ القائمة).

**** (السامرائي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المحطات في تغطية المرشح/ القائمة).

ولمعرفة تفاصيل الفروق بين القنوات الأربع في تغطية أنشطة المرشحين، جرى تطبيق سلسلة من اختبارات كروسكال – وأليس ومان – وتيني، ولم نتوصل إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بوساطة المحطات في استخدام الإشارات السلبية عن المرشحين، ولكن وُجِد فرق واحد فيما يتعلق باستخدام الإشارات المحايدة في تغطية أنشطة طالباني وقائمته، وكان هذا بسبب العدد الكبير لإشارات قناة الحرية المحايدة عن راعيها.

وفيما يتعلق بالإشارات الإيجابية، فقد وُجِد عدد من الفروق ذات دلالة إحصائية (انظر الجدول 3:3) خاصة بالحكيم وطالباني وسامرائي. وقد عكست هذه الفروق التركيز الشديد على إيجابيات الأحزاب السياسية من قِبَل القنوات التلفازية التي ترعاها: الفرات والحرية وبغداد على التوالي.

علاقة المرشحين الفراغية

استقصى تحليل لمستوى الأخبار الفرعية العلاقة الفرعية لكل مرشح مع الآخرين ضمن عينة البرامج الإخبارية، وقد صنف ميرفي (Murphy, 1998) العلاقة الفرعية للمرشح مع الآخرين إلى خمس فئات وفقًا لدراسة باترسون وماكلور (Patterson and McClure 1976)، هي: إظهار المرشح منفردًا، وعلى مسافة قريبة من الجمهور، وعلى مسافة الحديث، وعلى المسافة العامة، وأخرى أو غير قادر على التحديد. وفي الحقيقة، فإن هناك علاقة قوية بين الطريقة التي يظهر بها المرشح على الشاشة وبين الأثر الذي تتركه في المشاهد؛ فمثلًا يتأثر المشاهد كثيرًا إذا ما ظهر المرشح على مسافة قريبة أو مسافة الحديث فيما يتعلق بالجمهور. وقد أضافت هذه الدراسة فئة المرشح من آخرين التي تحمل وزنًا مماثلًا للطريقتين السابقتين؛ وهو أن المرشح لا يظهر دائمًا وهو يتحدث إلى الجماهير. أما المسافة العامة فكانت التصنيف الذي أُعطي للمرشح عندما يظهر على منصة أعلى من مستوى الجمهور. وهذه الطريقة أقل حميمية وأقل تأثيرًا في المشاهد؛ لأنها تجعل المرشح يبدو منعزلًا عن الناس الموجودين حوله، ويمكن قول الشيء نفسه فيما يتعلق بإظهار المرشح منفردًا.

وقد وُجِد أن القنوات التلفازية الأربع لجأت إلى إظهار المرشح منفردًا (249 مشهدًا) أكثر من إظهاره إلى جانب مرشح آخر، بغض النظر عن المسافة المكانية بينهما، وعند عرض اثنين من المرشحين أو أكثر، فغالبًا ما يعرضون في المسافة العامة (127 حالة ظهور)، ويأتي في المرتبة الثانية المرشح مع آخرين (111 حالة ظهور)، ثم

المسافة القريبة (35 حالة ظهور)، ومسافة الحديث (29 حالة). وقد طُبِّق هذا النموذج باستمرار بوساطة القنوات التلفازية الثلاث التي يرعاها المرشحون السياسيون، أما قناة العراقية، فكانت الصور المرتبطة بهذا الموضوع نادرة.

يبدو واضحًا أن تلفاز بغداد كان من بين القنوات كلها الذي يفضِّل عرض المرشحين منفردين (4 = 153)، وينطبق هذا الوضع على المرشحين الرئيسين الذين شملهم هذا التحليل، وهم: الحكم، ومهدي، والعامري، وكالباني، وغيرهم. وقد اختار تلفاز الفرات استخدام نموذج المسافة العامة (4 = 66)، واختار تلفاز الحرية أيضًا إظهار المرشحين منفردين (4 = 29)، لكنه غالبًا ما كان يعرض صور المرشحين أقل من تلفاز بغداد والفرات. وللتذكير، ركزت تلفازات بغداد والفرات والحرية تغطيتها الإخبارية على مرشحيها وتجاهلت الآخرين، كما ذكرنا سابقًا، ولهذا فإن الجدول 4:3، يتناول المرشحين الذين ترعى قوائمهم الانتخابية هذه القنوات، باستثناء تلفاز العراقية الذي عرض لقطة صور ثابتة واحدة لكل من المالكي وطالباني والسامرائي، ولقطتين لعلاوي.

زوايا الكاميرا

تتعلق المرحلة الأخيرة من التحليل في إطار الترميز هذا بزوايا الكاميرا، وذلك عند عرْض فيلم عن المرشح، وقد استقصى كيبلنجر (Kipplinger, 1982, 1983) كيف يمكن لبعض زوايا الكاميرا المستخدمة في تصوير المرشحين أن تؤثر في انطباعات المشاهدين عن مرشحيهم. وأظهرت نتائج دراسته أن الأثر الإيجابي لزاوية الكاميرا يحدث عند إمساك الكاميرا بمستوى العين، وربما يعود ذلك إلى شعور المشاهد بأنه مساوٍ للمرشح وقريب منه.

وتُسبِّب الزوايا المنخفضة أثرًا سلبيًّا في المشاهد، وقد درس جرابر Graber كيفية تأثير الطريقة التي يلتقط بها الجمهور الرسالة؛ وقال: «إن الجمهور يولي انتباهًا أكثر للقطات المقربة».

جدول 4:3 علاقة المرشحين الفراغية

		العراقية	الفرات	بغداد	الحرية
المرشح الأول	وحده	4	43	107	21
	مع آخرين	1	31	45	19
	مسافة قريبة من الجمهور	0	10	21	0
	مسافة الحديث	0	2	22	0
	مسافة عامة	0	65	36	5
	أخرى أو غير قادر على التحديد	0	0	0	0
المرشح الثاني	الوحدة	1	12	30	5
	مع آخرين	1	0	7	2
	مسافة قريبة من الجمهور	0	0	3	0
	مسافة الحديث	0	0	4	0
	مسافة عامة	0	1	14	0
	أخرى أو غير قادر على التحديد	0	0	0	0
المرشح الثالث	الوحدة	0	5	17	4
	مع آخرين	0	0	4	1
	مسافة قريبة من الجمهور	0	0	2	0
	مسافة الحديث	0	0	1	0
	مسافة عامة	0	0	6	0
	أخرى أو غير قادر على التحديد	0	0	0	0

وقد أكد جريب وبوسي أنه:

«عندما يُصوَّر المرشحون في لقطات مُقرَّبة، فإن هذا يعزز المشاركة العاطفية، ويُوجِد حميمية اجتماعية بين مَنْ يظهر في الصورة والمشاهد، وعندما يختصر المسافة النفسية بين جمهور المشاهدين والممثلين على المسرح، فإن التلفاز يدفع المشاهدين إلى رؤية المرشحين من منظور شخصي، وهذا يقوي الألفة والثقة بينهما».

بكلمات أخرى، هناك وزن بصري في لقطات الكاميرا المقربة، وأوضاع مستوى العين التي تضفي أهمية أكبر على المرشح، وتظهر تحيزًا واضحًا.

الجدول 3: 5 زوايا الكاميرا

	العراقية	الفرات	بغداد	الحرة
المرشح رقم 1: مستوى العين	5	117	153	41
المرشح رقم 2: مستوى العين	2	13	44	7
المرشح رقم 3: مستوى العين	0	5	25	5
المرشح رقم 1: منظر علوي كامل	0	1	1	0
المرشح رقم 2: منظر علوي كامل	0	0	0	0
المرشح رقم:3: منظر علوي كامل	0	0	0	0
المرشح رقم 1: منظر سفلي	0	0	3	0
المرشح رقم 2: منظر سفلي	0	0	2	0
المرشح رقم:3: منظر سفلي	0	0	1	0
المرشح رقم 1: لقطة مُقرَّبة	0	98	130	27
المرشح رقم 2: لقطة مُقرَّبة	1	13	34	5
المرشح رقم 3: لقطة مُقرَّبة	0	5	21	4

وكما هو متوقع، فقد وجدنا، كما في الجدول 5:3، أن تلفاز بغداد أظهر اهتمامًا متزايدًا بمرشحي جبهة التحالف العراقية من خلال عرض صور أكثر من القنوات الأخرى في لقطات مقربة وفي مستوى العين، لكن هذا لم يقتصر على الأوائل، بل شمل أيضًا المرشحَيْن الثاني والثالث عند وجودهما، وقد جاءت قناة الفرات في المركز الثاني،

وتبعتها قناة الحرية. والخلاصة أن تلفاز بغداد كان أكثر اندفاعًا في التشديد على أهمية مرشحين محددين أكثر مما فعلته القنوات الأخرى، فقد بث هذا التلفاز أخبارًا أكثر، وعرض تقنيات مفضلة أكثر من التلفازات الأخرى من حيث عدد السياسيين المقربين الذين أجرى مقابلات معهم، وعلاقة المرشحين الفرعية، وزوايا اللقطات المصورة. ووفقًا للمعيار ذاته، جاء تلفاز الحرية في المركز الثالث. أما فيما يتعلق بتلفاز العراقية، فقد كان التركيز الأساس على الموضوعات أكثر من المرشحين، ووفقًا للمعطيات التي ذكرناها أعلاه، نستطيع أن نستنتج أن القنوات كلها موضوع الدراسة أظهرت انحيازًا وعدم موضوعية في تغطية الأخبار وأنشطة المرشحين، وقد قيس الانحياز بعدد الإشارات السلبية والإيجابية للموضوعات/المرشحين، وما لاحظناه هو أن القنوات كلها، باستثناء حالات قليلة، كانت منحازة؛ إما إلى الجانب الإيجابي وإما إلى الجانب السلبي.

الإعلام العراقي بعد 2010

بعد إعادة انتخاب المالكي رئيسًا للوزراء عام 2011، انطلقت مظاهرات كثيرة في أنحاء البلاد مطالبة بوضع حد للفساد والبطالة، وقد انتقدت وسائل إعلام كثيرة حكومة المالكي وبعض الأحزاب السياسية لدورها في تدهور حياة المواطنين، وانتشار الفوضى. وكان من نتيجة هذا النقد أن تعرَّض عدد من الصحافيين للضرب في البصرة في مارس 2011، وحطمت قوات الأمن مرصد الحريات الصحافية في بغداد وفي مدينة السلمانية، وهاجمت قوات الأمن إذاعة صوت الكرد وإذاعة وتلفاز ناليا، وأغلقتهما لبثهما أخبار المظاهرات ضد الحزب السياسي الرئيس. وقد انتقدت منظمات حقوق

الإنسان السلطات الكردية لاعتقالها النشطاء، وتقييد حرية التعبير.[1] (Barzanji, 2011, Tawfeeq, 2011).

ولا يزال العراق يُصنَّف على أنه من بين أخطر دول العالم فيما يتعلق بحماية الصحافيين؛ حيث فُقِد أكثر من 230 إعلاميًّا منذ الغزو الأمريكي عام 2003م، كما أُجبِر المئات من الصحافيين على الهرب إلى الدول المجاورة (RST, 2009, 2010). وبحسب تقرير لجنة حماية الصحافيين، التي تتخذ من نيويورك مقرًّا لها، فقد قُتِل[2] 136 صحافيًّا نتيجة لعملهم الميداني، وكان 90% منهم من العراقيين (2008).

لمدة أربع سنوات متواصلة على رأس قائمة الدول الأعلى في نسبة الجرائم ضد الصحافيين، حيث قُتِل 92 صحافيًّا بين عامي 2001و2011، ولم تتخذ الحكومة أي إجراء لمحاكمة القَتَلَة. ويعدُّ العراق «أكبر سوق في العالم في عدد المختطفين والرهائن؛ حيث خُطِف أكثر من 93 إعلاميًّا من عام 2003 حتى عام 2010، وأُعدِم 42 منهم على الأقل بعد ذلك، ولا يزال هناك 14 مفقودًا» (RSF,2010). وفي الحقيقة فإن العراق تحوَّل بعد الغزو الأمريكي إلى أسوأ بلد للعيش فيه، ليس فيما يتعلق بالصحافيين فحسب، وإنما أيضًا للناس العاديين. وذكر مؤشر السلام العالمي لعام 2010م أن العراق جاء في المركز 143، وكان الأسوأ في العالم من حيث انعدام الأمن والسلام (Institute for Economics Peace, 2010).

---

(1) أصدرت اللجنة بعد ذلك عددًا من التقارير تحدثت فيها عن زيادة التهديدات والمضايقات ضد الصحافيين، وقالت: إن الحكومة لم تفعل شيئًا لتقديم قَتَلَة 93 صحافيًا منذ عام 2003، وأنها أقرب إلى إغلاق 44 مصلحة إعلامية محلية وعالمية، ومع أنها لم تطبِّق هذا الأمر، لكنها فرضت مزيدًا من القيود على الإعلام ـ المترجم.

(2) مع أن هذه الدراسة نُشِرت أول مرة عام 2013، فإن السيناريوهات التي تحدثت عنها تكررت عام 2015، في المظاهرات التي جرت ضد حكومة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، وضد نظام مسعود برزاني؛ حيث تعرض الناشطون في المظاهرات للملاحقة والقتل ـ المترجم.

وتشير هذه الدراسة والتطورات التي حدثت بعد عام 2010م بوضوح إلى الحقيقة الصادمة عن وضْع الإعلام العراقي، ووهْم التغييرات الديموقراطية التي قالوا إنها حدثت في العراق، بل تعتمد المنافذ الإعلامية على الجهات السياسية التي ترعاها، والصحافيون محكومون في الأغلب بالسياسة التحريرية للصحف ومحطات التلفاز التي يعملون فيها، أكثر من مبادئ الصحافة الجيدة. يضاف إلى ذلك أن كل قناة تلفازية، كما يبدو، تخاطب جمهورها الطائفي أو العرقي، كما لو أن الأقليات الأخرى لا وجود لها. وعلى الرغم من ادعاءات الحيادية والموضوعية، إلا أن النتائج أظهرت أن الخدمات التلفازية الإخبارية بعيدة كل البعد عن هذه الادعاءات، وأن هذه القنوات موجهة بولاءاتها الحزبية وارتباطاتها الدينية. كما تَبيَّن أن هذه القنوات كانت متحفظة على إظهار الصفات السلبية للمرشحين/القوائم الانتخابية الأخرى؛ ربما لأنها كانت تخاف العقوبات والملاحقة القانونية والتهديدات السائدة في عراق اليوم.

* * *

الهوامش

1. على الرغم من ذلك، حاول عدد من الصحفيين العراقيين الالتزام بمبادىء الصحافة الجيدة والحيادية والموضوعية، بينما حاول آخرون حتى انتقاد نظام صدّام حسين (al–Rawi، 2012).

* * *

المراجع

Al-Hayat (2009) Iraqi official censorship on imported books. 22 July. Available at:http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/40272 (accessed 31 December 2009).

Al-Rawi, K. H. (1992) *History of Radio and Television in Iraq* (in Arabic). Baghdad: Dar al-Hikma for Publishing and Distribution.

)2010 (*The History of the Press and Media in Iraq from the Ottoman Period until the Second Gulf War, 1991-1816* (in Arabic). Damascus: Dar Safahat lil Dirasat wa Al-Nashir.

(2011) Iraqi women journalists' challenges and predicaments, *Journal of Arab and Muslim Media Research* 36-223 ,(3)3.

(2012) *Media Practice in Iraq*. Hampshire: Palgrave Macmillan.

Barzanji, Y. (2011) Gunmen in Iraq attack Kurdish TV station that showed protest. *The Associated Press*. 20 February.

Bengio, O. (1985) Shi'is and politics in Ba'thi Iraq. *Middle Eastern Studies,* 1)21) (January), 14-1.

Boyd, D. A. (1982) *Broadcasting in the Arab World: A Survey of Radio and Television in the Middle East.* Philadelphia: Temple University Press.Bush, G. W. (2005). Iraq strategy. November. Retrieved on 12 June 2009. http://georgewbushwhitehouse.archives.gov/infocus/iraq/text/iraq_strategy_nov2005.html.

Coalition Provisional Authority (2003) Prohibited Media Activity. CPA/ORD/10 June 14/2003.

(2004) Transition of Laws, Regulations, Orders, and Directives Issued by the Coalition Provisional Authority. CPA/ORD/28 June 100/2004.

Cochrane, P. (2006) The 'Lebanonization' of the Iraqi media: An overview of Iraq's television landscape, *Transnational Broadcasting Studies*, 16. Available at: www.tbsjournal.com.

Communications and Media Commission (2007) *Policy Recommendations Concerning Broadcasting in Iraq*. Stanhope Centre for Communications Policy Research, January.

CPJ (Committee to Protect Journalists). (18 December 2008) Special reports: For sixth straight year, Iraq deadliest nation for press. Available at: http:// cpj.org/reports/12/2008/for_sixth_straight_year_iraq_deadliest_nation_for.php (accessed 25 June 2009).

(2011) Special reports: Getting away with murder: CPJ's 2011 impunity index spotlights countries where journalists are slain and killers go free. Available at: http://cpj.org/reports/_2011/06/2011impunity_index_getting_away_murder.php#index)accessed 5 August 2011).

Dauenhauer, K. and Lobe, J. (2003) Iraq: Massive military contractor makes media mess. *IPS*. Available at: www.ipsnews.net/interna.asp?idnews=19661 (accessed 25 June 2009).

De Beer, A. and Merrill, J. (2004) *Global Journalism: Topical Issues and Media Systems*. Boston: Pearson Education.

Detenber, B. H., Simons, R. F. and Bennett, G. G., Jr. (1998) Roll 'em!: The effects of picture motion on emotional responses, *Journal of Broadcasting and Electronic Media*, 128_113 ,4.

Grabe, M. and Bucy, E. (2009) *Image Bite Politics: News and Visual Framing of Elections*. New York: Oxford University Press.

Graber, D. A. (2001) *Processing Politics: Learning from Television in the Internet Age*. Studies in Communication, Media and Public Opinion. Chicago: University of Chicago Press.

Gunter, B. (1979) Recall of television news items: Effects of presentation mode, picture content and serial position, *Journal of Education Television*, 61_57 ,5.

(1997) *Measuring Bias on Television*. Bedfordshire: University of Luton Press.

Institute for Economics and Peace (2010) Global peace index. Available at: http:// economicsandpeace.org/wp_content/uploads/_2010/09/2011GPI_Results_Report.pdf (accessed 10 February 2013).

Jayasekera, R. (2003) Gives with one hand,takes away with the other. *Indexonline*. Available at: www.indexonline.org/news/20030611_iraq.shtml (accessed 13 June 2003).

Journalistic Freedoms Observatory (JFO) (19 April 2009) A satellite channel must pay a fine for a defamation case. Available at: http://www.jfoiraq.org/newsdetails.aspx?back=1andid=557andpage=5 =EF=BB=BF (accessed 8 July 2009).

Kepplinger, H. (1982) Visual biases in television coverage, *Communication Research*, 46_432 ,9.

(1983) Visual biases in television campaign coverage. In E. Wartella, C. Whitney and S. Windahl (eds), *Mass Communication Review Yearbook*, vol. 4. Beverly Hills, CA: Sage, pp. 405_391.

Kim, H. S. and Hama_Saeed, M. (2008) Emerging media in peril: Iraqi journalism in the post_Saddam Hussein era, *Journalism Studies*, 94_578 ,(4)9.

King, David C. and Morehouse, David (2004) Moving voters in the 2000 presidential campaign: Local visits, local media. In David A. Shultz (ed.), *Lights, Camera, Campaign: Media, Politics, and Political Advertising*. New York: Peter Lang, pp. 18_301.

Levinson, C. (2006) Iraq's 'PBS' accused of sectarian slant, *The Christian Science Monitor*. Available at: www.csmonitor.com/0110/2006/p06s_01woiq. html.

McCombs, M. E. and Shaw, D. L. (1972). The agenda_setting function of mass media, *Public Opinion Quarterly*, 87_176 ,36.

Metcalf, Steve (2006) Analysis: Iraq's media three years on. BBC. Available at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4884246.stm (accessed 7 July 2009).

Middle East Online (2009) Iraqi journalists protest 'intimidation', censorship.

Available at: www.middle_east_online.com/english/?id=33720 (accessed 31 December 2009).

Murphy, J. (1998) An analysis of political bias in evening network news during the 1996 presidential campaigns. Unpublished PhD Thesis. University of Oklahoma Graduate College.

OpenNet Initiative. (2007) *Iraq*. Available at: http://opennet.net/sites/opennet. net/files/iraq.pdf (accessed 3 August 2009).

Patterson, T. E. and McClure, R. D. (1976) *The Unseeing Eye: The Myth of Television Powers in the National Politics*. New York: G.P. Putnam's Sons.

Prusher, I. (2003) Free media blossom in Iraq city. *The Christian Science Monitor*. 29 April.

Roug, L. (28 March 2006) Unfair, unbalanced channels. *Los Angeles Times*. Available at: http://articles.latimes.com/2006/mar/28/world/fg_media28 (accessed 5 July 2009).

RSF (Reporters Sans Frontières) (24 April 2002) Iraq 2002 annual report.

Available at: www.rsf.org/Iraq-annual-Report2002-.html (accessed 3 July 2009).

(20 May 2009) News website latest target in government's legal offensive against independent media. Available at: www.rsf.org/News-website-latest- target-in.html (accessed 10 July 2009).

(2010) The Iraq war: A heavy death toll for the media, 2010-2003. Available at: http://en.rsf.org/IMG/pdf/rapport_irak_2010-2003_gb.pdf (accessed 7 September 2010).

Rugh, W. A. (2004) *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics*. Wesport: Praeger Publishers.

Salaheddin, S. (2009) Iraq to impose controls on internet content, sparking freedom of speech debate. *AP*, 4 August.

Stalinsky, S. (2005) Reality TV, Iraq-style. *FrontPageMagazine.com*. Available at: www.frontpagemag.com/readArticle.aspx?ARTID=9083 (accessed 6 July 2009).

Tawfeeq, M. (7 March 2011) Two students killed in Sunni neighborhood of Baghdad. CNN. Available at: http://articles.cnn.com/07-03-2011/world/iraq.violence_1_baghdad-s-zafaraniya-civilians-falluja?_s=PM:WORLD (accessed 26 March 2011).

UNDP (United Nations Development Programme) and Arab Fund for Economic and Social Development (2003) Arab human development report: Building a knowledge society. Available at: www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2003e.pdf (accessed 12 December 2009).

Williams, D. (18 August 2003). U.S. taps media chief for Iraq; regulation attempted without appearing heavy-handed. *The Washington Post*, A14.

* * *

الفصل الرابع

تطوُّر وسائل الإعلام الفلسطينية

زكي حسن نسيبة وروجر ديكنسون

يصف هذا الفصل تاريخ وسائل الإعلام الفلسطينية، وتطورها، وتأثيرها في الشعب الفلسطيني والمجتمع العالمي. وكما سيتضح، فقد واجهت وسائل الإعلام في فلسطين تحديات وقيودًا كثيرة منذ نشأتها، لكنها، على الرغم من ذلك، تستمر في الازدهار.

من بين هذه التحديات؛ أن الصحافة الفلسطينية فاقدة حريتها أكثر من قرن، فقد ظلت فلسطين منذ القِدَم تخضع لاحتلالات متعاقبة، أما حاليًّا فتعاني وسائل الإعلام الفلسطينية، ولا تزال، قيودًا خارجية وداخلية من سلطة الاحتلال الإسرائيلية، والسلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن الواضح أن وسائل الإعلام الفلسطينية منقسمة لخدمة تنظيمين رئيسين: (فتح في الضفة الغربية، وحماس في قطاع غزة).

مع ذلك، فقد تطورت هذه الوسائل، واتخذت أشكالًا متعددة؛ فهناك صُحُف عدة، وإذاعات ومحطات تلفازية أرضية وفضائية، إضافة إلى الإعلام المبني على الإنترنت.

نظرًا إلى خصوصية القضية الفلسطينية، وتاريخ فلسطين المضطرب، يبدو أن الشعب الفلسطيني ظَلَّ توّاقًا لمتابعة الأخبار، وكما ورد في أحد التقارير الحديثة: «فإن الفلسطينيين متعطشون للأخبار، فقد ذُكِر في استطلاع للرأي أجرته شركة الشرق الأدنى

للاستشارات، أن 36% من الشباب الفلسطيني يتابعون الأخبار دائمًا، بينما 57% يتابعون الأخبار أحيانًا، و6% لا يتابعون الأخبار أبدًا Near East Consulting, 2010: 5. وقد تطورت الصحافة الفلسطينية عبر سبع مراحل في تاريخها: الإمبراطورية العثمانية (1876–1914)، والانتداب البريطاني (1919–1948)، والاحتلال الإسرائيلي (1948 – إلى الآن)، والحكمين المصري والأردني في قطاع غزة والضفة الغربية (1948–1967)، والاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة (1967 – إلى الآن)، والسلطة الفلسطينية (1995 – إلى الآن)، والخلاف والانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس (2007 – إلى الآن)».

الصحافة الفلسطينية تحت الحكم العثماني

ظهرت الصُّحُف أول مرة باللغة العربية في القدس عام 1876م، عندما أصدرت السلطات العثمانية صحيفة **القدس الشريف** اليومية الرسمية باللغتين العربية والتركية. و«يتفق معظم المؤرخين على أن أول صحيفة طُبِعت في القدس عام 1876م، حيث كان الحاكم التركي ينشر صحيفتين بصورة متقطعة (Khouri, 1976)، وكانت صحيفة **فلسطين** (نشرت أول مرة عام 1911م) أهم صحيفة للفلسطينيين في تلك المرحلة، وقد أسسها عيسى داود العيسى في مدينة يافا، لكنها لم تدم طويلًا؛ إذ أغلقتها السلطات العثمانية بعد ذلك»[1]، واستمر هذا الوضع حتى عام 1914، إلى أن عادت الصحف إلى الصدور تحت الانتداب البريطاني (1919–1948).

الصحافة الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني

في أثناء الانتداب البريطاني في فلسطين، فُرِضت قيود أكثر بعد صدور قانون النشر عام 1933م، وهو القانون الذي مثَّل أول أساس قانوني لقمع الصحافة، فقد أعطت

المادة 19 منه المندوب السامي البريطاني الحق في إصدار أمر بوقف أي صحيفة عن الصدور إذا ما نشرت مواد قد تهدد النظام العام (Sisalem, 1996).

وبلغت قيود الانتداب البريطاني ذروتها عام 1945م، من خلال قوانين الطوارئ التي شملت قيودًا شديدة، وأعطت سلطات الانتداب سلطة واسعة لفرض رقابة على الصُّحُف، فقد سمحت المادة 87 للرقيب الذي عيَّنه المندوب السامي، بمنع «نشر أي مادة يؤدي نشرها- في رأيه- إلى الضرر بالدفاع عن فلسطين أو السلامة والنظام العام (Anon, 1945)»، وفي هذه المرحلة، شهدت فلسطين حركة نشاط ثقافي وفكري تركزت في يافا والقدس وحيفا، وقد بلغ عدد الصُّحُف الفلسطينية في المرحلة بين الحربين العالميتين 48 صحيفة؛ منها 12 صحيفة يومية، كان معظمها يصدر في مدينة يافا (17 صحيفة)، وفي القدس (16 صحيفة)، وحيفا (11 صحيفة). إضافة إلى الصحافة المطبوعة.

أنشأت حكومة الانتداب البريطاني أول محطة إذاعية عام 1933م، وكانت تبُث من القدس باللغة العربية، ومع أنها كانت تخدم أهداف الانتداب البريطاني، إلا أن المذيعين سعوا إلى «إثراء برامجهم بتنوع ثقافي من خلال تقديم الثقافة العربية» (Najjar, 2005). وعلى الرغم من القيود التي فُرضت على الصحافة، إلا أنها أدت دورًا مهمًّا في الحركة السياسية الوطنية الفلسطينية، وكانت أداة حشْد مهمة في نشر الروح الوطنية (Khalidi, 1997). وقد استغل القادة السياسيون، والأحزاب السياسية بعد ذلك، الصُّحُف لنشر أفكارهم، لكن مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين (من أوروبا أساسًا) ضم القضية الكبيرة التي أثارت اهتمام الصحافيين وغطتها الصُّحُف بإسهاب، وكما يقول الخالدي، فقد حذَّرت الصحافة في الثلاثينيات من القرن الماضي من التبعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتلك الهجرة، وسعى الصحافيون إلى نشْر الوعي، وضرورة معارضة السياسات البريطانية الخاصة باليهود. وقد أنشئت دولة إسرائيل في فلسطين عام 1948م، وتبع ذلك ما تبقَّى منها وهو الضفة الغربية إلى الأردن عام 1950م.

الصحافة الفلسطينية من 1948 ـ 1967 م

صدر قانون المطبوعات والنشر الأردني أول مرة عام 1955م، وفرض قيودًا مشددة على حرية التعبير. وفي ذلك الوقت، كانت أربع صُحُف لا تزال تصدر؛ صحيفتا الدفاع وفلسطين اللتان انتقلتا من يافا إلى الجزء العربي من مدينة القدس، وصحيفتا الجهاد والمنار. وفي فبراير 1967، أصدرت الحكومة الأردنية قانون المطبوعات والنشر الثاني، وألغت القانون السابق. وقد أعطت المادة الـ25 في القانون الجديد مجلس الوزراء سلطة إلغاء ترخيص المطبوعات، أو تعطيل صدورها، إذا ثبت أنها «تنتهج نهجًا يهدد الكيان الوطني، أو يعرِّض سلامة الدولة للخطر، أو يُعد مساسًا بالأساس الدستوري للمملكة، أو يسيء إلى الشعور القومي والأخلاق العامة»، وأيضًا خفَّضت عدد الصُّحُف الصادرة في القدس وعمَّان، من خلال عمليات الدمج القسري، عندما أعطت ترخيصًا لنشر صحيفتين فقط؛ واحدة في القدس (صحيفة **القدس** بعد دمج صحيفتي **الدفاع والجهاد**)، والأخرى في عمَّان (صحيفة **الدستور** بعد دمج صحيفتي **فلسطين والمنار**).

الصحافة الفلسطينية من عام 1948 ـ 1967 م
(قطاع غزة تحت الإدارة المصرية)

بعد إعلان إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين عام 1948م، بقي قطاع غزة تحت الإدارة المصرية. وفي يونيو من ذلك العام، شددت الحكومة المصرية إجراءاتها من خلال قانون المطبوعات والنشر، الذي فُرِض أيام الانتداب البريطاني. وقد تأثرت الصحافة الفلسطينية في قطاع غزة بالتيارات السياسية المصرية في ذلك الوقت. وفي المدة من عام 1954حتى 1967م، نُشِرت صُحُف عدة كان من أبرزها صحيفة **التحرير** التي تأسست عام 1958م، والتي كان رئيس تحريرها المحامي زهير الريِّس، ثم أصبحت بعد ذلك صحيفة أسبوعية تصدر بالتعاون مع صحيفة **أخبار اليوم** المصرية باسم **أخبار**

فلسطين، وصدر العدد الأخير من **أخبار فلسطين** في 5 يونيو 1967 مع بدء ما يُعرَف بحرب الأيام الستة بين (إسرائيل) وكل من مصر وسورية والأردن وفلسطين.

الصحافة العربية في (إسرائيل)

من عام 1948حتى 1967م، كانت تصدر في المناطق العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي صحيفتان، هما: **الاتحاد** (صحيفة الحزب الشيوعي الإسرائيلي)، وصحيفة **اليوم**، وكانت الصحيفة الأولى هي الوحيدة التي استمرت في الصدور من دون انقطاع منذ عام 1944م، بينما توقفت الصُّحُف الأخرى.

وقد صدرت صحيفة **اليوم** في يافا عام 1948 من قِبَل حزب الماباي، الحزب الحاكم في (إسرائيل)، وكانت جزءًا من صحيفة **دافار** العبرية، التي ساعدت وأسهمت في تحرير الأخبار والمقالات وترجمتها من العبرية إلى العربية. واستخدمت صحيفة **اليوم** مكاتب صحيفة **فلسطين** ومطابعها بعد انتقالها إلى القدس في أعقاب احتلال اليهود فلسطينَ.

الصحافة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي

في أعقاب حرب يونيو/ حزيران 1967، واحتلال الجيش الإسرائيلي الضفةَ الغربيةَ وقطاعَ غزةَ، أصبحت الأراضي الفلسطينية من دون صُحُف، مع أن صحيفتَيِ **الاتحاد** و**اليوم** استمرتا في الصدور داخل (إسرائيل). وبعد مدة، أخذت صحيفة **الاتحاد** تدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق العربية المحتلة كلها، وإلى إنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وهو ما أصبح فيما بعد مطلبًا لمنظمة التحرير الفلسطينية. ما عدا ذلك، ظَلَّ الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من دون

صحيفة تمثلهم وتعبِّر عن آرائهم، وقد استمر هذا الوضع حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 1968، عندما حصل محمود أبو الزلف[2] على ترخيص من سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالسماح بعودة صدور صحيفة **القدس** التي كان يملكها.

وبما أن صحيفة **القدس** كانت الصحيفة الوحيدة التي استمرت في الصدور في القدس الشرقية، فقد كان توزيعها الأعلى في الضفة الغربية. وكان نشْر هذه الصحيفة في القدس الشرقية إيذانًا ببداية مرحلة جديدة في المدينة؛ لأنها تحولت في السنوات اللاحقة إلى مدينة ثقافية للفلسطينيين جميعًا. ولم تمضِ مدة طويلة حتى ظهرت صُحُف ومجلات فلسطينية أخرى، منها صُحُف يومية مثل **النهار والشعب والفجر**، وأخرى أسبوعية، ومع أن هذه الصُّحُف كلها صدرت تحت الاحتلال الإسرائيلي، إلا أنها تميزت بتنوع اتجاهاتها وميولها السياسية. وفي البداية، استمرت صحيفة **القدس** في الدعوة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والوحدة مع الأردن (ظهرت صورة كبيرة للملك حسين على الصفحة الأولى في اليوم الأول من عودة صدور الصحيفة تحت الاحتلال).

لكن الصحيفة، في عام 1986، غيَّرت اتجاهاتها، وأصبحت مع صحيفة **الاتحاد** تدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس. ويعود هذا التحول إلى عوامل عدة، ليست داخل الصحيفة ذاتها فحسب، ولكن في الجو السياسي العام السائد في المناطق العربية المحتلة. أولًا، حدوث تراجُع تدريجي في تأثير كبار المؤيدين للنظام الأردني، الذين اضطروا إلى الانكفاء إلى داخل بلداتهم وقراهم. ثانيًا، ظهور منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بعد حصولها على الاعتراف من مؤتمر القمة العربي في الرباط عام 1974م. وشجَّع بروز المقاومة جيلًا جديدًا من الفلسطينيين على رفْض طرق التفكير القديمة والمطالبة بعودة اسم فلسطين.

وفي عام 1986، أصدر الصحافي ورجل الأعمال عثمان الحلاق صحيفة **النهار** في القدس، وكانت موالية للأردن، وحلَّت مكان صحيفة **القدس** في هذا الدور، وكانت في ذلك الوقت مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وانضمت إلى صحيفتي **الفجر والشعب** اللتين بدأت المنظمة في تمويلهما في بداية السبعينيات من القرن الماضي. وفي هذه المرحلة، لم يكن للفلسطينيين إذاعة في المناطق المحتلة، وكان عليهم الاستماع إلى إذاعات مختلفة، بما في ذلك **صوت فلسطين** التي كانت تبث من الخارج. أما فيما يتعلق بالتلفاز، فكان الفلسطينيون يشاهدون البرامج التي تبُث من الأردن و(إسرائيل)، في حين كان سكان غزة يستطيعون التقاط البرامج من مصر.

الصحافة في غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي

لم تصدر أي صحيفة في قطاع غزة في السنوات العشر الأولى من الاحتلال الإسرائيلي، وفي منتصف السبعينيات من القرن الماضي، صدرت بعض الصُّحُف والمجلات الأسبوعية في القدس الشرقية، وكانت تُوزَّع في القطاع، وكان عدد من الصحافيين والمحررين من غزة يرسلون إلى هذه الصُّحُف مقالات وتقارير إخبارية.

القيود الإسرائيلية

كانت المناطق الفلسطينية المحتلة في تلك السنوات تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، ولهذا دخلت وسائل الإعلام الفلسطينية حقبة جديدة من القيود، ولكن بشكل أشد مما سبق. وفي (إسرائيل) ذاتها، حدد قانون الطوارئ عام 1945م سياسة حكومتها في التعامل مع صحافتها، لكن الإسرائيليين لم يستطيعوا التعامل مع المطبوعات الفلسطينية في المناطق المحتلة، ما جعلهم يفرضون أوامر عسكرية معينة للحد من حرية التعبير؛ ولذا فقد طلب الأمر العسكري رقم 50 –مثلًا– وجوب الحصول

على ترخيص لاستيراد الصُّحُف وتوزيعها، في حين أعطى الأمر العسكري رقم 379 جيش الاحتلال سلطة مصادرة أي مطبوعة لا تملك الترخيص المطلوب، ويمنع الأمر العسكري رقم 101 نشر أي شيء له أهمية سياسية من دون إذن، ولم يحدد الأمر الأهمية السياسية؛ إذ تركها لتقدير المحكمة العسكرية لتُقرِّر إن كان النشر يمثل انتهاكًا لهذا الأمر أم لا.

وإضافة إلى هذه القيود الرسمية، حدثت حالات كثيرة من التحرش الرسمي بالصحافيين، الذين تعرضوا للاعتقال والحبس والإقامة الجبرية بتُهَم مختلفة. فقد رُحِّل أكرم هنية[7]، المحرر في صحيفة الشعب ثم رئيس تحرير صحيفة **الأيام** لاحقًا، من الضفة الغربية إلى الجزائر عام 1986م؛ لارتباطه بمنظمة التحرير الفلسطينية (Committee for the Protection of Journalists/ Article, 1988).

الصحافة الفلسطينية في الشتات

لجأ الفلسطينيون الذين هُجِّروا من وطنهم بعد إنشاء (إسرائيل) وبعد احتلال ما تبقَّى من فلسطين عام 1967م، إلى صحافة المنفى للتعبير عن آرائهم، والدفاع عن قضيتهم كلما وجدوا إلى ذلك سبيلًا. فصحيفة **الدفاع**- مثلًا- انتقلت من يافا إلى مصر أشهرًا عدة، لكنها عادت إلى القدس الشرقية للتعبير عن الموقف الفلسطيني.

وفي يناير 1972م، أصدر المجلس الوطني الفلسطيني مجلة **فلسطين الثورة** الأسبوعية؛ لتكون المجلة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكان رئيسها كمال ناصر[8]، الذي قال: «علينا أن ندرك أن الثورة من دون أيديولوجيا هي مجموعة عصابات، وهذه المجلة هي خطاب ثورتنا». (Nasir, 1972, quoted in WAFA/Palestinian Information Centre, 2012).

وفي السنة نفسها، أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية وكالة الأنباء الفلسطينية (**وفا**)، وأطلقت **إذاعة فلسطين** التي كان مقرها في القاهرة، ومع أن هذه المؤسسات الفلسطينية نجحت في إنشاء نظام إعلامي مستقل، إلا أن المنظمة لم تختلف من حيث المبدأ عن الأنظمة العربية الأخرى في استخدام وسائل الإعلام لتحقيق أهداف سياسية.

السلطة الفلسطينية

بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة (إسرائيل) عام 1993م، أصبحت بعض المناطق المحتلة خاضعة للسلطة الفلسطينية جزئيًّا، وقد أحدث هذا الاتفاق وإنشاء السلطة الفلسطينية تغييرًا كبيرًا في المشهد الإعلامي الفلسطيني، انعكس على الصُّحُف والمجلات والدوريات، وأدَّى أيضًا إلى ظهور أشكال من وسائل الإعلام الحديثة التي كانت تخضع للاحتلال الصهيوني في السابق. وقد تميزت المرحلة اللاحقة لاتفاق أوسلو بزيادة كبيرة في عدد الصُّحُف والمجلات والدوريات (Jamal, 2003,24).

إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية واجهت أزمة مالية في أعقاب حرب الخليج الأولى، وهذا ما أدَّى إلى توقُّف المشروعات الإعلامية في بداية التسعينيات ولم تعد تصدر في مدينة القدس سوى صحيفتي **القدس والنهار**. وقد أجبرت الأزمةُ المنظمةَ على وقْف معوناتها المالية للصحف الخاصة، ومنها: صحيفتا **الفجر والشعب**، ومجلة **البيادر السياسي** التي كانت تعبِّر عن المواقف السياسية لحركة فتح، ولم يعكس غياب رد الفعل الشعبي للإغلاقات الطبيعة الزائفة لهذه الصُّحُف فحسب، وإنما أيضًا الاستعداد النفسي للجمهور الفلسطيني للدخول في مرحلة سياسية جديدة تحمل إمكانية تسوية سياسية (Jamal, 2000). ظلت مدينة القدس سنوات، العاصمة الثقافية للضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت الصُّحُف والمجلات الصادرة فيها ذات تأثير كبير. في تلك السنوات أصبح بيت الشرق، الذي قاده السياسي الفلسطيني الراحل فيصل الحسيني، قبلة

للدبلوماسيين الأجانب (على الرغم من معارضة سلطات الاحتلال)، وتأسس مسرح الحكواتي بوصفه أول مسرح وطني فلسطيني في المناطق المحتلة، لكن المدينة فقدت هذه المكانة لمصلحة مدينة رام الله (العاصمة) الفلسطينية الجديدة.

بدأت السلطة الفلسطينية في إصدار صحيفتين من رام الله، هما: **الحياة الجديدة**، **والأيام** عام 1994/1995م. وكان رئيس تحرير **الحياة الجديدة**، نبيل عمرو، سفير فلسطين السابق في موسكو. أما صحيفة **الأيام** فأدخلت تقنية طباعة وإخراج جديدة، وهي نسخة متطورة عن صحيفتي **الشعب والفجر** اللتين أُغلقتا من حيث المحتوى والقرب من القيادة، وكان رئيس تحريرها أكرم هنية أحد كبار مستشاري الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات (Jamal, 2000).

ومثلما هو الحال مع الصُّحُف اليومية، فقد أنشأ عرفات هيئة الإذاعة والتلفاز الفلسطينية حتى قبل وصوله إلى غزة، حيث بدأت خدمات الإذاعة من أريحا في يوليو 1994م، في حين بدأ البث التلفازي عام 1996م، ومع أن التلفاز كان موزعًا بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن القرارات الرئيسة بخصوص الأخبار وتحليلاتها كانت تُتَّخَذ في قبو مقر قيادة عرفات، حيث كانت مكاتب التلفاز (Jamal, 2000).

كان عرفات يدرك تمامًا أهمية وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام، وقد استخدمها من خنادق المقاومة، وفي ساحات القتال مع القوات الأردنية، وفي أثناء الحصار الإسرائيلي لمدينة بيروت، والغارات الإسرائيلية على حمامات الشط في تونس، حيث وُجِدت معسكرات للفدائيين الفلسطينيين بعد خروجهم من لبنان. أما الصُّحُف الفلسطينية التي رعاها عرفات في المناطق المحتلة، فكانت صوت منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الصوت الذي وقف في وجه ما أطلقت عليه إسرائيل اسم الخيار الأردني؛ أي فكرة إعادة المناطق الفلسطينية إلى الأردن. وفي يونيو 1994م، أعلن إنشاء وزارة إعلام بقرار رئاسي (Palestinian Authority Ministry of Information, 2009).

منذ ذلك التاريخ، أخذت وسائل الإعلام المتوافرة للفلسطينيين في التوسع، حيث كانت 31 قناة تلفازية تعمل في الصفة الغربية وقطاع غزة عام 2001 (Batrawi, 2001). وفي استطلاع للرأي أجرته شركة الشرق الأدنى للاستشارات، وُجِد أن أكثر خمس قنوات تلفازية يشاهدها الجمهور الفلسطيني، هي: الجزيرة (31%)، ومحطة تلفاز فلسطين التابعة للسلطة (18%)، ومحطة إم.بي.سي التي تتخذ من دبي مقرًّا لها (18%)، ومحطة العربية الإخبارية التي تملكها إم.بي.سي. أيضًا (7,5%)، وتلفاز أبو ظبي (5%). وهذه القنوات كلها متوافرة عن طريق لواقط الأقمار الاصطناعية المستخدمة بكثرة في البيوت في الضفة الغربية وغزة.

في العقد الأخير من القرن العشرين، أخذ تجدُّد الآمال في حل سياسي للصراع مع إسرائيل يجعل فلسطين مكانًا جاذبًا للاستثمار الاقتصادي. ففي عام (1995م) أنشأ عدد من الأشخاص والشركات الخاصة والمساهمين مجموعة الاتصالات الفلسطينية Paltel في مدينة أريحا، وقد حصلت الشركة على ترخيص بناءً على اتفاق مع السلطة الفلسطينية؛ لتكون شركة مساهمة عامة برأسمال مقداره 45 مليون دينار أردني، ثم تَقرَّرت زيادته إلى 67,5 مليون دينار بعد مدة. وفي يناير 1997، بدأت المجموعة في إدارة قطاع الاتصالات اللاسلكية وتشغيله في فلسطين، وتقديم أنواع خدمات الاتصالات كلها، ومنها: الهواتف الثابتة والجوالة، وأنظمة البيانات، والإنترنت (Palestinian Telecommunication Company, 2012).

قيود السلطة الفلسطينية

مع أن هذه التطورات أدَّت إلى حرية التعبير في بعض المجالات، إلا أن السلطة الفلسطينية فرضت قيودًا على جوانب أخرى، وكان على الفلسطينيين أن يتعودوا العيش في ظل نوع جديد من الرقابة، فإضافة إلى الرقابة التقليدية على الأخبار والإعلانات من السلطات العسكرية الإسرائيلية بناء على مبررات تشغيلية ودينية، كان من المحظور

على وسائل الإعلام، بعد اتفاق أوسلو، انتقاد الرئيس الفلسطيني، وعائلته، والقرارات السياسية، واتفاق أوسلو. مع ذلك، ففي الوقت الذي فهمت فيه صُحُف السلطة في رام الله قواعد اللعبة، مثلما فعلت الإذاعة والتلفاز، كانت الصحيفتان اللتان بقيتا في القدس - **القدس والنهار** - والصُّحُف والمجلات التابعة للحركات الإسلامية في وضع صعب؛ حيث لم توجد رقابة علنية، ولم توجد أيضًا حرية تعبير كاملة. وكما يلاحظ مدير المركز العربي للحرية الاعلامية والتنمية والبحوث-إعلام- أمل جمَّال، فقد اتبعت تلك الصُّحُف في البداية سياسة ليبرالية حيث حاولت التعبير عن المزاج العام، وعدم التطرق كثيرًا إلى سياسات قوات الاحتلال، والقضايا المتعلقة بإنشاء الدولة الفلسطينية.

لم يمضِ وقت طويل حتى أصبحت حدود التحمل واضحة، فقد أخذت صحيفة **النهار**، الموالية للأردن، في انتقاد منظمة التحرير الفلسطينية؛ لمساومتها على القضايا الأساسية، و(الخضوع) لسلطات الاحتلال، وكذلك انتقاد الطريقة التي جرت فيها مفاوضات اتفاق أوسلو، وبخاصة فشل القيادة الفلسطينية في التنسيق مع الدول العربية الأخرى، وبخاصة الأردن.

في 28 يوليو 1994م، مباشرة بعد تشكيل وزارة إعلام السلطة الفلسطينية، أُبلِغت إدارة صحيفة **النهار** بحظر توزيعها في المناطق التابعة للسلطة، على أساس أنها لم تحصل على ترخيص بالتوزيع في هذه المناطق، لكن السبب الحقيقي كان واضحًا، وهو ما ذكرناه أعلاه (Jamal, 2000 :48).

صدر قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني عام 1995، وبدا ظاهريًّا أنه يحمي الحرية الإعلامية، فقد تضمَّن القانون- مثلًا- بنودًا محددة تتعلق بحرية تغطية الأخبار، وإصدار التراخيص للصحافيين. ومع ذلك، حُدِّد عدد من المحظورات في هذا القانون؛ ففيه بنود تمنع نشْر المعلومات السرية عن الشرطة، وقوات الأمن، والمواد التي تتضمن تحقيرًا للأديان والطوائف، وأي شيء ضار بالوحدة الوطنية، أو قد ينشُر الكُرْه والفُرْقة،

وأي مواد قد تُثير الاضطرابات الطائفية بين أفراد المجتمع، ونشْر محاضر الجلسات السرية للمجلس الوطني أو مجلس الوزراء.

تعرَّض القانون للنقد لأسباب عدة، يتعلق أحدها بالالتزامات المُرهِقة التي حددتها المادة الـ 33، التي تقول: «على صاحب المطبعة أو مديرها أن يسلِّم دائرة المطبوعات أربع نُسَخ من أي مطبوعات غير دورية تُطبَع عنده قبل توزيعها». (de Jong, 2010). ولا يتطرق القانون، من ناحية أخرى، إلى حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات.

ترك قانون المطبوعات والنشر أثرًا كبيرًا في حرية الإعلام الفلسطيني؛ حيث استمرت صحيفة **النهار** تواجه صعوبات مع السلطة الفلسطينية انتهت بإغلاقها عام 1995. كما اعتقل الصحافيون العاملون مع صحيفة **القدس**، وواجهت صُحُف الحركة الإسلامية ومجلاتها مشكلات مع القانون، فصحيفة **الوطن** القريبة من حركة حماس صدرت في أبريل 1995م، ثم أغلقت بعد خمسة أشهر. أما مجلة **الرسالة**، التي كانت تصدرها جبهة الإنقاذ الوطني الإسلامي، التي صدرت في يناير 1997م، فقد أُغلِقت في المرة الأولى بعد تسعة أشهر من صدورها مدة ثلاثة أشهر. وحدث الشيء نفسه مع مجلة **الاستقلال** القريبة من حركة الجهاد الإسلامي. وقد صدرت هذه المجلة في أكتوبر 1994م، لكن في فبراير 1995 دهمتها قوات أمن السلطة، وصادرت المواد، واعتقلت ستة موظفين، وأغلقتها مدة شهر ونصف، ثم أُغلِقت للمرة الثانية والأخيرة في يوليو 1998م.

الرقابة الذاتية

نتيجة لحوادث عديدة كانت فيها ردة فعل السلطة الفلسطينية عنيفة، بدأت الصُّحُف تطبِّق نظام رقابة ذاتية خاصًّا بها، وأصبحت هذه ممارسة عامة بين الصحافيين الفلسطينيين، وإضافة إلى القيود الإسرائيلية التقليدية على الصحافة الفلسطينية، ومنها: إغلاق الصُّحُف، واعتقال الصحافيين، وحجْز بطاقاتهم (الضرورية من أجل

الحركة والتنقل)، فإن إجراءات الرقابة الفلسطينية لم تأخذ طريقها إلى مكاتب الصُّحُف فحسب، بل إلى عقول الصحافيين الفلسطينيين.

انتخابات يناير 2006 وفوز حماس

ترك موت ياسر عرفات أثرًا كبيرًا في السلطة الفلسطينية، فعلى الرغم من اختلافه مع الحركات الإسلامية المختلفة، التي رفضت الاعتراف باتفاق أوسلو، وواصلت العمليات المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن عرفات حافظ على نوع من الوحدة الوطنية.

تجسيدًا لهذا الاختلاف مع عرفات، وتعبيرًا عن رفضها ومعارضتها لاتفاق أوسلو، رفضت حماس المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي عام 1996م، وانتخابات عام 2005م، التي أعقبت وفاة عرفات المشكوك في أسبابها في العام الذي سبقه، إلا أنها بعد الفوز في الانتخابات البلدية والمجالس المحلية والاتحادات الطلابية ولجانها، وبعد ملاحظة غضب الشعب الفلسطيني من انتشار الفساد بين أعضاء السلطة الفلسطينية، وعجزهم عن تحقيق أي إنجاز سياسي، شاركت في انتخابات المجلس التشريعي، التي جرت بداية عام 2006م. ومع أن الحركة لم تتوقع الفوز في هذه الانتخابات، إلا أنها حصلت على 74 معقدًا من بين 132 (56 %)، في حين حصلت حركة فتح على 45 معقدًا (34%) (لجنة الانتخابات المركزية، 2012)، وأدَّت هذه النتيجة إلى صراع فلسطيني داخلي في يونيو 2007، تمكنت فيه حماس من التغلب على قوات أمن السلطة الفلسطينية، وسيطرت على قطاع غزة، وأدَّى هذا الوضع إلى وجود حكومتين؛ إحداهما في رام الله، وتسيطر عليها حركة فتح، والأخرى في غزة بقيادة حركة حماس.

نتيجة لكل ذلك، كان عام 2007م من أسوأ السنوات فيما يتعلق بالصحافة الفلسطينية منذ إنشاء السلطة الفلسطينية قبل 13 عامًا، فقد حدث أكثر من 250 انتهاكًا لحرية الصحافة على يد الأطراف الفلسطينية المختلفة؛ بسبب تصاعُد الخلافات بين حركتي فتح وحماس في تلك السنة (المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية – عام 2008). ومثلما انقسمت الحكومة إلى حكومتين، كذلك انقسم الإعلام الفلسطيني إلى قسمين: أحدهما تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية (فتح) في رام الله، والآخر تحت سيطرة حركة حماس في غزة، ويضاف إلى ذلك أن كلًّا من الحركتين تبادلتا إغلاق الصُّحُف التي كانت ترى أنها مرتبطة أو مؤيدة للطرف المعارض. وهكذا، لم يُسمَح بتوزيع صُحُف الضفة الغربية (**القدس، والأيام، والحياة**) في قطاع غزة، ولم يُسمَح في الضفة الغربية بتوزيع (**الرسالة، وفلسطين**) الصادرتين في غزة. إضافة إلى هذه القيود المفروضة على الصحافة المطبوعة والمرئية والمسموعة، لم يسلم المدوِّنون أيضًا (وبخاصة النشطاء منهم في غزة) من الملاحقة، ما جعل التغطية الإخبارية منذ الانقسام الداخلي تتسم بالحذر والرقابة الذاتية، وعن ذلك يقول الصحافي وليد بطراوي من الموقع الإلكتروني (إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية «أريج: (إن وسائل الإعلام تحولت منذ الانقسام في يونيو 2007 بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تغطية قضايا يستبعد أن تنتقدها أو تُعارِضها الحكومة أو الجمهور، وتَميَّز الإعلام الفلسطيني بتغطية الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة والاحتلال الإسرائيلي، ونادرًا ما غطى القضايا الاجتماعية وقضايا أخرى» (Batrawi, 2011).

وقد أدَّى الانقسام الداخلي إلى تجميد التشريعات، ووقف أي محاولة لوضع إطار تنظيمي للإعلام، وقال تقرير للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: إن الأحداث التي أعقبت الانقسام الفلسطيني أدَّت إلى تغيير سلبي في الخطاب الإعلامي الفلسطيني، الذي تحوَّل من التحريض إلى التشهير، وتَرافَق ذلك مع وجود مؤسسات إعلامية هلامية، ما أدَّى إلى غياب إعلام مستقل، (زياد عثمان وغازي بني عودة، الإعلام

الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين، 2008: 197)، وقد أثر هذا الوضع كثيرًا في عَمَل الإعلاميين المحترمين، فقد نسب تقرير حديث لشركة الشرق الأدنى للاستشارات إلى الصحافي عادل العنون، مراسل وكالة الصحافة الفرنسية في غزة، القول:

«ما من شك في أن الانقسام الداخلي الفلسطيني قد أثَّر سلبًا في وسائل الإعلام الفلسطينية، وكان أكبر أثر سلبي هو تراجُع الصحافيين عن القِيَم والمعايير المهنية والموضوعية، إلى الأجندات السياسية، وما تَبِع ذلك من استغلال المنافذ الإعلامية في المجالات المختلفة. وهكذا فقد أسهم كثير من هذه المنافذ في تعميق الانقسام نفسه؛ بتحولها إلى أدوات في يد الفصائل، حيث أيَّدت قناتا **الأقصى والقدس** حركة حماس، بينما أيَّدت قنوات التلفاز الأخرى -التي وُجِدت لتكون المُعبِّر عن صوت الشعب الفلسطيني كله- حركةَ فتح، وقد أدَّى هذا الوضع إلى زيادة معاناة وسائل الإعلام الفلسطينية والعاملين فيها، فقد كان عليها التعامل مع ثلاث جهات رقابية: (إسرائيل)، وحماس، وفتح. كانت الهجمات على الصحافة خصوصًا، ووسائل الإعلام عمومًا حالة متكررة في الأرض الفلسطينية. الجدول 1:4 يوضح الاعتداءات التي قام بها الجيش الإسرائيلي والقوات الفلسطينية في الضفة الغربية عام 2010م».

الجدول 1:4 الهجمات على وسائل الإعلام الفلسطينية عام 2010م

نوع الاعتداء	إسرائيلي	فلسطيني	المجموع
اعتداء بدني	89	10	99
اعتقال	19	17	36
توقيف	18	14	32
استدعاء للتحقيق	3	17	20
اقتحام	0	8	8
منع التغطية الإخبارية	3	4	7
قيود سفر/ترحيل	3	3	6
تحطيم الممتلكات	3	0	3

تهديد	1	2	3
إغلاق	0	2	2
مصادرة المعدات	0	1	1
تشويش على الموجات	0	1	1
المجموع	139	79	218

منذ بداية عام 2008م، أصبحت معظم الصُّحُف الفلسطينية متوافرة على الإنترنت، وهذا ما مكَّن القُرَّاء الذين لديهم خدمة إنترنت من قراءة هذه الصُّحُف مجانًا، وساعدت شبكة الاتصالات الصُّحُف على تخطي القيود المفروضة على توزيع الصُّحُف في المناطق الفلسطينية، فتحت الإنترنت نافذة لوسائل الإعلام الفلسطينية التي أدركت الحاجة إلى سرعة نقْل الأخبار والمعلومات، واستخدام فضاءات الاتصال المباشر المغري على الإنترنت التي وفَّرتها البيئة الجديدة، حيث يستطيع الناس التعبير عن آرائهم، والتفاعل مع الأحداث الجارية. وأدَّى انتشار الإنترنت أيضًا إلى ظهور عدد من المواقع المتخصصة التي تُركِّز على قضايا القانون، وحقوق الإنسان، والاقتصاد، والمال، والصحة.

تتمتع هذه المواقع بنسبة محدودة من حرية التعبير، كثير منها يتابع حياة الشعب الفلسطيني، ومشكلاته. وتشمل هذه المواقع شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، ووكالة معًا الإخبارية، والانتفاضة الإلكترونية، ومركز الشرق الأوسط الدولي للإعلام، ومركز القدس للإعلام والاتصال، والمبادرة الفلسطينية للحوار والديموقراطية (مفتاح)، وشبكة الأخبار الفلسطينية، ومركز الإعلام الفلسطيني، وصوت الوطن، وعدالة (المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية)، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومواقع كثيرة أخرى.

يضاف إلى ذلك أن شبكة الإنترنت أصبحت الفضاء الذي يستطيع الفلسطينيون من خلاله التواصل مع عائلاتهم وأصدقائهم، متحررين من القيود الإسرائيلية، ومن

دون حاجة إلى تأشيرة سفر. وفيما يتعلق بسكان قطاع غزة الذين يعانون الحصار الإسرائيلي، فقد أعطتهم خدمة الإنترنت التواصل مع أقاربهم، الذين حُرِموا الاتصال بهم في الماضي.

وقد أصبحت شبكة الإنترنت الطريقة الوحيدة -في الأغلب- التي يستطيع من خلالها سكان قطاع غزة كسْر العزلة المفروضة عليهم، وهذا ما يُفسِّر نسبة التصفح العالية للإنترنت في غزة، وجاء في تقرير لمجلس الإحصاء المركزي الفلسطيني عام 2009م أن 57% من السكان، فوق عشر سنوات (في غزة والضفة الغربية) استخدموا الإنترنت، وأن 32% من السكان فوق عمر عشر سنوات، استخدموا الإنترنت؛ لذلك من المنطقي الافتراض أن هذه النسبة قد ارتفعت أكثر بعد ذلك التاريخ، وذكرت صحيفة **الوول ستريت جورنال**، أن قطاع غزة يحمل الرقم القياسي في مستخدمي الإنترنت في العالم العربي، وحتى أكثر من دول الخليج العربي (Bin Nun, 2001). والجدول 2:4 يُظهِر زيادة استخدام الإنترنت في فلسطين بين الأعوام 2004 و2009م.

وأظهر استطلاع للرأي أجرته شركة الشرق الأدنى للاستشارات، أن غالبية الفلسطينيين (70%) يستخدمون شبكة الإنترنت في المنازل عمومًا (85%)، وأن 75% يستخدمون الإنترنت يوميًّا، لكن الملاحظ أن الاستخدام الأكبر للإنترنت في غزة (76%) أكثر منه في الضفة الغربية (67%). ويقضي الشباب وقتًا طويلًا في تصفُّح شبكة الإنترنت، حيث وصلت النسبة إلى 28% بين الشباب من عمر 18 إلى 24 سنة، الذين قالوا إنهم يقضون أكثر من أربع ساعات على الإنترنت يوميًّا.

ويستخدم 60% من المستطلعين شبكات التواصل الاجتماعي، ومنها: الفيسبوك وتويتر، وقال 21% إنهم يستخدمون هذه الشبكات بدرجة كبيرة، و24% بدرجة معتدلة، و15% نادرًا.

الجدول 4: 2 الوصول إلى الإنترنت في فلسطين من عام 2004 حتى 2009 [1]

	2004	2006	2007	2009
العائلات الفلسطينية التي لديها خدمة إنترنت	6,2	15,9	16,9	28,5
الأفراد/ من عمر 10 سنوات فما فوق الذين يستخدمون الإنترنت	11,9	18,4	32,2	32,3
الأفراد/ من عمر 10 سنوات فما فوق الذين لديهم بريد إلكتروني	5,1	10,0	غير موجود	21,3

مرة أخرى، نرى أن الاستخدام الأكثر شيوعًا بين الشباب بين عمر 18 و24؛ حيث بلغت النسبة 33%، الذين قالوا إنهم يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي بكثافة.[5]

ومثلما كانت وسائل الإعلام التقليدية ساحة صراع على الأفكار والسياسيات، فقد استخدمت الإنترنت في إحدى المراحل للتعبير عن مأساة الصراع الفلسطيني الداخلي، حيث استخدمت حركت فتح وحماس، مثلًا، اليوتيوب لعرض القسوة التي يمارسها كل طرف منهما.

وسائل الإعلام الفلسطينية اليوم

عند كتابة هذا البحث (أبريل 2012)، كانت في المناطق الفلسطينية المحتلة 192 مؤسسة إعلامية غالبيتها تعمل في الضفة الغربية والقدس الشرقية. والصُّحُف الثلاث الرئيسة: (**القدس، الأيام، والحياة الجديدة**) في الضفة الغربية تخضع للسلطة وحركة فتح، في حين تخضع صحيفتا **الرسالة وفلسطين** لحركة حماس في غزة.

(1) ارتفعت هذه النسبة كثيرًا مع زيادة الشركات المزودة لخدمة الإنترنت (49 شركة)، وأيضًا زاد عدد المناطق المتمتعة بخدمة خطوط الاتصال السريع (ADSL 125,061 خطًّا في الضفة الغربية، و60,412 خطًّا في غزة) بحسب إحصاءات عام 2012م. المترجم.

وتوجد أكثر من 70 محطة إذاعة وتلفاز، إضافة إلى هيئة الإذاعة الفلسطينية، وصوت **فلسطين**، وفضائية **فلسطين** التي تسيطر عليها حركة فتح. ويلتقط الفلسطينيون أيضًا قنوات فضائية خارجية، منها: **الجزيرة**، **والعربية**، وبعض المحطات الأردنية. وتوجد قنوات أخرى، منها: قناة **القدس** الفضائية، التي تبُث من لبنان، وتلفاز **القدس**، وهي قناة تربوية تملكها جامعة القدس، وقناة **فلسطين اليوم**، التي تبُث من لندن، وشبكة **الأقصى** الإعلامية التابعة لحركة حماس في غزة. وبدأت قناة جديدة (**قناة الفلسطينية**) المدعومة من حركة فتح، وبدأ بثها عام 2009م. يضاف إلى كل هذا المواقع الإعلامية الكثيرة، التي تعمل على تشجيع الحوار والنقاشات بوساطة الإنترنت (أبو سعدة، 2010).

تجدر الإشارة إلى أن ممارسة مهنة الصحافة في المناطق الفلسطينية محفوفة بالمخاطر التي يواجهها الصحافيون الذين يغطون الأخبار في المناطق المحتلة. والدليل على ذلك العدد الكبير من الصحافيين الذين اُعتُقِلوا وأُبعِدوا وقتلوا على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وعلى الرغم من الرقابة والقيود الكثيرة المفروضة عليها، إلا أن وسائل الإعلام الفلسطينية تُظهِر تصميمًا شديدًا على أداء رسالتها، وقد أدَّت دورًا في تشكيل الرأي العام الفلسطيني وتوحيده.

ولم تمنعها أشكال الرقابة المتعددة المفروضة عليها خلال السنوات الماضية من التجاوب مع آراء الشعب الفلسطيني، حتى لو أدَّى ذلك إلى الإغلاق المؤقت أو الدائم. وقد أرجع كثير من المعلقين الفضل إلى وسائل الإعلام هذه في الحفاظ على الهوية الوطنية، والاعتراف العالمي بالشعب الفلسطيني (أبو سعدة، 2010). أما تأثيرها على مستوى المنطقة فلم يكن قويًّا لأسباب كثيرة، لكنه أصبح ملموسًا بطرق كثيرة زمنًا طويلًا، مثلًا، اعتاد الإعلام الإسرائيلي أن يصف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بـ «العرب في المناطق التي تديرها إسرائيل»، إلا أن عبارة الشعب الفلسطيني

أصبحت شائعة في وسائل الإعلام في عموم المنطقة، مهما كان انتماء هذه الوسائل ومواقعها وملكيتها.

الهوامش

1. وصف الصحافي والمؤرخ عمر صالح البرغوثي 1894 – 1965 في مجلة مرآة الشرق المقدسية في العام 1928 عيسى العيسى بـ«العبقري والشجاع» في انتقاده ومهاجمته للسلطات العثمانية والحركة الصهيونية. وقد أدت كتاباته الصريحة إلى اعتقاله ومحاكمته في أكثر من مناسبة.
2. ولد محمود أبو الزلف في يافا في عام 1924، وانتقل إلى القدس بعد نكبة 1948. أسس صحيفة الجهاد في عام 1951، وكانت الأولى أيام الحكم الأردني إلى أن أُجبرت على الاندماج مع جريدة الدفاع تحت اسم القدس قبل أشهر قليلة من الاحتلال الإسرائيلي لما تبقّى من فلسطين.
3. كان أكرم هنية مستشارًا لياسر عرفات وعضوًا في وفد مفاوضات الوضع النهائي، وشارك في مفاوضات كامب ديفيد. وضع تحت الإقامة الجبرية في عام 1980 وجرى ترحيله إلى الجزائر في عام 1986. عاد إلى فلسطين في عام 1994، وأسس صحيفة الأيام في مدينة رام الله في ديسمبر 1995، وشغل منصب رئيس تحريرها.
4. كمال بطرس ناصر ابن عائلة مسيحية من بير زيت بالقرب من رام الله في الضفة الغربية. ولد في غزة في عام 1924 وانضم إلى الثورة الفلسطينية وقتل في ما يُعرف بمذبحة فردان في بيروت في عملية نفّذها عملاء إسرائيليون بقيادة إيهود باراك كما يقال . كان مقتله ضمن مخطط صهيوني لقتل الكُتَّاب الفلسطينيين المؤيدين للثورة الفلسطينية.
5. قالت لجنة حماية الصحفيين إن عشرة صحافيين قتلوا في المنطقة منذ عام 1992.

المراجع

Abu Sada, Fadi (2010) Media landscape: Palestine. *European Journalism Centre.*

Available at: www.ejc.net/media_landscape/article/palestine/.

Anon (1945) The defence (emergency) regulations, 1945, Supplement No. 2.

The Palestine Gazette No. 27 ,1442 September.

Batrawi, Walid (2001) Private television in Palestine, Unpublished MA dissertation, Centre for Mass Communication Research, University of Leicester, UK.

(2011) Personal communication with the authors.

Bin Nun, Sagi (2011) 'Code from the trachea', *Maariv*, 8 March 2011.

Central Elections Commission (Palestine) (2012) The second 2006 PLC elections. The final distribution of PLC seats. Available at: www.elections.ps/ CECWebsite/ events/elections2006/results.aspx (accessed 4 April 2012).

Committee to Protect Journalists/Article 1988) 19) *Journalism under Occupation: Israel's Regulation of the Palestinian Press.* New York: Committee to Protect Journalists.

Committee to Protect Journalists (*10* (2012 *Journalists Killed in Israel and the Occupied Palestinian Territory since 1992/Motive Confirmed.* Available at: http://cpj.org/killed/mideast/israel_and_the_occupied_palestinian_territory/ (accessed 4 April 2012).

de Jonge, Nona (2010) *Press Freedom in Palestine.* Palestinian Human Rights Monitoring Group. Available at: www.phrmg.org/Sam_Dec2010/ Freedom20% of20%Press20%Palestine.pdf (accessed 8 August 2012).

Jamal, Amal (2000) The Palestinian media: an obedient servant or a vanguard of democracy? *Journal of Palestine Studies*, 59_45 ,(3)29.

(2003) *State Formation and Media Regime in Palestine.* The Tami Steinmetz Centre for Peace Research, Tel Aviv University.

Kabha, Mustafa (2004) *Under the Eyes of the Censor. The Palestinian Press in the National Movement between the Two World Wars.* The Center for Arabic Literature Studies, Beit_Berl College, Israel (in Arabic).

Khalidi, Rashid (1997) *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*, New York: Columbia University Press.

Khouri, Yousef (1976) *The Arab Press in Palestine, 1948- 1876*. Beirut: Institute for Palestine Studies (in Arabic).

Masalha, Omar Amin (2007) A Glance at the Arab Palestinian press in Israel 2007 (in Arabic). Available at: www.bettna.com/articals2/showArticlen.ASP?aid=484 (accessed 4 April 2012).

Najjar, D. Aida (2005) *Palestinian Press and the National Movement in the First Half of the 20th Century: 1948- 1900*. Beirut: The Arab Institution for Research and Publishing (in Arabic).

Near East Consulting (2010) *Survey of Palestinian Media*. Ramallah: Near East Consulting for Fondation Hirondelle.

Othman, Ziyad and Oudih, Ghazi Bani (2007) *Media Plaything and Bloody Discourse in Palestine*. Ramallah: Ramallah Centre for Human Rights Studies (in Arabic).

Palestinian Authority Ministry of Information (2009) *Palestinian Press: Beginning and Development* Available at: www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=mainandid=137 (in Arabic) (accessed 4 April 2012).

Palestinian Central Board of Statistics (2009) *Palestine in Figures 2009*. Available at: www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1661.pdf (accessed 4 April 2012).

Palestinian Centre for Development and Media Freedoms (2008) *More than Two Hundred and Fifty Violations of Media Freedom during 2007. Stained with the Blood of Journalists*. Palestinian Centre for Development and Media Freedoms (MADA) (in Arabic). Available at: www.madacenter.org/index. php?lang=1 (accessed 4 April 2012).

Palestinian Centre for Human Rights (1995) *Critique of the Press Law of 1995*. Available at: www.pchrgaza.org/portal/en/index.php?option=com_contentandview=articleandid=2913:critique-of-the-palestinian-press-law-of-1995andcat id=50:pchrstudiesandItemid=197 (accessed 4 April 2012).

Palestinian Telecommunication Company (PALTEL) (2012) The Palestinian Telecommunication Co. PALTEL. Available at: www.paltel.ps/index.php?lang=en (accessed 4 April 2012).

Sisalem, M., Muhanna, I. and El Dahdoh, S. (1996) *The Laws of Palestine*, Vol. XXVII. Gaza: Matabi' Mansur.

WAFA/Palestinian Information Centre (2012) *The Palestinian Press in the Diaspora* (in Arabic). Available at: www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2473 (accessed 8 August 2012).

الفصل الخامس

متابعة الأخبار والبرامج الإخبارية في مصر

حمزة محمود وباري جونتر

سيصف هذا الفصل النُّظُم الإعلامية وتطوُّرها في مصر، وعلاقتها بالنظم السياسية القائمة، وعندما خضعت للرقابة الحكومية الكاملة، سمح بمنافذ الإعلام المستقلة لهذا، سيجيب هذا الفصل عن سؤالين، هما: ما طبيعة هذا التغيرات فيما يتعلق بالمشهد الإعلامي العام؟ وما التحديات التي تمثلها وسائل الإعلام الحديثة والقديمة فيما يتعلق بالحكومة؟ وسوف نستقصي الوضع الذي وصلت إليه وسائل الإعلام المصرية، لمعرفة إن كان التوسع في خدمات الأخبار قد أدَّى إلى برامج أكثر تنوعًا أم لا. وسيستعرض الفصل البحوث الحديثة التي تناولت العلاقات بين مختلف أنماط استهلاك الأخبار، والبرامج الإخبارية العامة. مما لا شك فيه أن وسائل الإعلام المصرية قد مرَّت بتغيرات مهمة في السنوات الأخيرة، فقد تحوَّل المشهد الإعلامي في مرحلة ما بعد عام 2000م من أسلوب الرقابة الشمولي إلى مرحلة أكثر ليبرالية.

تقول نائلة حمدي (Hamdi, 2008): إن النظام المصري يطبِّق سياسة (الجزرة والعصا) في السيطرة على وسائل الإعلام، فما يكرهه النظام يعاقِب عليه، وما يحبه يكافئ عليه، في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ولتأكيد دورها الريادي في الميدان الإعلامي بوصفها لاعبًا سياسيًّا رئيسًا في العالم العربي، أدخلت مصر تقنية

البث الفضائي المباشر إلى المنطقة للمرة الأولى. وتبعت ذلك خصخصة وسائل الإعلام، وتأسيس القنوات التلفازية الخاصة، وزيادة صُحُف المعارضة الخاصة، وإدخال الإنترنت، وما رافق ذلك من تدفُّق للمعلومات (Hamdy & Khamis, 2008).

مثَّل تأسيس قنوات تلفازية فضائية تحولًا كبيرًا من النموذج الإعلامي الأحادي الخاضع للسيطرة الحكومية وملكيتها، إلى نموذج متعدد ومتنوع. ونتيجة لذلك، انتقل الإعلام المصري من الملكية الرسمية الكاملة، و«السيطرة الحكومية القاسية، إلى الملكية الخاصة، أو الملكية الفردية أو الحزبية» (Abdulla, 2006 ; Amin, 2002 ; Khamis, 2008; Rugh, 2004, Zayani, 2008). تَرافَق هذا التحول مع تغييرات عدة في المجال القانوني، ومع أن بعض الباحثين يقولون إن الإعلام المصري يمر الآن بمرحلة التحول من نظام تسلطي إلى نظام أكثر ليبرالية، إلا أن باحثين آخرين يقولون إن هذا الإعلام لم يصل إلى مرحلة التحول بعد (Iskandar, 2006; Mellor, 2005). مهما يكن الأمر، فإن المشهد الإعلامي المصري قد شهد تغييرًا كبيرًا، ويمكن وصْف مرحلة التحول هذه بمرحلة الإصلاح السياسي. نتيجة لذلك، فإن هذا التحول يشير إلى استعداد النظام المصري لقبول النقد، ووجهات النظر البديلة. وربما يكون من أبرز ملامح هذه المرحلة حركة التعبير غير المسبوقة التي أدَّت إلى ظهور جيل جديد من الصحافيين، الذين يمارسون حرية صحافية وينتقدون السياسات الحكومية.

مع الأخذ بهذا في الحسبان، فإن الجزء الأول من هذا الفصل يبحث تطوُّر مؤسسات الإعلام المصرية (الصحافة، والإذاعة، والتلفاز، والإعلام الحديث)، بينما يناقش الجزء الثاني العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسات الإعلامية، بما في ذلك كيفية رقابة النظام على هذه المؤسسات وتشغيلها.

تطوُّر المؤسسات الإعلامية في مصر

الصحافة المصرية

ظهرت الصحافة المصرية، مثل غيرها من صحافة الدول العربية الأخرى، في عهد الحكم الاستعماري الأجنبي، ونُشِرت أول صحيفة زمن الاحتلال الفرنسي في أغسطس 1798م. منذ البدايات، كانت الصُّحُف أدوات تواصُل ضرورية؛ نظرًا إلى تأثيرها القوي في نظر القادة في نشْر الأفكار السياسية والاجتماعية؛ ولهذا السبب، كانت الصُّحُف الأولى حكومية وليست خاصة.

أسس نابليون بونابرت صحيفة كوريه دو ليجيبت Courier d' Egypt، وكانت أول صحيفة تصدر في مصر، وكانت تنشر الأخبار السياسية التي تخدم المصالح الفرنسية، وتتألف من أربع صفحات، وتَصدُر كل أربعة أيام (Rugh, 2004). في عام 1828م، أصدر محمد علي[1] **الوقائع المصرية**، وكانت أول صحيفة مصرية، وتبعتها الصحيفة الأكثر شعبية **وادي النيل** عام 1867م، وبحسب سونيا دبوس، فإن:

«تاريخ الصحافة المصرية هو تاريخ مصر، وقد انعكس كل حَدَث أو إصلاح سياسي على الصحافة. وكانت الصحافة المصرية أول صوت يدعو إلى الاستقلال، ويُطالب بتعليم الجماهير، ويقدِّم الفِكْر والأفكار الغربية». (Dabbous, 1994).

بما أن الصحافة المصرية ظلت مرتبطة بالقضايا السياسية دائمًا، فقد مرت بسلسلة من القوانين، التي صدر أولها في 26 نوفمبر 1881، وبحسب هذا القانون، فإن إصدار الصُّحُف من حق أي شخص بشرط الحصول على ترخيص من الحكومة، لكن هذا القانون أعطى الحكومة الحق في إغلاق أي صحيفة أو مصادرتها؛ لانتهاكها النظام العام، أو الإساءة إلى الدين والأخلاق. وفي 27 فبراير 1936، صدر قانون دور النشر والطباعة رقم 1936/20. في وعام 1941، تأسست أول نقابة للصحافيين المصريين. تحت الاحتلال الإنجليزي عام 1882، أصبحت الصُّحُف المصرية أكثر شعبية، فأصدر

مصطفى كمال صحيفة **اللواء** عام 1900م، وتبعتها صحيفتا **المؤيد** والجريدة. في السنوات من 1923–1939م، تمتعت الصحافة المصرية بحُرية كبيرة. ومع بداية الحرب العالمية الثانية، أُعيد فرْض قانون الطوارئ، ما أدى إلى توقُّف صُحُف كثيرة. وبعد ثورة يونيو 1952، اتخذت الحكومة إجراءات كثيرة لتوحيد الصحافة مع الثورة، التي كان برنامجها السياسي يتعارض مع مبادئ الديموقراطية الأساسية، وقد استخدم الرئيس جمال عبدالناصر سياسة القبضة الحديدية في التعامل مع خصومه، فأغلق صحفًا كثيرة كانت تصدر قبل الثورة، كما فرضت الحكومة غرامات مالية باهظة على الصحافيين، وسُجِن كثيرون منهم (Khamis, 2008).

في عام 1960، جرى تأميم الصحافة بناء على قانون تنظيم الصحافة (1960/156)، فأصبح الاتحاد العربي الاشتراكي المالك لهذه الصُّحُف والمسيطر عليها، ولم يكن يَسمح بصدور أي صحيفة من دون إذْن هذا التنظيم، الذي أُعطي سلطة ترخيص المؤسسات الصحافية، وكان الدور الرئيس للصحافة المصرية في تلك المرحلة هو حشْد الرأي العام خلف فِكْر الثورة. لذا؛ يمكن وصْف الصحافة آنذاك بأنها صحافة تعبئة، ولم يكن يُسمَح للصحافة بانتقاد سياسات الحكومة الوطنية، أو القومية العربية، أو الهوية العربية، أو دعْم حركات التحرر حول العالم.

عندما تولَّى محمد أنور السادات السلطة بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر، دخلت الصحافة المصرية مرحلة جديدة؛ حيث ألغى النظام الجديد الرقابة المباشرة (مع الإبقاء على سيطرة الحكومة على الصُّحُف)، وسمح بالتعددية الحزبية. وفي عام 1980م، صدر قانون ينظم المؤسسات الصحافية، وأعطاها استقلالية عن الحكومة (القانون 1980/148). وأكد القانون أن الصحافة «سلطة شعبية تمارس رسالتها بحُرية مسؤولة في خدمة المجتمع».

وأعطى القانونُ الحقَّ للأحزاب السياسية بإصدار صُحُفها الخاصة، وتمتع الصحافيون في نظام السادات بحُرية الكتابة عن أي شيء ما داموا قد التزموا بالسياسة الرسمية، ولكن على الرغم من أن النظام السياسي دَعَم أحزاب المعارضة، واتخذ موقفًا أكثر انفتاحًا تجاه الصحافة، إلا أنه اتخذ موقفًا عقائديًّا حازمًا في علاقة النظام بالصحافة، فقد فشل في توفير بيئة ديموقراطية تستطيع الأحزاب السياسية والصُّحُف التابعة لها العمل من خلالها. بعد اغتيال السادات في 6 أكتوبر 1981، أصبح محمد حسني مبارك رئيسًا للبلاد، وشهد عهده أحداثًا مهمة كثيرة أثَّرت في المشهد الإعلامي، وهذا ما يتطلب اهتمامًا أكبر، ووضعها في سياق الصورة الأوسع للتغيرات في المشهد الإعلامي العربي في مرحلة ما بعد تسعينيات القرن الماضي عمومًا.

نظام الصحافة والسلطة السياسية

يرى بعض المحللين أن نظام الإعلام الجماهيري في الدول الوطنية المستقلة هو نتاج وانعكاس لشخصية النظام السياسي الموجود فيها. ويرى وينر سيفرين وجيمس تانكارد (Severin & Tankard, 1992: 285) أن القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤثر مباشرة في المحتوى الإعلامي، وكذلك ملكية وسائل الإعلام، والرقابة التي بدورها تحدد أثر وسائل الإعلام. ويقول بسيوني حمادة: إن الصحافة في الشرق الأوسط هي نتاج مكوّنين أساسيين: الاستعمار، وما بعد الاستقلال. وقد تأثرت وسائل الإعلام في مصر بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت طوال الستين عامًا الماضية. وقد ظلت وسائل الإعلام في مرحلة ما بعد الاستقلال تحت السيطرة المباشرة للنُّظُم السياسية كلها، لكن هذه السيطرة اختلفت من نظام إلى آخر.

نُظُم الصحافة قبل ثورة يوليو 1952

زاد الوضع السياسي قبل ثورة 23 يوليو 1952 من تأثير الصحافة المصرية؛ لأن الهدف القومي الكبير لنيل الاستقلال من الاحتلال البريطاني وحَّد معظم المصريين؛ لذا بدا أن كل أنواع الصحافة (الحزبية والخاصة) كانت متفقة على العمل لتحقيق هذا الهدف (Hopez, 1990). وبعد حشْد الصحافة وراء هدف التحرير، أصبحت صوتًا قويًّا مثَّل ثورة يوليو، ويعود السبب إلى غياب نظام إذاعي فاعل.

قبل الثورة، وفي أثناء مرحلة التعددية الحزبية الأولى (الحزب الوطني وحزب الأمة وحزب الإصلاح) (1907–1914)، والتعددية الثانية (1922–1953)، كانت العلاقة قوية بين الصحافة والأحزاب السياسية (Wigida, 1988)، وشهدت هذه المرحلة تَشكُّل بيئة إعلامية مُسيَّسة، وارتفاع الحِس الوطني بين الصحافيين المحترفين والجماهير. ومع تشكيل الأحزاب السياسية نتيجة لدور الصحافة **البارز** – الحزب الوطني من خلال صحيفة **اللواء**، وحزب الأمة من خلال صحيفة **الجريدة**، وحزب الإصلاح من خلال صحيفة **المؤيد** – استفادت الصحافة المصرية من وجود هذه الأحزاب، وتَميَّزت بعلاقات تعاون متبادل (Abu–Zeid, 1977 , 2000).

الصحافة في عهد عبدالناصر (1952–1970)

وَضَع نظام عبدالناصر القضاء على احتكار الأحزاب السياسية من بين أهم أولوياته، فأقدم على حل الأحزاب السياسية كلها (Vatikiotis, 1991). وفي عام 1956، شكَّل النظام حزبًا وحيدًا – الاتحاد الاشتراكي – هدفه تحقيق أهداف ثورة يوليو، وتشجيع جهود بناء الدولة سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، حيث كان هذا الحزب يحدد الخطوط الرئيسة للنظام الجديد، كان حزبًا ديموقراطيًّا واشتراكيًّا وتعاونيًّا. وقد حشَد النظام وسائل الإعلام المصرية كلها لنشر أفكاره؛ لذا أصبح دور المؤسسات الإعلامية، بعد

تأميمها، خدمة الرئيس والحكومة. وأعاد النظام فرْض الرقابة على الصُّحُف بعد رفعه مدة قصيرة (Amin & Napoli, 2000 : 179). في دراسته المهمة والشاملة بعنوان **وظيفة الصحافة في المجتمع العربي** The Functions of the Arab Press in the Arab Society، صنف ويليام رو (W. Rugh, 1987, 2004) الصحافة المصرية ضمن صحافة التعبئة، وقد يكون هذا التصنيف صحيحًا في عهد عبدالناصر من خلال رؤيته أن الصحافة كانت أداة مهمة في حشد الدعم الجماهيري للبرامج السياسية، لكن هذا التصنيف لم يعد ملائمًا في الوقت الحالي. ومع أن دراسته اشتملت على وصْف شامل لوسائل الإعلام العربية، فإن بعض الباحثين انتقدوا دراسة رو، وقال بسيوني حمادة: إن هذه الدراسة تضمنت عموميات لا تعكس تنوُّع الإعلام العربي وتعقيداته، وبخاصة ما يتعلق بالرأي العام. وعن ذلك يقول فيصل إدريس:

«تسمح الحكومة المصرية هذه الأيام ببعض التعددية السياسية والصحافية. والمثقفون المصريون يسمون الصحافة المملوكة للحكومة الصحافة القومية، ويسمون بقية الصُّحُف المعارضة والمتنوعة، صحافة المعارضة».

وانتقد ماكفيل (McPhail, 2006) تصنيف رو، وقال إنه يصعب: «تصنيف الصحافة في الدول المختلفة ذات النُّظُم الاجتماعية المتعددة إلى أربع فئات: صحافة التعبئة، والصحافة الموالية، والصحافة الانتقامية، والصحافة التعددية». وأخذ ماكفيل على رو تركيزه على متغير واحد فقط هو «العلاقة بالحكومة، وليس أنواع الأخبار، والافتتاحيات، والتعليقات».

ومع بداية ثورة يوليو 1952، أدركت السلطة السياسية الأهمية القصوى للصحافة، فأصدرت القانون رقم 156/1960 لتنظيم الصُّحُف وتأميمها. ولهذا، انتقلت ملكية صُحُف **دار اليوم، ودار أخبار اليوم، ودار روز اليوسف، ودار الهلال** إلى الاتحاد الاشتراكي،

ونتيجة لهذا التأميم، وقعت الصحافة ضحية البيروقراطية، وأصبحت أداة في يد النظام السياسي؛ لتبرير إجراءات الحكومة، ودعمها (Hafez, 1990).

الصحافة في حكم السادات (1970-1981)

استنتج هوبوود (Hopwood, 1982) أن أنور السادات كان أكثر انفتاحًا من عبدالناصر؛ لأنه زعم أنه لن يخفي أسرارًا عن الشعب، وسوف يعطيهم دورًا أكبر في الحكومة.

لذا غيَّر معظم الأشياء، باستثناء الرئاسة، وبدلًا من مراكز القوى، حاول إنشاء مؤسسات شعبية، منها: مجلس الشعب، ونظام التعددية الصحافية والحزبية، على الرغم من أن النظام ظل أحادي الحزب، وهو حزب الوسط الذي كان مجرد امتداد لشخصية السادات. ويقول حسين أمين (Amin, 2006): «نظريًّا، لقد تبنَّى نظام السادات سياسة انفتاحية تجاه الصحافة، أما عمليًّا فكانت هذه السياسة متناقضة».

شهدت رئاسة السادات توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية مختلفة تمامًا عن التي كانت سائدة في المرحلة السابقة، فقد سمح بنظام التعددية الحزبية بحسب قانون الأحزاب لعام 1977، ما أدَّى إلى تشكيل ثلاثة أحزاب سُمِح لها بإصدار صُحُفها الخاصة.

على الرغم من وجود بعض التناقض فيما يتعلق بالعلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، إلا أن السادات أنهى الجدل عندما أعلن أن الصحافة عليها أن تلتزم بالتعليمات الحكومية، ومع أن التعددية السياسية كانت واقعًا في ذلك الوقت، فإن السلطة السياسية فرضت قيودًا تنظيمية على الصحافة بإعلان المجلس الأعلى للصحافة (11 مارس 1975) لوضع ميثاق شرف للصحافة، وقوانين تنظيمية تفرض على المؤسسات الصحافية دعْم السلطة السياسية. وحدث في عام 1980 أن قانون سلطة الصحافة رقم

148 نقل ملكية الصُّحُف القومية من الاتحاد الاشتراكي إلى الحكومة؛ ليستطيع مجلس الشورى فرْض مزيد من الرقابة على الصُّحُف، وقد منع هذا القانون الأفراد من امتلاك الصُّحُف، واشترط أن تصدر الصُّحُف من قِبَل الشخصيات الاعتبارية الخاصة، فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات فتتخذ شكل تعاونيات أو شركات مساهمة. ومع أن السادات فتح الباب لتشكيل الأحزاب السياسية، (وأعطاها الحق في إصدار الصُّحُف)، وأنهى الرقابة نظريًّا، فإن السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام لم تنتهِ (Amin & Napoli, 2000). وحظيت الصحافة في عهد حسني مبارك بحُرية أكبر مما كان عليه الحال في عهد الرئيسين اللذين سبقاه؛ ولذا فقد تمتعت هذه الصحافة بحُرية أكبر من غالبية دول العالم الثالث.

يضاف إلى ذلك أن مبارك سمح لصحف المعارضة بانتقاد الحكومة، ففي عام 2004، صدرت صحيفة **المصري اليوم**، وكانت واحدة من أنجح الصُّحُف الخاصة، فأخذت تنتقد النظام، وتنشر تقارير استقصائية ضد النظام الحاكم[1]. وتَرافَق صدور هذه الصحيفة مع صدور عدة صُحُف مستقلة ومعارضة، منها: **البديل، والدستور، والأسبوع، ونهضة مصر، والفجر، وصوت الأمة، واليوم السابع**. وقد عبَّرت هذه الصُّحُف عن وجهات نظر مختلفة، لكن بعضها، ومنها: **الفجر، وصوت الأمة، والدستور**، تَخطَّت الخطوط الحمراء، وانتقدت الرئيس شخصيًّا (Khamis, 2008)، كما ساعدت على إيجاد بيئة صحافية أكثر تنافسية وأكثر ارتقاءً بحُرية الصحافة.

على أي حال، فإن تطوُّر علاقة النظام السياسي بالصحافة لا يضمن تحوُّل الصحافة إلى سلطة قوية تؤثر في صُنْع القرار السياسي. ويضاف إلى ذلك أن الحكومة في مصر، مثلما هو الحال في الدول العربية الأخرى، هي التي تحدد برامج

(1) أعلنت هذه الصحيفة نيتها التوقف عن الصدور الورقي نهاية عام 2015، وتحولها إلى صحيفة إلكترونية بعد مرورها بمتاعب مالية، واستغنائها عن معظم العاملين فيها. المترجم.

الصحافة. وعن ذلك يقول حسين أمين: «تاريخيًّا، ظلت الحكومات هي التي تضع برامج وسائل الإعلام، وقد استخدمت الإذاعات والتلفاز أدوات للترويج لبرامج الحكومات السياسية والدينية والثقافية والاقتصادية، ومراقبة ما يتلقاه المصريون وما يسمعونه ويشاهدونه». (Amin, 2002:126). ومع أن الدستور المصري ينص على حرية التعبير والصحافة، ويؤكد أن الصحافة ستمارس رسالتها بحُرية واستقلالية؛ إذ جاء في المادة الثالثة: تؤدي الصحافة رسالتها بحُرية وباستقلال، وتستهدف تهيئة المناخ الحُر لنمو المجتمع وارتقائه بالمعرفة المستنيرة، وبالإسهام في الاهتداء إلى الحلول الأفضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن وصالح المواطنين[2]، إلا أن نظام مبارك وضع، عمليًّا، قيودًا كثيرة على هذه الحريات، كما تشير إلى ذلك ناعومي ساكر:

«لقد أعاد القانون رقم 40 لعام 1977 العمل بحُرية الأحزاب السياسية، والسماح بإصدار الحزبية، ولكن تحت الرقابة المشددة. ومهما كانت النوايا والأهداف، وحتى بعد السماح بصدور ما يسمى الصُّحُف المستقلة في منتصف تسعينيات القرن العشرين، فإن الازدواجية استمرت بين الصُّحُف المملوكة للحكومة من جهة، وصحافة المعارضة من جهة أخرى، ومع ذلك كان الصحافيون من المعسكرين يعملون في ظل قيود مشددة، وكان العاملون في الصُّحُف غير الحكومية لا يحظون بفرصة الوصول إلى المصادر أو التمثيل المتساوي في نقابة الصحافيين المصريين. أما الصحافيون العاملون في الأجهزة الحكومية، فكانوا يعملون وفقًا لبرنامج مُعَد سلفًا، لا يتطلب أيَّ جهد يُذكَر في جمْع الأخبار» (Naomi Sakr, 2007). يضاف إلى ذلك أن قانون الصحافة وقانون النشر وقانون العقوبات وقوانين القذف والتشهير وحالة الطوارئ كانت تَحُد من حرية التعبير. وقد وُجِّهت لكثير من الصحافيين تُهَم تحمل أحكامًا بالسجن؛ لذا عارض الصحافيون قانون الصحافة الجديد الذي أقرَّه مجلس الشعب في يوليو 2006، وتظاهر ضده عدد من الصحافيين وقادة المعارضة. وكما أشار حسين أمين: «نظريًّا، لم توجد رقابة على

الصُّحُف، لكن الرقابة كانت – في الحقيقة – تتغلغل في كل جوانب التعبير في مصر – ليس الصحافة فقط، بل الإذاعة والمسرح والأفلام والمجلات والكتب».

في عام 2007، حُكم على خمسة من رؤساء تحرير الصُّحُف المستقلة والمعارضة بالسجن من سنة إلى سنتين؛ لانتقادهم الرئيس مبارك ورئيس وزرائه. وقد اتُّهِم إبراهيم عيسى (رئيس تحرير صحيفة **الدستور**) بتعريض الأمن الوطني للخطر، وحُكِم عليه عام 2008 بالسجن ستة أشهر لكتابته سلسلة من المقالات عن الوضع الصحي للرئيس مبارك (Black, 2007). إضافة إلى ذلك، صدرت أحكام بحق عادل حمودة، رئيس تحرير صحيفة **الفجر**، وعبدالحليم قنديل رئيس تحرير **صوت الأمة**، ووائل الإبراشي؛ لإهانتهم الرئيس.

كما ذكرنا في مكان سابق من هذا الفصل، فإن النظام السياسي في مصر كان يُمسِك بأدوات كثيرة؛ للحد من حرية الصحافة، ومنها: المجلس الأعلى للصحافة، الذي يملك الصُّحُف الحكومية، ويُصدِر تراخيص إصدار الصُّحُف المعارضة والخاصة. ونظرًا إلى صعوبات الحصول على التراخيص، اضطر عدد من الناشرين إلى الحصول على تراخيص من خارج البلاد، مثل قبرص، بشرط موافقة وزارة الإعلام، لكن قسم الرقابة يملك سلطة منْع مثل هذه الصُّحُف. يضاف إلى ذلك أن سيطرة النظام على الصحافة القومية وصلت إلى حد تعيين الرئيس رؤساء تحرير هذه الصُّحُف، كما تحتكر الحكومة طباعة الصُّحُف وتوزيعها، ومنها صُحُف المعارضة، ما يسمح للحكومة بالحد من انتشار هذه الصُّحُف. وعلى الرغم من مظاهر التغيير، واصل نظام مبارك استخدام أدوات متعددة؛ للحد من حرية المعارضة في التعبير عن آرائها، فقد استخدم قانون العيب، وقانون الطوارئ، مثلًا؛ للحد من آراء المعارضة وتقييدها (Elma sry, 2011).

على الرغم من وجود هذه العقبات والقيود لكبت حرية التعبير، إلا أن هذا لا يمنع من القول إن الصحافيين المصريين أخذوا يشعرون في السنوات الأربع في نهاية حكم

حسني مبارك، بالحرية في انتقاد النظام ورموزه بصراحة. وهذه الحرية المكتشفة، كما أكدها بلاك (Black, 2007): «تسارعت بالتزامن مع مشروع الليبرالية السياسية، ورفْع القيود عن الأنشطة السياسية، التي بدأت مع تنامي موجة الغضب الشعبي ضد غزو الولايات المتحدة للعراق».

أهمية الصُّحُف المصرية بين وسائل الإعلام الأخرى

تُعدُّ الصحافة المصرية الأكثر تطورًا في العالم العربي. ففي الماضي، كانت الصحافة المصرية تتجنب انتقاد الحكومات. أما اليوم، فقد أصبح الصحافيون يتمتعون بمساحة واسعة من الحرية في التعبير عن آرائهم من دون الخوف من السجن أو التعنيف (Lahlali, 2001). لهذا، فإن الصُّحُف المصرية تتمتع بقدرة كبيرة على التأثير في تشكيل الرأي العام، وسيتناول الجزء اللاحق أهمية الصُّحُف المصرية، إلى جانب الصحافة الإلكترونية من خلال العوامل الآتية:

1. تتميز الصُّحُف المصرية عن غيرها من وسائل الإعلام الأخرى بقدرتها على اجتذاب جمهور كبير من القُرّاء من بين النخبة، وطبقة المثقفين، وقادة الرأي في المجتمع. أما وسائل الإعلام الأخرى فتعتمد كثيرًا على الطبقة الشعبية، وهي في غالبيتها طبقة أمية وغير مثقفة. وتتمتع الفئة التي تقرأ الصُّحُف بقدرتها على التعبير عن آرائها بأسلوب قوي يُمكِّنها من التأثير في تفكير ومفاهيم القراء الأقل تعليمًا (Mohammed, 2008).
2. أصبحت التعددية الإعلامية في مصر أكثر تأثيرًا في الوقت الحالي، وأكثر حيوية وتفضيلًا من الصحافة الإلكترونية، وفي الوقت الذي لا تزال تخضع فيه الصحافة الإلكترونية لرقابة حكومية مشددة، أصبحت الصُّحُف أكثر انفتاحًا نسبيًّا، ما يسمح لأحزاب المعارضة والأفراد بالتعبير عن آراء ومواقف مخالفة للسياسات الحكومية.

3. من المعروف أن الصحافة الإلكترونية (الإذاعة والتلفاز) في مصر ومعظم الدول العربية تخضع لرقابة الحكومات، وبخاصة بعد الثورة المصرية عام 1952. وكما ذكرنا سابقًا، فقد اهتمت الثورة بوسائل الإعلام المصرية، بما في ذلك الإلكترونية منها (انظر Amin, 1998 ; Amin and Boyd, 1993; Amin and Napoli, 1997; Rugh, 2004). ومع ذلك، لم تنجح المحاولات التي جَرَت في السنوات الأخيرة بالسماح بمحطات التلفاز الخاصة في تغيير البيئة الإعلامية من حيث التعددية، فقد ظلت محطتا **دريم والمحور**، مثلًا، المملوكتان من رجال أعمال[3] من أقوى المحطات المؤيدة للحزب الحاكم؛ لذا فهما لا تسمحان بالآراء المعارضة للسياسات الحكومية، ويضاف إلى ذلك أنهما تخصصان معظم ساعات البث للبرامج الترفيهية، ومنها: الأفلام، والأغاني، والإعلانات،[4] كما أن برامجهما غير متاحة للجمهور لفك التشفير، وهو ما لا يستطيع الناس العاديون شراءه نظرًا إلى الوضع الاقتصادي الصعب في البلاد.

4. مع أن القانون يسمح لأحزاب المعارضة بإصدار صُحُف خاصة بها، إلا أنه يحظر عليها امتلاك محطات تلفازية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أن النظام المصري يسمح للصحافة عمومًا بممارسة حرية أكبر من الصحافة الإلكترونية، فإن النظام الإذاعي لا يزال يخضع لرقابة حكومية قاسية. وكان النظام قد بدأ في تطبيق خطة لتحرير الصحافة الإلكترونية من المركزية، من خلال السماح بافتتاح محطات إذاعة وتلفاز محلية، «لكن النظام الإعلامي لا يزال تحت الرقابة الرسمية المباشرة، ويعمل على طريقة إعلام التعبئة، الذي ينظر إلى الإذاعة على أنها وسيلة للترويج الاقتصادي والسياسي» (Rugh, 1989). هذا الوضع يجعل الوصول إلى الصُّحُف أكثر سهولة من الإعلام الإلكتروني، وعليه تكون أداة أكثر أهمية للتواصل السياسي مع القطاع السكاني الأوسع.

يعود تاريخ إصدار الصُّحُف في مصر إلى عام 1798م، قبل تشكيل الأحزاب السياسية بوقت طويل. مثلًا، أصدر مصطفى كامل، أحد أشهر الزعماء الوطنيين الداعين إلى تحرير مصر من الاحتلال البريطاني، صحيفة **اللواء**، واستخدمها في عمله. تبع ذلك إنشاء الحزب الوطني الديموقراطي (محمد شومان، 2002). وكما ذكرنا سابقًا، فقد أدَّت الصحافة المصرية دورًا مهمًّا في استقلال مصر عن الاحتلال البريطاني. ويقول صلاح الدين حافظ: إن الصحافة المصرية كافة (الحزبية والخاصة) اتفقت من أجل العمل على تحقيق ذلك الهدف، ونظرًا إلى عدم وجود إذاعة مؤثرة قبل ثورة يوليو 1952 وحتى بعدها، فقد كانت الصحافة صوتًا سياسيًّا قويًّا.

وضْع الصحافة المصرية تحت حُكم المجلس العسكري

تَسلَّم المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحُكْم بعد تنازُل الرئيس مبارك في 11 فبراير 2011، وأكَّد المجلس في الأيام الأولى لتَسلُّمه الحكم حاجة مصر إلى الديموقراطية والصحافة الحُرَّة. وكان موقف المجلس في البداية متسامحًا تجاه الصحافة، التي منحها هامشًا من حرية التعبير، وسمح بالتعددية في المجالات السياسية والإعلامية، ومن ذلك السماح لجماعة الإخوان المسلمين بالمشاركة في الحياة السياسية، واعترف بها بصفتها حزبًا سياسيًّا.

وعلى الرغم من أن المشهد الإعلامي بدا إيجابيًّا في الظاهر، فإن المجلس أخذ بالتدريج يفرض قيودًا على حرية التعبير بعد ارتفاع وتيرة النقد، ما أدَّى إلى تحويل عدد من المدونين والصحافيين إلى المحاكم العسكرية في سبتمبر 2011؛ لانتقادهم أداء المجلس، ومنهم: حسام الحملاوي، وريم ماجد، ونبيل شرف الدين، وسُجِن المُدوّن مايكل نبيل ثلاث سنوات؛ لانتقاده عدم شفافية المجلس في اتخاذ القرارات.

وفي 28 أكتوبر 2011، مَثُل محمود الضبع من صحيفة **صوت الأمة** الأسبوعية المستقلة أمام الادعاء العام العسكري بعد انتقاده أحد أعضاء المجلس (www.almasryalyoum.com/en/node/retrieved, 28 October 2011)، وكما مُدّد العمل بقانون الطوارىء الذي يقضي بسجن الصحافي المتهم بترويج أخبار مسيئة للرئيس أو رؤساء الدول مدة تصل إلى خمس سنوات. ويُعطي القانونُ الرئيسَ الحقَّ في تعطيل الحريات الأساسية، وفرْض عقوبات وغرامات من دون محاكمة، ويمكن مراقبة الصُّحُف أو إغلاقها بذريعة حماية الأمن القومي.

جاء في تقرير مشترك للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نُشِر في 25 سبتمبر 2011 عن حرية الصحافة في مصر بعد ثورة 25 يناير الشعبية، أن تغطية الصحافة المحلية للأنشطة الحكومية ظلت منحازة جزئيًّا ومحكومة بالاستقطاب الذي كان سائدًا قبل الثورة (www.anhri.net/en/)، وذكر التقرير أيضًا أن الإعلام الرسمي تعامل مع أخبار وقضايا المجلس العسكري بالطريقة ذاتها التي تعامل فيها مع الرئيس المخلوع مبارك، وبحسب التقرير فإن وسائل الإعلام الرسمية وضعت صور أعضاء المجلس ورئيس الوزراء عصام شرف بدل صور الرئيس مبارك وابنه جمال. وأضاف التقرير أن غياب التغيير في تغطية الإعلام الرسمي يمكن أن يُعزى إلى عاملين: أولًا، أن العاملين في الإعلام الرسمي أيام مبارك واصلوا العمل من دون تغيير بعد الثورة، على الرغم من تغيير قيادة البلاد. ثانيًا، من الصعب على أي مؤسسة إعلامية أن تغيِّر فجأة عقودًا من الآليات القديمة، واعتماد منهجيات جديدة في مدة زمنية قصيرة؛ ولذا فقد انتقد بعض المعلقين ومنهم: سعيد شعيب، وهويدة مصطفى، ونبيل عبدالفتاح أداء المجلس العسكري وإتباعه السياسة السابقة لنظام مبارك. فمثلًا، أشار سعيد شعيب إلى أن الضغوط والقوانين التي كانت مفروضة في حُكْم مبارك استمرت أيام حكم العسكر.

وقد جرت نقاشات كثيرة بعد ثورة 25 يناير 2011 عن إعادة هيكلة الإعلام الرسمي، لكن الحال بقي كما هو. وقد يعود غياب التغيير إلى سببين: أولًا؛ لأن الإعلام الرسمي ظل تحت سيطرة الحكومة، وثانيًا، وجود قوانين تسمح للنظام السياسي بفرض هيمنته وتدخله وإغلاقه أي قناة إعلامية في أي وقت، والسماح في الوقت ذاته لقنوات أخرى بكسّر هذه القوانين (http://anabic.Youm7.com). في الاتجاه ذاته، قالت الخبيرة الإعلامية هويدة مصطفى: إن الإعلام الرسمي ظل يُعبِّر عن المجلس العسكري ويتلقى الأوامر منه، واستغل المجلس هذا الإعلام للترويج لوجهة نظره.

وفي الختام، على الرغم من التغييرات المهمة في المشهد الإعلامي بعد 25 يناير 2011، إلا أن الموقف الرسمي في الإعلام في تلك المرحلة ظل متباينًا. ومقارنة بالأنظمة السياسية التي سبقته، فإن المجلس العسكري اتخذ موقفًا منفتحًا نظريًّا تجاه الإعلام، لكنه على الجانب العملي فرض قيودًا مشددة على الصحافيين، وفشل في توفير بيئة ديموقراطية حقيقية في البلاد[1].

تطوُّر الإذاعة المصرية

في جميع مراحل تطوُّر الإعلام الجماهيري في العالم العربي، ظلَّت مصر الدولة الرائدة، فمنذ بداية الخمسينيات، وبعد استقلال مصر عن الاحتلال البريطاني، أدرك الرؤساء الذين تعاقبوا على البلاد أهمية الإعلام في تحقيق التنمية الوطنية. ويعود ظهور الإذاعة في مصر إلى بدايات القرن العشرين، لكنها لم تبدأ رسميًّا إلا في مايو

(1) شهدت مصر تطورات كثيرة بعد انتخاب محمد مرسي رئيسًا للبلاد في 30 يونيو 2012، وعزله في انقلاب عسكري واعتقاله، عام 2013 وتولي الحكم عبد الفتاح السيسي. وبحسب تقرير للمرصد العربي لحرية الإعلام فقد تغيرت الخريطة الإعلامية منذ تولي السيسي للحكم؛ حيث أغلقت قنوات تلفازية كثيرة، منها قناة مصر25 والناس والحافظ والشباب والفتح، وطال الإغلاق 27 وسيلة إعلامية. وعلى الرغم من حماس بعض الصحفيين في دعم السيسي إلا أن ذلك لم يعفيهم من غضب النظام عندما انتقدوه، وقد أُخضعت وسائل الإعلام لمزيد من الضغوط بعد إعلان حالة الطوارئ في البلاد يوم 10 إبريل ـ2017 المترجم.

1934، عندما انطلقت الإذاعة الرسمية التي كانت تديرها شركة ماركوني البريطانية. الإذاعة المصرية بدأت خاصة من أفراد مثل أحمد صادق الجواهرجي. وفي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين وُجِد أكثر من 100 محطة إذاعية خاصة مملوكة لأفراد أو شركات.

يمكن تقسيم تاريخ الإذاعة المصرية إلى المراحل الآتية:

المرحلة الأولى (من 1934–1947)؛ اتسمت هذه المرحلة بعقد لمدة عشر سنوات بين الحكومة المصرية وشركة ماركوني البريطانية؛ لتوفير الخدمة الإذاعية، التي كانت تحت الإشراف المباشر لوزارة المواصلات، وفي العام 1939، انتقل الإشراف على الإذاعة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الشركة البريطانية أيضًا.

المرحلة الثانية (من 1947–1952)؛ شهدت هذه المرحلة نهاية عقد شركة ماركوني في 4 مارس 1949، قبل سنتين من تاريخ انتهائه، استجابة لمطالب الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان القانون 1949/98 أكثر ما ميَّز هذه المرحلة، حيث حدَّد حقوق الإذاعة المصرية وواجباتها لتشمل: رصْد محطات الإذاعة كلها، والسماح بفتح استوديوهات جديدة، وتشجيع تبادل البرامج بين المحطات. وظلت وزارة الشؤون تشرف على الإذاعة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم انتقلت المسؤولية إلى وزارة الداخلية، إلى أن جاءت ثورة يونيو 1952.

المرحلة الثالثة (1952–1981)؛ لجأت ثورة 1952 إلى تأميم المؤسسات والمشروعات، ومنها الإذاعة التي أصبحت الصوت المعبر عن سياسات الحكومة. وقد استثمر جمال عبدالناصر الإذاعة في حشد الجماهير العربية، ودعْم أفكاره القومية، وكانت إذاعة **صوت العرب** لسان حال النظام وأداته؛ لنشر أهداف عبدالناصر في إثارة الجماهير ضد الاستعمار، وإطلاع الجماهير العربية على مساوئ الحكومات.

ولهذا السبب، وُضِعت الإذاعة تحت الرقابة الحكومية المشددة، واستُخدِمت لكسر حاجز الأمية للوصول إلى الجماهير. وإضافة إلى ذلك، ركزت معظم البرامج الإذاعية على التسلية والتطوير، وصُدِّرت إلى بقية الدولة العربية.

المرحلة الرابعة (1980–1990)؛ بدأت مرحلة جديدة في أبريل 1981 مع تطبيق نظام الشبكات الإذاعية، حيث قُسِمت خدمات البث الإذاعي إلى سبع شبكات: البرنامج العام، وصوت العرب، والشباب والرياضة، والإذاعات المحلية، والشبكة التجارية، والشبكة الدينية، والشبكة الثقافية.

المرحلة الخامسة (بعد 1990)؛ حدث تغيير هائل في المشهد الإعلامي العربي بعد عام 1990، وبخاصة في مصر؛ حيث شهدت هذه المرحلة ظهور وسائل الإعلام الخاصة، وافتتاح محطات تلفازية فضائية، وتتألف المحطات الإذاعية المصرية حاليًّا من تسع شبكات تبُث ما مجموعه 117106 ساعات إرسال، هي: البرنامج العام، والشرق الأوسط، وصوت العرب، والقرآن الكريم، والإذاعة والشباب، والإذاعات المتخصصة، والإذاعة الثقافية، والخدمة الموجهة، والإذاعات المحلية. كما توجد أيضًا خدمة الإذاعة الخارجية، التي تبُث للدول الأجنبية بـ 38 لغة، وعلى الرغم من جو الحرية التدريجي النسبي، فإن نظام البث المرئي والمسموع في مصر لا يزال يخضع لوزارة الإعلام، التي تشرف على أنشطة البث، وتعيين العاملين، وتحديد سياسات عمل الإذاعة والتلفاز.

تطوُّر التلفاز المصري

بعد ثورة 1952، أصبح الرئيس جمال عبدالناصر مهتمًّا بإنشاء محطة تلفاز في مصر؛ لأنه كان يسعى إلى ترسيخ الموقع القيادي لمصر في العالم العربي ثقافيًّا وسياسيًّا؛ لهذا السبب، صدر قرار رئاسي حدَّد سلسلة من الأهداف للبث الإذاعي

والتلفازي، منها: تطوير معايير الفنون والثقافة، من خلال برامج متطورة، ونشر الثقافة بين الجماهير ونقل الأخبار الوطنية والعالمية. وتركزت سياسة الحكومة على توفير خدمة الإذاعة والتلفاز لأكبر عدد ممكن من الناس.

يعود تاريخ التلفاز المصري إلى عام 1959، عندما وقعت الحكومة المصرية اتفاقًا مع شركة الإذاعة الأمريكية لتوفير خدمة تلفازية كاملة، لذلك فقد بدأ التلفاز المصري البث في 21 يوليو 1960 في العيد الثامن للثورة المصرية. بعد عام 1974، وهو العام الذي فُتِح فيه الباب رسميًّا على الغرب، ازداد عدد البرامج الغربية المعروضة على التلفاز المصري. وعلى العكس من الدول العربية الأخرى، استطاعت مصر بدء الإنتاج التلفازي من دون استيراد معدات هندسية من الخارج، ويعود ذلك إلى خدمات البث وصناعة الأفلام الممولة جيدًا التي كانت متوافرة في ذلك الوقت، وبدأ التلفاز المصري في بث برامجه على قناتين، ثم أضيفت قناة ثالثة، وأوقفت بعد حرب يونيو/حزيران 1967 مع (إسرائيل).

كان الهدف الرئيس للقناة الأولى هو تقديم تشكيلة من البرامج المتنوعة، والأخبار، وبرامج تنموية وتربوية. أما القناة الثانية التي بدأت البث في يوليو 1961، فكانت مخصصة لعرض البرامج الثقافية والتدريبية، بما في ذلك برامج عن الثقافات والحضارات الأجنبية، وكان جزء كبير من هذه البرامج يُبَث على الهواء مباشرة، ويُسجَّل قسم آخر على أشرطة.

في السنوات الأولى، بث التلفاز عددًا كبيرًا من البرامج الأجنبية، كان معظمها أمريكيًّا وبريطانيًّا، وشهدت المرحلة التي أعقبت حرب 1967 تراجعًا في عدد البرامج الأجنبية، حيث لم تَعُد مثل هذه البرامج مقبولة؛ بسبب قطع العلاقات مع الولايات المتحدة وبريطانيا؛ لموقفهما المساند لإسرائيل في تلك الحرب. وبعد عام 1974، وبعد الانفتاح على الغرب، عاد عدد البرامج الأجنبية إلى الزيادة. مع بداية التسعينيات من

القرن الماضي، أخذ التلفاز المصري يُطبِّق خطة لوقف العمل بالمركزية الإعلامية، وذلك من خلال السماح لقنوات التلفاز المحلية، بأن تغطي مناطق معينة في البلاد. نشاط البث المرئي والمسموع محكوم اليوم بالقانون رقم 13 لسنة 1979 والمعدل بقانون رقم 223 لعام 1989. وقد أنيطت مسؤولية البث، طبقًا لهذا القانون، إلى ما يعرف باتحاد الإذاعة والتلفاز. وعلى الرغم من استقلاليتها الإدارية، إلا أن هذه المؤسسة خاضعة للإشراف الحكومي. وينص هذا القانون على أن هدف الاتحاد هو نقْل رسالة الإذاعة والتلفاز سياسة وتخطيطًا وتنفيذًا في إطار السياسة العامة للمجتمع ومتطلباته الإعلامية. ويقصد من هذا القانون وتعديلاته ضمان أن تخدم برامجُ البث أنشطةَ السلطة القائمة من خلال حشْد التأييد الشعبي للنظام السياسي وتوجيه الرأي العام.

يضاف إلى ذلك أن اتحاد الإذاعة والتلفاز يتبع وزير الإعلام، ما يعكس نظام الرقابة المركزي؛ حيث إن فلسفة قيادة هيكلة الإعلام تدعم استخدام وسائل البث بوصفها أدوات للرقابة الاجتماعية والسياسية.

أنظمة البث والسلطة السياسية

تخضع شركات الإذاعة والتلفاز في معظم الدول العربية تقريبًا إلى رقابة مشددة أكثر من الصحافة؛ نظرًا إلى أنها تتخطى حواجز الأمية، وتصل إلى جمهور أوسع. لهذا، فإن الحكومات في العالم العربي تحتكر ملكية مؤسسات البث وعملياتها وإداراتها، ولهذه السياسة أسباب عدة، منها: إضافة إلى استخدام الحكومات لها لحشد التأييد الشعبي، والترويج للخط السياسي، فإن تكلفة إنشاء محطة إذاعة أو تلفاز في دول العالم النامية، أعلى من إصدار وسائل الإعلام المطبوعة، ولهذا فإن قلة من الناس يستطيعون دفْع التكاليف المترتبة على ذلك. وفي الحقيقة، إن أنظمة البث كانت تخضع إلى رقابة شديدة حتى منذ أيام الاحتلالين البريطاني والفرنسي، ولم يتغير الحال بعد الاستقلال عما كان عليه الحال تحت الاستعمار الأجنبي.

عن ذلك يقول عايش (1002):

«كان التلفاز في الدول المستقلة حديثًا احتكارًا لهذه الحكومات؛ حيث استخدمته لخدمة أهداف التنمية الوطنية. ونظرًا إلى الاحتكار والرقابة فقد كانت مؤسسات التلفاز لا تتمتع عمليًّا بأي استقلال في إدارة عملية التحرير، وكانت هذه المؤسسات تعتمد على التمويل الحكومي؛ لذا فإن العاملين فيها كانوا يُعدُّون موظفين حكوميين بيروقراطيين».

في مصر، أدرك الثوريون أهمية الإذاعة منذ البداية، فسعوا إلى السيطرة عليها، ثم استخدموها أداة سياسية لتوجيه الجماهير، ونشر أيديولوجيات الأنظمة الحاكمة. وقد ظلت الإذاعات تخضع لسلطة وزارات الإعلام السياسية، التي أدارت عمليات البث، وعيَّنت الموظفين، وحددت سياسات العمل في الإذاعة والتلفاز.

هذا ما فعلته القيادة الجديدة عام 1952، التي أرادت إيصال الرسائل القومية إلى معظم الشعوب العربية، التي كانت لا تزال تحت الاحتلالين البريطاني والفرنسي. وكما ذكرنا سابقًا، فعندما تولى جمال عبدالناصر السلطة أصبحت وسائل الإعلام التي أسسها، ومن ضمنها إذاعة **صوت العرب**، الأكثر تأثيرًا في العالم العربي.

وفي هذا السياق، كانت الإذاعة وسيلة فاعلة لتتحدث بها مصر إلى الشعوب العربية، وأصبحت أداة سياسية وثقافية في يد الحكومة.

بعد زيارة أنور السادات الكيانَ الصهيونيَّ وتوقيعه اتفاق السلام، استخدمت الدول العربية المعارضة الإذاعةَ لمهاجمة هذا الاتفاق. ومع أن الصحافة المطبوعة شهدت في عهد أنور السادات وحسني مبارك تغييرات مهمة فيما يتعلق بالتنوع وحرية التعبير، فإن البثين الإذاعي والمرئي لم يشهدا مثل هذا التغيير.

لقد ظلت الحكومات تنظر إلى أي شخص يملك مطبعة ذات قدرة فنية، ويستطيع الوصول إلى النخبة المثقفة والمتعلمة على أنه تهديد كبير، ولكن ليس بخطورة محطات الإذاعة والتلفاز، التي تستطيع البث لملايين المستمعين والمشاهدين.

وسائل الإعلام الجديدة واستجابة النظام في مصر

عن وسائل الإعلام الجديدة، وردة فعل النظام في مصر يقول ماكلوهان (McLuhan, 1964) في كتابه **فهم وسائل الإعلام** Understanding Media: «إن (محتوى) أي وسيلة اتصال هو دائمًا وسيلة أخرى»، ويضيف: «إن وسائل الإعلام الجديدة ليست ظاهرة جديدة بالكامل، فهي تنشأ من وسائل الإعلام القديمة في عملية معقدة من خلال إعادة التأسيس والاستخدام لأغراض أخرى». وبهذا المعنى، أطلق بولتر وجروسين (Bolter & Grusin 1999) على عملية تمثيل وسيلة في صورة وسيلة أخرى وصف (العملية العلاجية)، وقالا إن (العملية العلاجية) ميزة لوسائل الإعلام الرقمية الجديدة، حيث تحولت تركيبة الإنترنت من وسيلة فشلت – مثل وسائل الإعلام التقليدية– في تزويد المستخدمين بفرص تفاعلية إلى تقنية أكثر حيوية تُمكِّن من المشاركة في عملية وضع المحتوى.

لقد أثبتت شبكة الإنترنت حضورها بصفتها وسيلة التواصل مطلع القرن الحادي والعشرين، وقد عزز انتشار وسائل الإعلام الجديدة التزاحم من الجماهير، ما أدَّى إلى زعزعة أسس النظام الإعلامي القائم (McQuail et al. 1998). وأدَّت أشكال الإعلام الجديدة هذه إلى إثارة المجتمع المصري، وغيَّرت المشهد الإعلامي جذريًّا، وجلبت معها عهدًا جديدًا من تنويع الأفكار والنقاشات العامة، التي حولت التركيز بعيدًا عن ملكية الدولة والسيطرة والهيمنة المباشرة. وقد لاحظ الصحافي الأمريكي توماس فريدمان أن الإنترنت، والمدونات، وشبكات التواصل الاجتماعي، ومنها: الفيسبوك ويوتيوب والرسائل النصية من خلال الهواتف الجوالة، وخاصة بين الشباب، وفَّرت

لمواطني الشرق الأوسط أدوات تواصل للحشد السياسي، وانتقاد القيادات بقسوة بعيدًا عن سيطرة الحكومات (The New York Times, 14June 2009). وفي الاتجاه ذاته، قال خميس (2008): إن هذه التغييرات في ساحة الإعلام شجعت على ظهور حوارات ونقاشات سياسية جديدة، وتشكيل مؤثرات إعلامية جديدة، وزيادة موجة النزوع إلى الليبرالية والديموقراطية في المنطقة العربية. وبدوره، أوضح لينش (Lynch, 2005): كيف أصبحت وسائل الإعلام الجديدة محركات للتغيير، لها القدرة ليس على وضع برامج شعبية فحسب، وإنما أيضًا شجعت المواطنين على التظاهر ضد الأنظمة الحاكمة. وفي هذا السياق أيضًا، قال فارس (2010): «مع أن الحكومات، بما فيها الحكومة المصرية، أصبحت خبيرة في رقابة الأنشطة على الإنترنت، إلا أن شبكات التواصل الاجتماعي جعلت مهمة الحكومات في السيطرة على فضاءات الإعلام مستحيلة، على عكس ما اعتادته في الماضي». الجزء اللاحق يناقش، باختصار، تطوُّر وسائل الإعلام الجديدة في مصر، ويتبع ذلك نقاش حول العلاقة بين نظام حسني مبارك وشبكات التواصل الاجتماعي حتى ثورة 25 يناير التي أطاحت به.

يعود أول استخدام لخدمات الإنترنت في مصر إلى أكتوبر 1993، وكان في صورة علاقة بين شبكة الجامعات المصرية والشبكة الأوروبية للبحوث. في ذلك الوقت، قُدِّر عدد المستخدمين بما يتراوح بين 2000 و3000 مستخدم (Abdulla, 2003). ورأى المسؤولون الحكوميون أن الإنترنت لها القدرة على تحفيز التطور السياسي والاقتصادي، ونمو القطاع الخاص، وتوسُّع الاقتصاد الإلكتروني (Farag, 2003). لذا؛ ساندوا استخدام الإنترنت؛ لنقل مصر إلى مجتمع قائم على المعرفة، ما يُمكِّنها من اللحاق بالدول الغربية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية، وضمان استمرار موقع مصر القيادي في العالم العربي. وفي خضم هذه القيم والاستخدامات المتنافسة، انتصرت الأولويات الاقتصادية والتجارية.

بعد عام 1994، أصبحت شبكة الإنترنت في مصر خدمة عامة، ليست للقطاع التربوي فحسب، وإنما أيضًا للمجتمع التجاري. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد المستخدمين من 2000 عام 1994 إلى أكثر من ربع مليون في بداية عام 1997. وفي عام 1996، حلَّت سياسة الوصول المفتوح مكان سياسة الوصول الحر للإنترنت حيث جرت خصخصة خدمة الوصول إلى الإنترنت المقدمة للقطاع التجاري، وبدأ 12 من مزودي خدمة الإنترنت الخاصة العمل للمرة الأولى. وبعد سلسلة من المقالات الناقدة في الصحافة الرسمية، زعمت أن الإنترنت تُستخدَم لنشر مواد ثورية تحريضية، أُعلِن إنشاء جمعية إنترنت مصر؛ لتتولى شؤون التنظيم القانوني للإنترنت.

في عام 2000، قُدِّر عدد مستخدمي الإنترنت في مصر بنحو 220 ألف مستخدم، معظمهم في القاهرة والإسكندرية، وفي عام 2002، قُدِّر هذا العدد بنحو مليون مستخدم، وكان هذا العدد أعلى نسبة نمو في الشرق الأوسط.

في المدة من بداية 2008 إلى الربع الأول من عام 2009، ارتفع العدد من 11 مليونًا إلى 13 مليون؛ أي ما يقارب 17% من تعداد السكان، وبمعدل نمو سنوي يتراوح بين 20 و30%. دفعت هذه المعدلاتُ الباحثين في شؤون الإعلام إلى القول إن هذا العدد الكبير يؤهل الإنترنت لتكون وسيلة إعلامية مؤثرة في الرأي العام، وردَّت الحكومة على هذه الزيادة بفرْض قيود لمراقبة المستخدمين.

في يونيو 2006، قضت المحكمة الإدارية العليا بأن وزارة الإعلام ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لهما الحق في حجب المواقع الإلكترونية ووقفها أو إغلاقها، إذا رأتا أنها تهدد الأمن القومي. وتزامن ذلك مع قيام سلطات الأمن بإغلاق عدد من مواقع الإنترنت، والمدونات، ومقاهي الإنترنت، وأنواع الصحافة الإلكترونية الأخرى.

كان عبدالكريم عامر، 22 سنة، أول المُدَوِّنين الذين حُكِم عليهم بالسجن أربع سنوات بداية من عام 2007، بعد إدانته بتهم عدة مسيئة للرئيس مبارك، ثم تبع ذلك

اعتقال عدد آخر من المدونين بطريقة غير قانونية أيامًا عدة بأمر من وزير الداخلية. لذاصَنَّفت منظمة صحفيون بلا حدود ولجنة حماية الصحافيين مصر بأنها من أسوأ الدول فيما يتعلق بعدم السماح بالنشر الإلكتروني، وعدم الالتزام بالمواثيق الدولية التي تمنع مراقبة المواقع الإلكترونية.

على الرغم من الرقابة المفروضة على النشر الإلكتروني في عهد حسني مبارك، فإن المدونين بدؤوا يكوِّنون مجتمعًا افتراضيًّا مهمًّا له تأثير سياسي واجتماعي وثقافي في الرأي العام، وجذبوا جيلًا جديدًا من الناشطين السياسيين. في البدايات، كان أهم المدونين المصريين ينشرون تعليقاتهم بالإنجليزية، ومنها: العربي وبهية وفرعون الكبير ... وآخرون. وفي الحقيقة، إن أي دولة في المنطقة لم تشهد تأثيرًا من المدونين والأنشطة الإلكترونية الأخرى أكثر مما عرفته مصر. وقد اعتقل نظام حسني مبارك عام 2008 أكثر من 100 مدون.

من المهم أيضًا الإشارة إلى أن العلاقة بين المدونين والصُّحُف كانت متوترة بسبب المنافسة بينهم، خاصة أن بعض المدونين أخذوا يصفون أنفسهم بالصحافيين الجدد، لكن هذه العلاقة أخذت تتطور إلى علاقة تعاون.

يعتمد المدونون السياسيون على مصادر مرتبطة بالصُّحُف المستقلة، وبرامج التلفاز، والمعلومات المنشورة على مواقع منظمات حقوق الإنسان، وهذه المواقع غالبًا ما تكون ناقدة ومعارضة للحكومة، وقد شملت هذه الانتقادات بيانات تدين فساد النظام الحاكم، وعدم احترام دور القضاء، وإساءة استغلال السلطة، والقيود على المظاهرات، والنقابات، وملاحقة نشطاء الإنترنت.

نادرًا ما اندمج المدونون مع روابط الإعلام الرسمي، لذلك أصبحوا يتحدثون بحرية أكبر؛ لأن سلطان الحكومة في الحد من وصولهم إلى الإنترنت محدود. فمثلًا، عادة ما يستخدم المدونون السياسيون مقاهي الإنترنت لجمع الأخبار والتقارير من

نشطاء آخرين عن الاحتجاجات والاعتقالات، وعندما يضعون رسائلهم على موقع إلكتروني، فإنها سرعان ما تُبَث إلى جمهور واسع من القراء. وحتى عندما يُعتقَل بعض الأعضاء، فإن الآخرين يواصلون نشْر أخبار عن الاعتقالات، فيتخطون بذلك القيود التي تفرضها الحكومة على وسائل الإعلام الرئيسة. ويقول أحد المعلقين: «لا أحد يستطيع منْع المدونين من التدوين أو قراءة ما يودون قراءته على الإنترنت. وما دام هناك إنترنت، فستظل هناك طرق للتحايل على الرقابة والقيود. يمكنهم غلْق موقع إلكتروني، لكنك تستطيع إنشاء موقع آخر».

أثار المدونون السياسيون أمام الرأي العام قضايا تجاهلتها الصحافة التقليدية طويلًا، وهذه الحقيقة واضحة فيما يتعلق بالتحرشات الجنسية، وتعذيب المعتقلين، واستغلال السلطة، وبلطجة الشوارع، والفشل في الاعتراف بالحقوق المدنية، والمظاهر المطالبة بتحسين الظروف المعيشية وبالإصلاح السياسي. وضمن السياق المصري، وضَع المدونون برنامجًا للحديث عن موضوعات أخرى مهمة، كانت الصحافة تتجاهلها، كما فتحوا المجال أمام الناس ليتحدثوا عن القضايا السياسية، ويسمعوا آراءهم.

يضاف إلى ذلك أن المدونين السياسيين قدموا أفكارًا ومعلومات يمكن البناء عليها ومتابعتها، وهذا يعني وجود تعاون بين المدونين ووسائل الإعلام التقليدية. وهكذا، أصبح المدونون جزءًا من فضاء التنافس في جمْع الأخبار ونشرها، وكثيرًا ما يوفرون محتوى بديلًا لما يُقدَّم في وسائل الإعلام التقليدية، ويمكننا استنتاج أن المدونين قد نجحوا في وضع برنامج لقضايا كثيرة لم تغطها الصحافة التقليدية إلا نادرًا.

الخلاصة هي أن الجيل الثاني من الإنترنت في صورة المدونين ووسائل التواصل الاجتماعي قد وفر قنوات محمية، لا تستطيع السلطات الحكومية إسكاتها (Howard & Hussain, 2012). لقد انطلقت الثورة المصرية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي على الإنترنت قبل انطلاقة النشاط الفعلي على الأرض في 25 يناير 2011، وهكذا تكون

الثورة قد تحولت من العالم الافتراضي إلى العالم الواقعي، واستطاع الناس أنفسهم التواقون إلى الحرية بعد 30 عامًا من الحكم القمعي، أن يجبروا مبارك على الاستقالة في مظاهرات سلمية مدتها 18 يومًا.

الهوامش

1. محمد علي باشا (حكم من 1805–1845) وهو مؤسس مصر الحديثة.
2. المادة 3 من القانون رقم 96 لعام 1996 (الجريدة الرسمية عدد 25، 30 يونيو 1996).
3. أسست قناة دريم، أول محطة تلفاز خاصة، في نوفمبر 2001. ويملكها رجل الأعمال أحمد بهجت. المحطة الثانية المحور تأسست في عام 2002 ويملكها رجل الأعمال حسن راتب واتحاد الإذاعة والتلفزيون.
4. هدف قناة دريم الأساسي هو عرض توعية وإعلانات للجمهور، وكذلك برامج التسلية من خلال بث آخر الأغاني المسجلة على الفيديو، وإجراء مقابلات مع المشاهير في المجالات المختلفة.

* * *

المراجع

Abdulla, R. (2003) *The Uses and Gratifi cations of the Internet Among Arab Students in Egypt.* Unpublished thesis. University of Miami, Miami.

(2006) An overview of media developments in Egypt: Does the internet make a difference?, *Global Media Journal (GMJ), Mediterranean Edition*, 100-88 ,1.

Abd El-Magid, L. (2001) *Communication Legislations in Egypt,* in Arabic. Cairo: Dar Al-Arabi Linasher Wa Al-Tawzea.

Abu-Zeid, F. (1977) *Crisis of Democracy in the Egyptian Press*, in Arabic. Cairo: Maktabat Madboly.

(2000) Problems of political communication in Egypt: Workshop on 26 June 2000. *The Egyptian Journal of Public Opinion Research*, in Arabic. Cairo: Cairo University.

Amin, H. (1998) American programmes on Egyptian television. In Y. Kamalipour (ed.), *US Images Around the World.* New York: SUNY Press, pp. 34-319.

(2002) Freedom as a value in Arab media: perceptions and attitudes among Journalists. *Political Communication*, 35-125 ,(2)19.

Amin, H., and Boyd, D. (1993) The impact of home video cassette recorders on the Egyptian film and television consumption patterns. *European Journal of Communication*, 7-2 ,(1)18.

Amin, H., and Napoli, J. (1997) De-Westernizing' of media studies: The Middle East experience, paper presented at the workshop on *De-Westernizing Media Studies.* Seoul, Korea, 20-16 November.

(2000) Media and power in Egypt. In James Curran and Myung-Jin Park (eds), *De-Westernizing Media Studies.* London: Routledge, pp. 88-178.

Ayad, K. (2001) *The Developmental Dimensions of the Egyptian Media Role in the Peace Process: A Content Analysis Study with a Future Perspective.* Unpublished doctoral thesis. University of Leicester, Leicester.

Ayish, M. (2002) Political communication on Arab world television: evolving patterns. *Political Communication*, 54-137 ,19.

Black, J. (2007) Egypt's press: More free, still fettered. In *Arab Media and Society*. Cairo: The American University. Available at: www.arabmediasociety. com/ articles/downloads/2008011423035_ams4_jeff_black (accessed 4 march 2013).

Bolter, J., and Grusin, R. (1999) *Remediation: Understanding New Media*. Cambridge: Mitt Press.

Boyd, D. (1999) *Broadcasting in the Arab World: A Survey of the Electronic Mediain the Middle East*, 3rd edn. Ames, IA: Iowa State University Press.

Dabbous, S. (1994) Mass media in Egypt. In Y. Kamalibour and H. Mowlana (eds), *Mass Media in the Middle East: A Comprehensive Handbook*. London: Greenwood Press, pp. 73-60.

Egyptian State Information Service. Available at: www.egypt.gov.eg/ (accessed 10 July 2011).

El-Halawani, M. (1987) *The Broadcasting System in the Arab World*, in Arabic. Cairo: Dar El Fiker Al-Arabi.

Elmasry, M. (2011) Producing news in Mubarak's Egypt: An analysis of Egyptian newspaper production during the late Hosni Mubark era. *Journal of Arab & Muslim Media Research*, 2)4 and 44-121 ,(3.

Farag, A. M. (2003) The internet in Egyptian society and its use as a news medium. Unpublished doctoral thesis. Faculty of Graduate Studies and Research, McGill University.

Faris, D. (2010) Revolutions without revolutionaries? Social media networks and regime response in Egypt. Unpublished dissertation. Faculty of Graduate Studies and Research, University of Pennsylvania.

Hafez, S. (1990) The political files of the Egyptian press. (in Arabic). *Communication Studies*. Cairo, Egypt, (72-60 (4.

Hamada, B. (1993) *The Role of Mass Media and Political Decision Making in the Arab World* (in Arabic). Centre for Arab Unity Studies, Beirut: Lebanon.

Hamdy, N. (2008) Building capabilities of Egyptian journalists in preparation for a media in transition. *Journal of Arab and Muslim Media Research*, 37-215 ,(3)1.

— (2001) The Arab image in the minds of western image-makers. *The Journal of International Communication*, 35-7 ,7.

Hopwood, D. (1982) *Egypt: Politics and Society, 1981-1945*. London: George Allen and Unwind.

Howard, P. N., and Hussain, M. M. (2012) Egypt and Tunisia: The role of digital media. In L. Diamond and M. F. Plattner (eds), *Liberation Technology; Social Media and the Struggle for Democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, pp. 23_110.

Ibrahim, H. (1994) The press and political authority in the Arabic world. Unpublished doctoral thesis. Cairo University, Cairo.

Idris, F. (1998) The nature and role of the Arab press in the Arab foreign policy. Unpublished doctoral thesis. University of Leicester, Leicester.

Iskandar, A. (July 2006) *Paradox of the Free Press in Egypt*. USEF Expert Panel Discussion Notes, Washington, DC.

Khamis, S. (2008) Modern Egyptian media: Transformations, paradoxes, debates and comparative perspectives. *Journal of Arab and Muslim Media Research*, 77_259 ,(3)1.

Lahlali, M. (2011) *Contemporary Arab Broadcast Media*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Lynch, M. (2005), Assessing the democratizing power of Arab satellite TV. *Transnational Broadcasting Studies Journal (TBS)*, 5_150 ,1.

McLuhan, M. (1964) *Understanding Media: The Extensions of Man*, New York: McGraw Hill Book Co.

McPhail, T. (2006) *Global Communication, Theories, stakeholders, and Trends*, 2nd edn. Blackwell publishing.

McQuail, D. (2005) *Mass Communication Theory*, 5th edn, London: Sage.

McQuail, D., Graber, D., and Norris, P. (1998), Conclusion: Challenges for public policy. In Graber, D. McQuail and P. Norris (eds), *The Politics of the News: The News of Politics*. Washington, DC: Congressional Quarterly Press, pp 57_251.

Mellor, N. (2005) *The Making of Arab News*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield. Mohamed, A. S. (2011) Between the hammer and the anvil: Blogs, bloggers, and the public sphere in Egypt. Unpublished dissertation. Faculty of Graduate Studies and Research, McGill University.

Mohammed, H. (2008) Political communication and agenda_setting, a case study of the Egyptian newspapers. Unpublished dissertation. University of Leicester.

Morris, M., and Ogan, C. (1996)The Internet as a mass medium. *Journal of Communication*, 50_39 ,(1)46.

Negida, S. (1988) Journalism and political life in Egypt in the period from December 1953 to 1945. Unpublished doctoral thesis. Faculty of Mass Communication, Cairo University.

Rugh, W. (2000) The Arab Press: News media and political process in the Arab world. In J. Curran and M. Park (eds), *De-Westernizing Media Studies*. London: Routledge, p. 181.

(2004) Arab Mass Media Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics. Praeger Publisher.

Sakr, N. (2005) The changing dynamics of Arab journalism. In Hugo De Burah (ed.), *Making Journalists*. London: Rutledge, pp. 2007) .56-142) *Arab Television Today*. London: I.B. Tauris.

Saleh, M. (2000) Private broadcasting in Egypt: Prospects and concern a case study. Unpublished MA dissertation. The American University, Cairo.

Severin, W. J., and Tankard, J. W. (1992) Communication Theories: Origins, Methods and Uses in the Mass Media, 3rd edn, New York: Longman. (2001) Communication Theories: Origins, Methods and Uses in the Mass Media, 5th edn, New York: Longman.

Showman, M. (2002) *The History of the Egyptian Media*, in Arabic. Cairo: Dar Al-Arabi Linasher Wa Al-Tawzea.

Vatikiotis, P. (1991) *The History of Modern Egypt, from Mohamed Ali to Mubarak* (4th edn). London: Weidenfeld and Nicholson.

Zayani, M. (2008) The challenges and limits of universalist concepts: Problematizing public opinion and a mediated Arab public sphere. *Middle East Journal of Culture and Communication*, 79-60 ,1.

* * *

الفصل السادس

المشهد الإعلامي الليبي المتغير

مختار العريشي وجوليان ماثيوز

مقدمة

شهد العقد الأخير تغيرات مهمة في تقديم الخدمة الإخبارية حول العالم، فقد ازداد تدفُّق الأخبار بصورة مذهلة في هذه المرحلة، بينما غيَّرت التطورات التقنية المشهد الإعلامي، ومن هذه التطورات أن ظهور الإنترنت وفَّر منصة جديدة لمزودي الخدمة الإخبارية العريقين، وفتح مسارات جديدة أمام الجماهير للوصول إلى مزودي الأخبار الجدد، بما في ذلك الأفراد العاديون.

أدَّت رقمنة وسائل الإعلام الرئيسة، ومنها التلفاز، إلى زيادة حجم الأخبار المعروضة، وساعدت زيادة طاقة القنوات على (تفريخ) كثير من القنوات التلفازية الإخبارية، وأوجدت هذه التغيرات سوق أخبار أكثر تنافسية، ما جعل مؤسسات إخبارية كثيرة تواجه مشكلات في الحفاظ على قواعد عملائها بعد تعرُّضها إلى أزمات مالية، ونتيجة لهذه الأزمات والتغيرات، اضطرت صُحُف كثيرة إلى خفض العمالة، في حين لجأت محطات الإذاعة والتلفاز إلى ضغْط نشراتها الإخبارية في محاولة لخفض التكاليف، وأخذت مؤسسات إخبارية كثيرة تقدم خدماتها بوساطة الإنترنت، وقد أصبحت وسائل

الإعلام تتنافس فيما بينها على منصة الأخبار ذاتها، ولم تتوقف المنافسة عند هذا الحد، بل تأتي أيضًا من مزودي الخدمة الإخبارية الجدد، الذين يعملون فقط من خلال الإنترنت (Vyas et al., 2007).

أخذت هذه التغيرات تؤثر في المشهد الإخباري في ليبيا بعدما ظلت التغطية الإخبارية تعتمد بالكامل تقريبًا على خدمات الأخبار المحلية؛ لذا كانت التغطية الإخبارية تخلو من التنوع (Al-Asfar, 2002 ; Saleh, 2007) مع دخول البث الفضائي التلفازي إلى الساحة، أتيحت للمشاهد الليبي فرصة التعرف على الأخبار من العالم الخارجي من خلال الخدمات الإخبارية العالمية، التي كانت أقوى في مصادرها وموادها، وقدمت الأخبار من وجهات نظر مختلفة، وبإخراج ذي جودة عالية، وقد أثارت هذه الخدمة الجديدة شهية الشعب الليبي للأخبار، وبخاصة بين الشباب.

لكن ظهور محطات الأخبار خارج ليبيا لم يكن مُرحَّبًا به، وخصوصًا من الحكومة الليبية، ومن صناعة البث الليبي، التي رأت أن قناتي الجزيرة والعربية ستحرمانها حصتها من مشاهدي أخبارها المحلية، ولكن هل كانت هذه الصناعة ستصمد أمام هذا الهجوم الإخباري الخارجي؟ وما الخطوات التي قد تُقْدِم عليها لتحقيق ذلك؟ هذه الأسئلة تنتظر أجوبة عنها في هذا الفصل، حيث يتناول خلاصة دراسة عن جمهور التلفاز الليبي، تهدف إلى متابعة عادات استهلاك الأخبار بين الشباب، الذين يمثلون نسبة كبيرة من السكان. وهذا الفصل أيضًا يبحث في استهلاك الأخبار، وفي نظام الإعلام الليبي منذ عام 2009، ولا يعكس أيًّا من التغيرات السياسية الأخيرة التي حدثت في البلاد بعد الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي عام 2011. ويستقصي هذا الفصل أيضًا ما إن كانت زيادة مشاهدة محطات الأخبار العالمية مرتبطة بتراجع مشاهدة محطات التلفاز المحلية، وبنظرة الجمهور إلى جودة المحطات المحلية والخارجية؛ لتحديد سبب شعبية بعض المحطات، وعدم شعبية الأخرى.

المشهد الإخباري التلفازي الليبي

تاريخيًّا، شهد النظام الإعلامي الليبي تغيرات دراماتيكية منذ بدأت محطة تلفاز القوات الأمريكية البث عام 1956، ثم التطوير اللاحق للبرامج الإذاعية والتلفازية المحلية في ستينيات القرن الماضي. ويقدم بَثُّ الأخبار مثالًا على التحول الأخير؛ حيث كانت البرامج قبل ذلك محدودة العدد، ومُلزَمة بأسلوب تقديم متوارث، ومحتوى إخباري أُعِدَّ بطريقة تتجنب انتقاد سياسات الحكومة الداخلية والخارجية، وتراعي الهيمنة السياسية المتشددة في البلاد. ومواكبة للتحول الذي حدث في العالم العربي عمومًا، تحولت صناعة الإعلام الليبي حديثًا إلى التلفاز الرقمي الأرضي، والمحطات الفضائية، والإنترنت؛ ما زاد من طلب الجمهور الليبي على محطات التلفاز الفضائية بصورة خاصة؛ واستجابة لهذا الطلب، والتغييرات الاقتصادية والتقنية الواسعة، ساعد صُناع القرار على توسيع حرية الوصول إلى تقنية التقاط البث الفضائي التي كانت حِكرًا على النخبة والأغنياء.

وفي تسعينيات القرن الماضي، كان انتشار لاقطات الأقمار الاصطناعية حكرًا على النخبة أو طبقة الأغنياء القادرين على شرائها مع الأجهزة الإلكترونية المطلوبة لفك شفرة الإشارات، لكن انخفاض أسعار هذه اللواقط لاحقًا أدَّى إلى زيادة عدد المشتركين، وإلى تراجُع عدد مشاهدي المحطات المحلية، ونتيجة لذلك ارتفع عدد الليبيين الذين يستطيعون مشاهدة برامج تلفازية منوعة من قنوات حكومية وغير حكومية.

في البداية، اعتمدت قناة الجماهير الفضائية -على سبيل المثال- التي كانت مملوكة للحكومة على برامج تلفاز الجماهيرية الأرضي؛ بسبب قيود الميزانية، وكانت القناة تقدم خمس نشرات إخبارية يوميًّا، ونشرتي أخبار باللغتين الإنجليزية والفرنسية. وبصورة عامة، كانت التغطية الإخبارية تهتم بالشأن العالمي على حساب القضايا المحلية.

في المقابل، كانت قناة الليبية الفضائية قناة خاصة مملوكة لمجموعة **الغد** للخدمات الإعلامية، التي كان يدعمها سيف الإسلام القذافي، الذي كان مرشحًا لخلافة والده، وكانت هذه القناة الأولى في تقديم نشرات احترافية، وبرامج ترفيهية. ولأنها كسرت المحرمات المفروضة على مناقشة القضايا المتعلقة بالنظام الليبي، فقد واجهت معارضة شديدة من الدولة، ومن دوائر النفوذ داخل ليبيا، ومن الدول المجاورة، ومنها مصر، وقد اضطرت المحطة نتيجة لهذه الضغوط إلى البث من دول أخرى منها: الأردن، وبريطانيا (Cherian, 2011).

وانضمت قنوات فضائية أخرى إلى المشهد الإعلامي، إضافة إلى المذكورة أعلاه، بما فيها محطة مجانية تدعى **قناة ليبيا** المنوعة، التي كانت تبُث أخبارًا عن الأحداث المحلية والأنشطة الرياضية والثقافية، بما في ذلك الموسيقى العربية التراثية والمعاصرة، وبرامج للأطفال. ثم لحقت بها قناة **الهداية**، وهي قناة إسلامية كانت تقدم برامج بديلة تناقش الأحداث العالمية من وجهة نظر إسلامية بطريقة مشابهة لطريق قناة **التواصل** الدينية. إلى جانب هذه القنوات، كان تلفاز **البديل**، الذي كانت تملكه ما يسمى اللجان الثورية، يبُث برامج عن نظرية القذافي **الكتاب الأخضر**. أما تلفاز **النادي** فكان يبُث أخبارًا رياضية محلية وعالمية، منها قناة الجماهيرية الرياضية الأولى، أما القنوات الأخرى، ومنها **قناة الشبابية والقناة التعليمية**، فكانت تركز على اليافعين، مع تقديم برامج عن التقنيات الحديثة، والقنوات الثقافية، والبحوث والعلوم الحديثة؛ لتلبية احتياجات هؤلاء الشباب، وأما **قناة المتوسط** فكانت قناة غير حكومية مملوكة لمجموعة **الغد**، وكانت تبُث برامج اجتماعية وفكاهية، مع أن إشارتها حُجِبت منذ انطلاقها (Al-Tawil, 2010).

على المستوى العالمي، كان المواطنون الليبيون يشاهدون قناتي الجزيرة والعربية اللتين تبثان من خارج المنطقة.

فقناة الجزيرة المملوكة للحكومة القطرية غيَّرت المشهد الإعلامي العربي في أسلوب إعداد الأخبار والبرامج، وإخراجها، وتقديمها، وقد استعانت بمذيعين عملوا في قنوات تلفازية معروفة أو تدربوا فيها. وتعرضت القناة لانتقادات كثيرة من الحكومات العربية والإسلامية حتى الحكومات الغربية؛ بسبب تغطياتها الإخبارية. أما قناة العربية فتملكها وتمولها الحكومة السعودية، وهي تقول إنها تقدم أخبارها وتقاريرها بعيدًا عن الإثارة، فهي بذلك تقدِّم بديلًا (مسؤولاً) لقناة الجزيرة.

باختصار، لقد غيَّر استخدام القنوات الفضائية الإخبارية الجديدة وأثرها المشهد الإعلامي الليبي حتى سقوط النظام عام 2011، وأعاد رسم الخطوط بين النظام الليبي والمواطنين من جهة، ووسائل الإعلام من جهة أخرى. لقد حسَّنت القنوات الفضائية الجديدة حجم الأخبار وانتشارها، ووفَّرت للمُشاهِد الليبي وجهات نظر مختلفة بدلًا من إعلام اللون الواحد، فقد كان التقديم الجاذب للأخبار في قناتي الجزيرة والعربية مناقضًا للأسلوب المحلي القديم للتلفازات الأرضية، وقد بينت البحوث أن مشاهدة المحطات الليبية المحلية، ومنها **الجماهيرية**، قد تراجعت على مدى تسعينيات القرن العشرين وبداية القرن الحالي، في حين تزايد عدد مشاهدي القنوات العالمية، ومنها الجزيرة، وهذا ما يجعلنا نطرح السؤال: ما أكثر القنوات الإخبارية التي يشاهدها الجمهور الليبي؟ وما العوامل، بما في ذلك المصداقية وجودة المعلومات، التي تؤثر في اختيارات هذا الجمهور؟ (Wanta & Hu, 1994).

بحوث مشاهدة الأخبار

بُني البحث الذي يناقشه هذا الفصل على استبانة لطلاب الجامعات من عمر 17حتى 24 سنة، اختيروا من جامعة الفاتح في طرابلس، وهي أكبر الجامعات الليبية، وقد أجابوا عن الأسئلة بأنفسهم.

جرى استطلاع الرأي هذا في ديسمبر 2009 مع عينة من 400 طالب يمثلون عينة عشوائية طبقية من 14 كلية موزعة بحسب الجنس والكلية. وقد وُزِّعت الاستبانة[1] في الجامعات؛ إما من خلال الباحث وإما من خلال مساعده، واختير كل طالب في العينة عشوائيًّا من بين طلاب كل كلية. وقد سجَّل المسح البيانات الخاصة بمشاهدة المستجيبين لأنماط الأخبار وتصورهم للمصداقية المرتبطة بوسائل إعلام مختلفة، وقد انصب معظم التركيز على التلفاز بوصفه منصة إخبارية، ورأي المُشاهد في خدمات القنوات الإخبارية الفضائية:الجماهيرية، والليبية، والجزيرة، والعربية. وقد أشارت الدراسة إلى المصادر الجديدة الأكثر مشاهدة وموثوقية من الشباب المتعلم في ليبيا.[2]

أنماط مشاهدة الأخبار

طلبت الاستبانةُ إلى المستجيبين تحديد الخدمات الإخبارية المتلفزة التي يشاهدونها، وقد ذُكِرت هذه الخدمات بالاسم، مع مقياس من سبع إجابات (تمتد من لا أشاهدها أبدًا إلى أشاهدها يوميًّا)[3]، وقد ساعدت البيانات المتوافرة على إجراء مقارنات بين مشاهدة القنوات القديمة والحديثة، وأظهرت أن المشاهدة تتوزع على النحو الآتي:

مركز مجموعة الشرق الأوسط إم.بي.سي (67%)، والجزيرة (59.5%)، والشبابية (56.8%)، والعربية (50.2%)، والليبية (41%)، والجماهيرية (34%)، والحرة (5/16%)، وبي.بي.سي العربية (14.8%)، ووكالة التلفاز الأمريكية– آثار (13%)، وشبكة الأخبار العربية إي. بي. إن (9.8%)، وفرانس 24 العربية (7.5%)، وروسيا اليوم آر. بي. أيه (4.2%). وبهذه النسب، يبين المستجيبون خياراتهم للقنوات التلفازية من خلال مشاهداتهم المتكررة لمحطة إم.بي.سي الترفيهية الموجهة للنساء والشباب (Ghareeb, 2000 ; Al–Asfar, 2002 ; Jamal and Melkote, 2008)، وفيما يتعلق بقنوات

إخبارية بعينها، فقد أوضح المستجيبون تفضيلهم قناتي الجزيرة والعربية على حساب القناتين المحليتين؛ الليبية، والجماهيرية.

بدأ هذا التحليل لأنماط مشاهدة الأخبار في ليبيا بدراسة الفروق الديموقرافية، فظهر أن بعض الفروق ذات الدلالة الإحصائية ارتبطت بالجندر (النوع الاجتماعي)، وحجم العائلة، والكلية. وفيما يتعلق بالجندر، فقد ظهرت الفروق في مشاهدة محطات تلفاز بعينها، بما في ذلك الجزيرة، والإم. بي. سي، والحرة، والبي.بي.سي، والعربية، وآر.تي.آيه. بتفصيل أكثر، وجد أن الطالبات يشاهدن نشرات الأخبار أكثر من الطلاب من خلال قناة الجزيرة (68.5% مقابل 53%)، ومن خلال قناة الحرة (17.3% مقابل 15.9%)، ومن خلال قناة البي بي سي العربية (18.5% مقابل 12.1%). ووُجِد أيضًا أن طالبات الجامعة يشاهدن الأخبار أكثر من الطلاب من خلال قناة إم.بي.سي (74.1% مقابل 57.1%)، ومن خلال آر.بي. أيه (4.3% مقابل 4.2%). وجاءت هذه النتائج متطابقة مع دراسات سابقة قالت إن الذكور يشاهدون قناة الجزيرة أكثر من الإناث (Johnson & Fahmy 2005 ; Jamal & Melkote 2008). وبالمثل، فإن تفضيل قناة الإم. بي.سي فُسِّر بسبب البرامج التي تستهدف الإناث ضمن الفئة العمرية التي شملتها الدراسة.

بطريقة مشابهة، أظهر التحليل (باستخدام اختبار كروسكال واليس Kruskal H test–Wallis [1] أن الكلية التي كان يدرس فيها المستجيبون كانت ذات دلالة إحصائية في بعض الأحيان بخصوص تشكيل مشاهدة المستجيبين للقنوات الفضائية التي شملها الاستطلاع، حيث تبين أن طلاب كليات الدراسات الاجتماعية والآداب والقانون SSAL

(1) يستخدم اختبار كروسكال ووالس عندما تكون الدرجات على المتغير التابع ضمن مقياس تراتيبي، أو عندما تكون الدرجات على المتغير التابع ضمن مقياس نسبة أو مقياس مسافات ولكن لم يتحقق افتراض السواء أو التجانس في التباين.

ويفحص هذا الاختبار الفرضية الصفرية القائلة إن توزيع الدرجات في المجتمعات بالنسبة إلى كل مجموعة متطابق، والفرضية البديلة القائلة إنه يوجد على الأقل مجتمعان من المجتمعات يختلفان عن بعضهما من حيث الموقع.-المترجم.

كانوا أكثر مشاهدة للأخبار من طلاب كليات العلوم الطبيعية والتكنولوجيا NST وكليات الزراعة والطب والطب البيطري AVM، فكانت النسبة كالآتي (86% 57 ،SSAL% NST و56% AVM) لمشاهدة تلفاز الجماهيرية (الأرضي)، و(85% 82 ،SSAL% AVM و71% NST) لمشاهدي تلفاز الشبابية، و(87% 84 ،SSAL% NST و77% AVM) لمشاهدة إم. بي. سي، و(52% SSAL و51% AVM و43% NST) لمشاهدي التلفاز الإيراني ATA. وقد شاهد طلاب AVM أخبارًا أكثر عبر تلفاز الجماهيرية (78% 74 ،AVM% 68 ،SSAL% NST) ومن خلال تلفاز الليبية. ويبدو أن طلاب كليات الدراسات الاجتماعية لديهم أوقات فراغ لمتابعة الأخبار على القنوات المحلية والعالمية أكثر من طلاب الكليات الأخرى. ويضاف إلى ذلك أن اهتمام طلاب هذه الكليات بمواضيع البرامج قد يفسر سبب ارتفاع وقت المشاهدة لديهم أكثر من طلاب الدراسات العلمية.[4]

ما زاد من تباين الصورة هو وجود فرقين من الفروق الدالة فقط يتعلقان إحصائيًّا بحجم العائلة فيما يخص مشاهدة قناتي الجماهيرية (الأرضية) والبي. بي. سي (العربية)[5]، وقد وُجِد أن أفراد العائلات صغيرة الحجم (71%) يشاهدون الأخبار من خلال المحطات الأرضية أكثر من أفراد العائلات كبيرة الحجم (68%)، والأفراد الذين يعيشون وحدهم (67%). يضاف إلى ذلك أن والأفراد الذين يعيشون وحدهم، والذين يعيشون مع عائلات متوسطة الحجم شاهدوا نشرات أخبارال (بي. بي. سي العربية) أكثر من المجموعات العائلية الأخرى.

وعلى الرغم من الادعاء بأن قناة العربية تستطيع منافسة القنوات العالمية قبل قناة الجزيرة، إلا أن التحليل أظهر عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا بين المجموعات الديموقرافية، حيث كانت الإجابات والاتجاهات متشابهة فيما يخص هاتين القناتين.

واشتمل التحليل أيضًا على توصية المستجيبين وتأييدهم للقنوات التلفازية، ولهذه الغاية طبَّق التحليل العاملي[1] لمعرفة أي القنوات تحظى بأقوى تأييد من المستجيبين[6]. الجدول 1:6 يورد القنوات التلفازية الإخبارية لكل واحد من العوامل الأربعة (القنوات غير العربية، والمحطات المحلية، وقنوات التلفاز الإخبارية العربية، وقناة التسلية العربية) مع التشبعات المقابلة لها. وأظهر التحليل العاملي نتائج واضحة تجعل من السهل وضْع المستجيبين في فئات العائلات المحلية للقنوات التلفازية: مشاهدي القنوات التلفازية غير العربية، ومشاهدي القنوات الليبية المحلية، ومشاهدي القنوات العربية الإخبارية، ومشاهدي القنوات التلفازية الترفيهية. يضاف إلى ذلك أن درجات القيمة الذاتية[7] الكامنة أظهرت وجود معاملات ارتباط قوية بين القنوات غير العربية[8] والقنوات الإخبارية العربية[9]. مع ذلك، فقد حُمِّلت قناة إم. بي. سي على عامل منفصل خلافًا للافتراض من أنها قد تُحمَّل على العامل 3 (مع القنوات الإخبارية العربية). وعليه فإن هذه القنوات كانت مترابطة فيما يتعلق بتفكير المستجيبين. وإضافة إلى التأييد المعطي للبرامج، فقد استقصت الدراسة أيضًا الدوافع وراء مشاهدة الأخبار.

الدوافع وراء مشاهدة الأخبار

تشير الدراسات السابقة (انظر Henningham, 1982 ; Henke, 1985 ; Kayany and Yelsma, 2000 ; Al-Obaidi et al., 2004 ; Ofcom, 2007) إلى أن أفرادًا يتابعون وسائل الإعلام المختلفة لأسباب مختلفة، ويعطون مبررات لذلك.

---

(1) factor analysis التحليل العاملي أسلوب إحصائي متعدد المتغيرات، يهدف إلى تحديد الأبعاد أو العوامل Factors التي تساعد على وصف ظاهرة معقدة، عن طريق تحليل معاملات الارتباط البسيطة بين المتغيرات المختلفة الداخلة في وصف الظاهرة، وصولاً إلى تحديد عوامل محددة تكمن وراء طبيعة العلاقات الداخلية بين مجموعة المتغيرات في هذه الدراسة- المترجم.

الجدول 6: 1 التشبعات العاملية لمشاهدة الأخبار على القنوات التلفازية المختلفة:

القنوات التلفازية	المعدل				
	M	1	2	3	4
العامل 1: القنوات غير العربية	1.44				
تلفاز فرانس 24 (عربي)	1.28	0.758			
تلفاز ANN	1.44	0.718			
تلفاز بي. بي سي. (عربي)	1.60	0.694			
تلفاز روسيا اليوم (عربي)	1.23	0.658			
تلفاز الحرة	1.64	0.559			
العالم اليوم (عربي)	1.49	0.538			
العامل 2: المحطات المحلية	2.21				
تلفاز الليبية	2.27	0.790			
تلفاز الجماهيرية	2.20	0.781			
المحطة الأرضية	1.92	0.704			
تلفاز الشبابية	2.45	0.697			
العامل 3: قنوات التلفاز الإخبارية العربية	2.41				
قناة الجزيرة	2.47			0.860	
قناة العربية	2.35			0.836	
العامل 4: قنوات الترفيه	2.56				
قناة إم. بي. سي	2.56				
قيمة الجذر الكامن		3.39	1.96	1.54	1.06
نسبة التباين		26.08	15.04	11.82	8.18
معامل ثبات ألفا كرونباخ		0.76	0.74	0.74	0.74

ملحوظة: لقد قيست الفقرات بمقياس من ثلاث نقاط (1= أبدًا، و3= يوميًّا)، وطريقة استخراج البيانات تشمل: تحليل المكون الرئيس، وطريقة تدوير العامل تشمل طريقة تعظيم التباين Varimax (القيمة الذاتية= 1).

لقد أضيفت العوامل الدافعية التي ذكرناها سابقًا إلى هذا الاستطلاع لفهم الأسباب التي أثَّرت في اختيار المستجيبين لمصادر الأخبار، وقد طلب إليهم ذِكر هذه الأسباب على مقياس من أربع نقاط؛ من 1 غير مهم إطلاقًا إلى 4 مهم جدًّا)، موزعة على 13 سببًا دافعيًّا عامًّا[10] وردت في الاستطلاع.

جرى بعد ذلك إتمام تحليل عاملي لتحديد علاقات الارتباط بين هذه الأسباب، واستخراج عدد من المتغيرات العاملية لغايات التحليل البياني اللاحق متعدد المتغيرات[11]. ويظهر الجدول 2:6 نتائج التحليل الأخير في قوائم فقرات الدافعية مصنفة إلى ثلاث مجموعات.

طُبِّق تحليل المكون الرئيس بطريقة تدوير الفاريماكس على 13 فقرة دافعية عامة، ما أنتج حلًّا من أربعة عوامل، وهو ما فسَّر نسبة التباين العام التي بلغت 50.1%، حيث ضم العامل 1 المسمى المعلومات والاهتمام أربع فقرات (القيمة الذاتية= 2.43، ونسبة التباين= 20.2%). العامل 2، المسمى احتياجات الرقابة، وضم ثلاث فقرات (القيمة الذاتية= 1.5، ونسبة التباين= 12.3%). أما العامل 3 المسمى التسلية واللغة المشتركة، فشمل ثلاث فقرات أيضًا (القيمة الذاتية= 1.09، نسبة التباين= 9.1%). والعامل 4 سُمِّي أخرى، وشمل فقرة واحدة هي لأسباب أخرى (0.793) (القيمة الذاتية= 1، نسبة التباين= 8،5%). وقد استثنى العامل 4 لفشله في إحداث قيمة دالة إحصائيًّا إلى الحل العاملي، تُظهر النتائج السابقة أيضًا أن المستجيبين يدركون أن احتياجات المراقبة الأساسية والاحتياجات المعلوماتية والاهتمامات العامة تحسِّن قرارهم في مشاهدة الأخبار، كما أظهرت النتائج أيضًا النوايا المحددة من وراء مشاهدة الأخبار، وهذا ما يتوافق مع نتائج الدراسات السابقة. مثلًا، فسر طلاب السنة الأولى التسلية بالدافع الأساسي لمشاهدة الأخبار أكثر من طلاب السنة الرابعة، ما يعكس الاستنتاجات التي توصل إليها هوانج وكرم (Huang & Karam, 2007)، كما أن الرغبة في البقاء على اطلاع على آخر المستجدات، كما قال المستجيبون من كليات الدراسات الاجتماعية، كانت

مطابقة لدراسة روبن وهوانج (Robin & Huang, 1983) التي توصلت إلى أن بعض الطلاب يكتسبون عادة مشاهدة الأخبار بصورة روتينية ثم التمسك بها. إن نتائج استطلاع الرأي تُظهِر – في الأحوال كلها– أن الأخبار مهمة للمستجيبين لأغراض الرقابة والمعلومات، لكنها في الوقت ذاته مصدر للتسلية. أما حالات الرضا التي يسعى إليها المستجيبون من أخبار التلفاز، فجانب آخر من التحليل الذي سنتناوله الآن.

الجدول 2:6 عوامل دافعية لمشاهدة الأخبار:

الفقرات	العوامل			
	المتوسط الحسابي	1	2	3
العامل 1: المعلومات والاهتمام.	2.86			
معلومات عن الحياة اليومية، منها: السفر، والصحة، والتعليم.	3.46	0.731		
اهتمام شخصي.	3.20	0.659		
واجب مسؤولية للبقاء على اطلاع.	2.08	0.595		
لمعرفة وجهة نظر مختلفة من بلد/ بلدان أخرى.	2.73	0.486		
العامل 2: احتياجات الرقابة.	3.40			
لمعرفة ما يجري في البلاد.	3.61	0.669		
لمعرفة ما يدور في العالم.	3.41	0.662		
لأتمكن من تكوين رأي عن القضايا الراهنة.	3.17	0.556		
العامل3: التسلية والترفيه.	2.43			
لغايات التسلية.	2.12	0.748		
مجرد هواية.	1.97	0.664		
للمشاركة في نقاشات مع الأصدقاء والعائلة والزملاء.	3.21	0.467		
كرونباخ ألفا (درجة الثبات).	0.56	0.44	0.42	

ملحوظة: طريقة الاستخراج: تحليل المُكوِّن الرئيس؛ الطريقة التدويرية: فاريماكس مع محك مايرز (القيمة الذاتية > 1). المتوسط الحسابي = علامات الفقرة على مقياس من 4 نقاط (1= غير مهم إطلاقًا، و4= مهم جدًّا).

الإشباع المنشود من برامج التلفاز الإخبارية

لمعرفة دور الأخبار في حياة المشاهدين المنتظمين للبرامج الإخبارية، طلب الاستطلاع إلى المستجيبين ذِكر الأسباب وراء مشاهداتهم برامج إخبارية محددة على القنوات التلفازية، وأن يشرحوا (الإشباع) الذي يحصلون عليه منها. الجدول 3:6 يبين أسباب الإشباع الناجم عن مشاهدة نشرات الأخبار الآتية:

1. نشرة أخبار الجزيرة الساعة 18:00، 2. نشرة أخبار العربية الساعة 18:00، 3. نشرة أخبار الجماهيرية الساعة 21:30، و4. نشرة أخبار تلفاز الليبية.

تكشف النتائج في هذا الجدول أن المستجيبين يشتركون في الرأي بخصوص مشاهدة الأخبار من المحطات العربية، فقد قال معظم المستجيبين (أكثر من 80%) إنهم يشاهدون نشرة أخبار الساعة 18:00 على الجزيرة، مثلًا؛ لأنها توجز الأحداث الدائرة، وتبقيهم على اطلاع، وتعلمهم أشياء جديدة. كما وصفوا البرنامج الإخباري بأنه موضع ثقة، ويتفق مع وجهات نظرهم، ويعرض مواضيع مثيرة للنقاش. وذكرت أقلية فقط من المستجيبين أنهم يشاهدون هذه القناة؛ لأنها لا تخضع للرقابة. وبالمثل، كانت استجابة معظم المستجيبين إيجابية تجاه نشرة قناة العربية (أكثر من 75%) لأسباب مشابهة للتي ذكروها عن الجزيرة، وأظهروا اتفاقًا أقل على فكرة أن عدم خضوع البرنامج الإخباري للرقابة كان دافعًا لهم لمشاهدته.

وبالطريقة ذاتها، أبدى المستجيبون آراء متشابهة بخصوص العوامل التي تؤثر في مشاهداتهم للقناتين المحليتين، وكانوا متفقين مع معظم فقرات الاستطلاع الخاصة بنشرة أخبار تلفاز الليبية، وقالوا إنهم يقدِّرون البرنامج لتغطيته القضايا العالمية،

وقدرته على تقديم المعلومات التي تجعلهم يتابعون الأحداث المهمة. وقال عدد قليل منهم إنهم يشاهدون نشرة الأخبار هذه؛ لأنها لا تخضع للرقابة. أما الأسباب التي ذكروها لمشاهدة نشرة أخبار قناة الجماهيرية فكانت مشابهة للتي ذكروها عن تلفاز الليبية. واستقصت الدراسة أيضًا الفروق في تقييمات المستجيبين للمحطات التلفازية الإخبارية.

الجدول 3:6 الإشباع المرتبط بكل برنامج إخباري:

فقرات الإشباع	*1	*2	*3	*4
يعطي موجزًا لما يحدث حول العالم.	86.8	81	68.1	63.4
يتابع الأحداث والقضايا الراهنة.	86.0	81.5	67.9	68.0
أتعلم أداء أشياء لم أفعلها من قبل.	84.0	81.5	68.1	73.3
مصدر أخبار موثوق	83.5	82.8	64.9	64.4
يجعلني أكوِّن رأيًا عن القضايا اليومية المهمة.	83.5	76.7	74.2	77.6
يدعم موقفي من أشخاص آخرين.	82.3	78.9	73.4	67.5
يعطيني أشياء مهمة للحديث عنها.	81.9	82.3	68.1	68.4
لا أثق بالمعلومات التي توردها.	80.7	75.9	64.4	64.8
أستطيع نقل المعلومات إلى أشخاص آخرين.	73.7	66.8	61.2	55.9
مشاهدة أخبار من وجهات نظر مختلفة.	73.3	74.1	58.8	55.7
المذيعون يضيفون لمسة إنسانية على الأخبار.	75.7	75.9	56.4	46.2
المذيعون في هذه القناة أفضل من غيرهم.	70.7	65.1	51.3	40.8
أستطيع مقارنة أفكاري بما يقوله المعلقون.	64.2	63.8	60.1	55.1
غير مراقبة.	40.1	32.3	27.7	28.0

ملحوظة: النسب المئوية تشير إلى الذين اتفقوا بقوة أو اتفقوا مع كل فقرة. *1ـ الجزيرة (n=243)، 2ـ العربية (n=232)، 3ـ الليبية (n=188)، و4ـ الجماهيرية (n=247).

الفرق بين برامج الأخبار التلفازية في فقرات الدافعية

بعد حصْر الدوافع الباعثة على مشاهدة الأخبار، استعرض التحليل الفروق بين تقديرات المستجيبين للبرامج الإخبارية على قياسات إشباع محددة. الجدول 4:6 يبين متوسط الفروق بين فقرات الدافعية وبرامج الأخبار التلفازية، ولم تتوصل اختبارات بونفروني[1]، التي أُجريت وفق علامات هذه المتوسطات إلى وجود فروق دالَّة إحصائيًّا بين المحطتين المحليتين أو بين المحطتين العالميتين،[12] لكن الفروق ظهرت في فقرات الدافعية بين القنوات التلفازية الآتية: الجماهيرية والجزيرة، والجماهيرية والعربية، والليبية والجزيرة، والليبية والعربية.

وتُظهر النتائج أن القناتين المحليتين (الجماهيرية والليبية) والقناتين العالميتين (الجزيرة والعربية) تماثلت على مقياس الإشباع، إلا أن قناة الجزيرة حصلت في المقارنة اللاحقة على تقديرات أعلى على مقياسي إشباع - وهذا استنتاج يشير إلى أن المستجيبين يفضلون قناة الجزيرة على قناة العربية من حيث تقديم خدمة إخبارية عالية الجودة. يضاف إلى ذلك أن التقييم العام لقناة الجزيرة كان أعلى عند مقارنتها بالمحطتين (الجماهيرية والليبية). وجاء ترتيب قناة العربية أعلى أيضًا من المحطتين المحليتين، لكنها لم تتباين كثيرًا مع قناة الجماهيرية على أربعة قياسات إشباع (أتعلم أداء أشياء لم أفعلها من قبل، غير خاضعة للرقابة، أستطيع نقل المعلومات إلى أشخاص آخرين، تجعلني أكوِّن رأيًا عن القضايا اليومية المهمة)، وتماثلت مع قناة الليبية على أربعة قياسات (لا تخضع للرقابة، أستطيع نقل المعلومات إلى أشخاص آخرين، تجعلني أكوِّن رأيًا عن القضايا اليومية المهمة، أستطيع مقارنة أفكاري بما يقوله المعلقون).

---

(1) يُعدُّ اختبار بونفروني Bonferroni Test أحد الاختبارات الإحصائية التي تستخدم في المقارنات المتعددة بين المتوسطات لأكثر من مجموعتين ، وهو يشبه الى حد ما بقية الاختبارات من هذا النوع ويعطي نتائج مقاربة.

أخيرًا، تناول التحليلُ الإشباعَ الإخباري الذي يحصل عليه المستجيبون من مشاهدة نشرات الأخبار (الجزيرة في الساعة 18:00، العربية في الساعة 18:00، الجماهيرية في الساعة 21:30، الليبية في الساعة 22:00). وقد أظهرت المقارنة أن المستجيبين يحملون آراء متشابهة عن مشاهدة القنوات الإخبارية العربية. أما فيما يتعلق بنشرة أخبار قناة الجزيرة، فقد أعطت الأغلبية (أكثر من 80%) الأسباب الآتية: النشرة صادقة، وموثوقة، وقدَّمت معلومات عالية الجودة، ووجهات نظر مختلفة، ودعمت المعرفة عن قضايا مهمة، والتفاعل مع الآخرين، إلا أن أقلية فقط قالت إنهم يشاهدون نشرة الأخبار هذه لأنها لا تخضع للرقابة، وأعطى أغلبية المستجيبين (أكثر من 75%) أجوبة مشابهة لمشاهدة نشرة قناة العربية، ومنهم أقلية قالوا إنهم يشاهدونها «لأنها لا تخضع للرقابة».

الجدول 4:6 الفروق بين محطات التلفاز الإخبارية في فقرات الدافعية:

فقرات الإشباع	تي المحسوبة †1	تي المحسوبة †2	تي المحسوبة †3	تي المحسوبة †4	قيمة قيمة (ف) f value
يعطي المذيعون لمسة إنسانية للأخبار.	3.35^{a}	3.56^{b}	4.10^{ab}	4.00^{ab}	***26.25
المذيعون في هذه القناة أفضل من غيرهم.	3.18	3.45^{b}	4.05^{ab}	3.81^{ab}	***24.43
تتابع الأحداث والقضايا الراهنة.	3.77^{a}	3.82^{b}	4.32^{ab}	4.14^{ab}	***17.61
تلخص ما يحدث حول العالم.	3.77^{a}	3.77^{b}	4.32^{ab}	4.14^{ab}	***17.14
مصدر إخباري موثوق.	3.80^{a}	3.82^{b}	4.29^{ab}	4.19^{ab}	***15.89
لا أثق بالمعلومات التي يعطونها.	3.77^{a}	3.76^{b}	4.24^{ab}	4.02^{ab}	***13.24
تعطيني أشياء مثيرة للحديث عنها.	3.70^{a}	3.72^{b}	4.13^{ab}	4.07^{ab}	***12.41

لمشاهدة الأخبار من وجهات نظر مختلفة.	3.60^{a}	3.62^{b}	3.98^{ab}	3.93^{ab}	***9.26
أتعلم فعل أشياء لم أفعلها من قبل.	3.94^{a}	3.78^{b}	4.24^{ab}	4.12^{b}	***8.27
لا تخضع للرقابة.	2.96^{a}	3.03^{b}	3.41^{ab}	3.15	***6.85
تدعم رأيي في الأشخاص الآخرين.	3.77^{a}	3.85^{b}	4.09^{abc}	4.04^{abc}	***6.54
أستطيع نقل المعلومات إلى أشخاص آخرين.	3.49^{a}	3.57^{b}	3.85^{ab}	3.75	**5.45
أستطيع مقارنة رأيي بما يقوله المعلقون.	3.49^{a}	3.56^{b}	3.77^{a}	3.76^{ab}	**4.44
تجعلني أكوِّن رأيًا عن القضايا المهمة.	4.02^{a}	3.98^{b}	4.24^{abc}	4.02^{c}	*3.18

ملحوظة: المتوسطات برموز دلالية علوية غير مشتركة تختلف إحصائيًّا عند مستوى 005%، والدرجات تتراوح بين5ـ1.

القيمة الإحصائية *$p< 0.05$, **$p< 0.01$, ***$p< 0.001$

1† تلفاز الجماهيرية 2† 247 =n. تلفاز الليبية 3† 188 =n. قناة الجزيرة 4† 243 =n. قناة العربية (n= 232).

وأعطى المستجيبون آراء متقاربة عن مشاهدة القنوات العربية، وقد اتفقوا إلى حد كبير على معظم الفقرات، وقدموا آراء متقاربة عن مشاهدة القنوات العربية (70% تقريبًا)، عندما فصلوا أسباب مشاهدة أخبار الساعة 22:00 على قناة الليبية، وكانوا أكثر اتفاقًا على ما يأتي بترتيب تنازلي: ساعدت المحطة على تشكيل الآراء، ودعْم وجهات النظر بخصوص بعض القضايا، وتقديم أشياء مثيرة للاهتمام للحديث عنها، وتلخيص ما يجري في العالم من أحداث، وتعليم كيفية فعْل الأشياء. أما الاتفاق الأقل فقد كان في فقرة (لا تخضع للرقابة)، إضافة إلى كل ما سبق، فقد أثبت التحليل أن

المستجيبين أعطوا أسبابًا متماثلة لمشاهدة أخبار قناة الجماهيرية في الساعة 21:35، مثلما كان الحال في مستويات الاتفاق بخصوص قناة الليبية (70% تقريبًا).

الدوافع وراء مشاهدة برامج أخبار تلفازية معينة

تناول التحليل المتغيرات المحددة وراء مشاهداتهم للقنوات الإخبارية الأربع، وقد أُجري تحليل انحدار متعدد الخطوات استُخدمت فيه متغيرات مستقلة عدة (بما في ذلك عوامل الدافعية) بصفتها متغيرات تخمينية لفهم واستشراف أثر المتغيرات المختلفة لمشاهدة قناة تلفازية معينة. الجدول 5:6 يُورِد مجموعة العوامل التخمينية لكل قناة إخبارية، ونتائج التحليل متعدد الخطوات، وتُظهِر النتائجُ الدليلَ على الأسباب المختلفة لمشاهدة المستجيبين لكل واحدة من القنوات التلفازية الأربع، وقد ارتبطت مشاهدة القنوات التلفازية المحلية –ومنها: الجماهيرية، والليبية إلى حد كبير – بمشاهدة وسائل الإعلام المحلية الأخرى. أما فيما يتعلق بقناة الليبية، فقد ذكر المستجيبون المتغيرات الآتية ضمن أهم الأسباب التي دعتهم إلى مشاهدتها: التسلية، والرياضة، وكفاية مقدِّمي البرامج الإخبارية، لكن المتغيرات الأخيرة لم تكن مرتبطة بأسباب مشاهدة قناة الجماهيرية، بينما فسرت مشاهدة المحطات التلفازية العالمية من خلال مشاهدة المستجيبين للمحطتين العربيتين، وكفاية مقدمي الأخبار، وارتبطت سلبًا بالاعتماد على التداول الشفوي للمعلومات. وبرزت الثقة والاهتمام بالرياضة بوصفهما أحد الأسباب المهمة لمشاهدة قناة الجزيرة. والأكثر من هذا أن الدراسة تناولت أيضًا أهمية تصوُّر المستجيبين لمصداقية هذه البرامج الإخبارية.

الجدول 5:6 نماذج المربعات الصغرى لتخمين مشاهدة قنوات تلفازية معينة:

الفقرات	تلفاز الجماهيرية	تلفاز الليبية	تلفاز الجزيرة	تلفاز العربية
مصداقية مصدر الخبر	0.19**			

مشاهدة الأخبار من منظور مختلف	*0.12			
الأخبار من القنوات الليبية	***0.24	***0.25		
الأخبار من الإذاعة المحلية	*0.13			
أخبار المشاهير (قضية مهمة)	_0.17	*_0.15		
الأخبار من المجلات المحلية	*0.15			
الحديث مع الأصدقاء	*0.15			
تكوين رأي عن القضايا اليومية المهمة	*0.16	**0.20		
مقدمو الأخبار أفضل		*0.16	*0.13	*0.15
التسلية (قضية مهمة)		**0.19		
أخبار (الرياضة قضية اهتمام)		*0.15	*0.13	
الأخبار من القنوات العربية			***0.37	***0.35
النقل الشفوي			*_0.12	*_0.16
الثقة بالأخبار			**0.17	
تفسير التباين	0.26	0.28	0.26	0.17
	0.29	0.30	0.27	0.18

ملحوظة: الانحدار المتدرج: *p< 0.05, **p< 0.01, ***p< 0.001. وقد جرى توزيع الدرجات وعكسها من n= يوميًّا إلى 1 = لا أستخدم.

العلامات الإيجابية أظهرت مشاهدة/استخدامًا أكثر لهذه القنوات، في حين أظهرت العلامات السلبية استخدامًا أقل.

المصداقية ومشاهدة الأخبار

تعدُّ آراء الأفراد في مصداقية وموثوقية البرامج الإخبارية مهمة للمشاهدة، وقد أظهرت الدراسات السابقة أن هذه التقييمات والآراء (Tsfati, 2003) تُثري نقاشات الأفراد لهذه الأخبار عند الاجتماع بآخرين (Uslaner, 2002 ; Gunter, 2005)، وعليه؛ تؤثر في خيارات المشاهدة. ولفهم كيف حكم المستجيبين على صِدْق التغطية الإخبارية، قارَنَ التحليلُ بين تقديرات الصدق الخاصة بالقنوات التلفازية الأربع.[13] وبصورة عامة،

أظهرت النتائج فروقًا كبيرة بين ملفات صدق المحطات الإخبارية العربية والمحطات المحلية، وجاءت النتائج متوافقة مع الدراسات السابقة،[14] وقد حظيت القنوات الفضائية العربية بتقدير أكبر حتى من المحطات الفضائية المحلية من حيث المصداقية (انظر الجدول 6:6).

يؤكد التباينُ الظاهرُ بين قيمة المصداقية الممنوحة للمحطات الفضائية العالمية، النتائجَ السابقةَ التي أشارت إلى أن المحطات العالمية توجد تصورات مختلفة بين المشاهدين أكثر من المحطات المحلية (Choi et al., 2006). وتظهر النتائج بالتحديد أن المحطات الفضائية العربية تتمتع بمصداقية أكبر من المحطات التلفازية المحلية في عدد كبير من فقرات الاستطلاع، على الرغم من اتفاق المستجيبين على تشابُه المحطات في موضوع المصداقية. ومع ذلك، فإن المحطتين الفضائيتين العربيتين لم تحصلا على الشعبية ذاتها؛ حيث رأى المستجيبون أن قناة الجزيرة -مثلًا- تتمتع بمصداقية أفضل.

الجدول 6:6 علامات المصداقية الإجمالية:

القنوات التلفازية	الوسيط	الانحراف المعياري	المدى الممكن	العدد
مؤشر مصداقية قناة الجزيرة	3.90	1.34	5_1	398
مؤشر مصداقية قناة العربية	3.71	1.33	5_1	398
مؤشر مصداقية قناة الليبية	3.38	1.39	5_1	396
مؤشر مصداقية قناة الجماهيرية	3.18	1.49	5_1	400
ملاحظة: العلامات تعني مستويات أعلى للحكم على المصداقية.				

أظهرت المقارنات اللاحقة لمؤشرات المصداقية لمختلف القنوات التلفازية الإخبارية[15] فروقًا ذات دلالة إحصائية بين هذه القنوات. وقال المستجيبون إن القنوات التلفازية العربية تقدم تغطية موضوعية أكثر من المحطتين المحليتين،

ما يعني أنهم يرون أن الأخيرتين أقل مصداقية وأقل ارتباطًا بحياتهم، وكان تقدير المستجيبين لتغطية قناة الجزيرة الإخبارية، أنها «تروي القصة كاملة» أكثر من المحطتين المحليتين، وهذا اشتقاق مطابق لاستنتاجات فهمي وجونسون. [16] Fahmy & Johnson, 2007 وأعطى المستجيبون رأيًا إيجابيًّا لقناتي الجزيرة والعربية بخصوص المراسلين المدرَّبين جيدًا.[17] يضاف إلى ذلك أن الدراسة توصلت أيضًا إلى وجود فروق ظاهرة بين آراء المستجيبين بخصوص المحطتين المحليتين أيضًا، حيث ذكر المستجيبون أن تغطية تلفاز الليبية أكثر مصداقية، وهي تفصل الرأي عن الخبر، على العكس من قناة الجماهيرية.

النقاش والخلاصة

لقد أوضح هذا الفصل أن ظهور قنوات التلفاز الفضائية العربية يُعدُّ تطورًا سياقيًّا مهمًّا لفهم متابعة الشباب الليبي للأخبار. ونظرًا إلى أن خلاصات البحوث السابقة (Ghareeb, 2000 ; Al–Asfar, 2002 ; Harb and Bessaiso, 2006 ; Miladi, 2006) قد أظهرت الأهمية المتواصلة لهذه القنوات على المشهد الإعلامي العربي عمومًا، فإن هذا الفصل حاول معرفة مكانة هذه المحطات في أنماط مشاهدة الأخبار بين عينة من الشباب الليبي، وقد بُنِيَ هذا الفصل على مشروع بحث استطلاعي، وأظهر كيف يتابع الشباب الأخبار من القنوات العربية أكثر من المحلية، واستعرض دوافع المستجيبين لتفسير هذه الأنماط.

ومثلما بيَّنت الدراسات السابقة، التي أجريت في ليبيا وأماكن أخرى من العالم العربي، ومثلما أثبت هذا الفصل، فإن متابعي الأخبار يشاهدون القنوات التلفازية الإخبارية لتلبية مجموعة احتياجات مختلفة (احتياجات مراقبة، واحتياجات معلومات، واحتياجات إشباع اهتماماتهم العامة). وقد عرفنا من نتائج الدراسة أن خيارات المشاهدة كانت مطابقة لخبرات المستجيبين السابقة في المشاهدة، وآرائهم الإيجابية

عن تلك القناة التلفازية. وأظهرت الدراسة أن المشاهدة السابقة للقنوات التلفازية المحلية إلى جانب فكرة أن هذه القنوات تعكس آراء الليبيين واهتماماتهم أثَّرت في اختيار المستجيبين في مشاهدة المحطات المحلية، وقد أثرت المشاهدة السابقة للمحطات العربية المرتبطة بتفضيل الأخبار الواقعية على الأخبار المسلية، في اختيار المحطات التلفازية العربية. وبالمثل، أثرت الانطباعات عن جودة إنتاج البرنامج الإخباري في خيار مشاهدة القنوات التلفازية المختلفة، فعلى خلاف المحطات المحلية الأخرى، حظيت قناة الليبية بمرتبة المحطة المحلية الأفضل بسبب جودة أخبارها، وهذا ما قد يفسر كيف غيَّرت هذا القناة آراء الشباب الليبي عن قيمة الإنتاج الإعلامي المحلي، وبالتأكيد أن وجودها ربما كان مساعدًا على خفْض الثقة، ومشاهدة المحطات القديمة الأخرى، وفي الوقت ذاته زيادة مشاهدة المحطات الأخرى، ومنها قناة الجزيرة.

الأهم من ذلك أن البحث أكد استنتاجات بحوث أخرى قالت إن الليبيين، كغيرهم من المشاهدين العرب الآخرين، يجدون ملاذًا في مشاهدة الأخبار على القنوات الفضائية العربية، وإن جودة البرنامج ومصداقيته هما ما يُفسِّران خياراتهم في المشاهدة. إن التصورات الخاصة بجودة البرنامج والمهنية والفائدة هي التي جعلت المستجيبين يعطون قناتي الجزيرة والعربية الفضائيتين تقديرًا أعلى من القنوات الليبية المحلية.

وأظهر استطلاع الرأي أن المستجيبين يعتقدون أن القناتين الفضائيتين أكثر مصداقية من محطات التلفاز المحلية، وهذا ما يعضد نتائج بحوث سابقة قالت إن قنوات التلفاز الفضائية العربية تجتذب مشاهدين متنوعين على العكس من وسائل الإعلام المحلية. إضافة إلى ذلك، فإن المستجيبين قالوا إن قناة الجزيرة الفضائية أكثر مصداقية من قناة العربية، ما يؤكد نتائج استطلاع رأي آخر قالت إن قناة الجزيرة تحظى بأعلى نسبة مشاهدة، وإنها من أكثر المصادر الإخبارية العربية موثوقية.

الخلاصة هي أن ما سبق يؤكد أهمية مصداقية المصادر الإخبارية فيما يتعلق بمستهلكي الأخبار، فقد وضعها المستجيبون في المرتبة الأولى من الأهمية، إضافة إلى أثر الجودة في تشكيل علاقاتهم بمصادر الأخبار المختلفة المتوافرة لهم، وبذلك ترتبط سمعة المصدر الإخباري بالمصداقية الشخصية لمشاهدي الأخبار أنفسهم، من حيث معرفتهم وفهمهم الأحداث البارزة. هذه الملاحظة توفر طريقة قوية ودقيقة لتقييم أهمية مصداقية المصدر الإخباري في متابعة الأخبار-، لدرجة أن الأفراد يستخدمون هذه المصادر لتشكيل هواياتهم، كما تبرز بشدة في تفاعلاتهم وأحاديثهم مع الآخرين.

أخيرًا، منذ إجراء هذا البحث، حدثت تطورات جذرية في المجتمع الليبي بعد الإطاحة بنظام القذافي بعد 42 عامًا من الحكم؛ لذا قد تُثار أسئلة عن قيمة هذا البحث وثباته بعد هذه التطورات السياسية كلها. هذه أسئلة محقة، فالوضع في ليبيا لم يستقر بَعْدُ. ولكن، على افتراض أن الوضع عاد إلى طبيعته، واستمرت قنوات التلفاز في العمل والتوسع كما في السابق، وهذا واضح من اختفاء محطات تلفازية، أو تغيير أسماء بعضها، وظهور محطات إذاعية وتلفازية وصحف جديدة ذات توجهات واهتمامات مختلفة، فإن الدروس المستفادة من هذا البحث عن شهية الشعب الليبي لمتابعة الأخبار، سوف تساعدنا على فهْم أثر ذلك، فيما يتعلق بمزودي الخدمات الإعلامية في المستقبل.

الهوامش

5. لقد صُمم استطلاع الرأي إلى أجزاء عِدّة طرحت أسئلة عن الأهمية المُعطاة لمواضع الأخبار وعادات مشاهدة الأخبار ورأي المُستجيبين في عدد من المحطات التلفازية وتفاصيل شخصية. تركز الاستطلاع على استخدام محطات التلفزة الجديدة- قناة الجزيرة وقناة العربية- ومحطتين محليتين- الجماهيرية والليبية. وقد طُلب إلى المشاركين في الاستطلاع أن يبيّنوا كيفية استخدامهم لمصادر الأخبار المختلفة ومدى مشاهدتهم لوسائل الإعلام المختلفة والأسباب التي تجعلهم يفضلون قناة تلفازية على أخرى.
6. كان أكثر من نصف العينة الأخيرة من الإناث (58٪) وأقل من النصف من الذكور (42٪). كان متوسط عمر العينة 21 سنة، وعاش اثنان من بين ثلاثة في عائلات متوسطة الحجم و 5، 30٪ في عائلات كبيرة الحجم، ونحو 3 من بين أربعة مستجيبين (74٪) عاشوا في عائلات ذات دخل منخفض 800 دولار شهريًّا) وواحد من كل 8 (12٪) من الطبقة الوسطى (801–1600 دولار شهريًّا).
7. بعد احتساب توزيع التكرارات الأولية، جرى تقليص هذا المقياس إلى مقياس من ثلاث نقاط (مع عكس إعطاء العلامات) من خلال جمع «يوميًّا» من 4–6 أيام في الأسبوع لتصبح يوميًّا (3) ودمج «1--3» أيام في الأسبوع « وأقل من مرة في الأسبوع» لتصبح «أحيانًا» (2) مع الإبقاء على «أبدًا» عند 1. لقد ساعد اختصار المقياس على إحداث توازن في توزيع الإجابات من خلال خيارات التكرار وتجنُّب استخدام البيانات المستمدة من خانات ذات أحجام صغيرة.

8. جرى تجميع متغير الكليات في ثلاث كليات: 1 – كليات العلوم الاجتماعية والفنون والآداب، بما في ذلك كليات الفنون والإعلام والتربية واللغات والتربية البدنية والاقتصاد والعلوم السياسية، و2 – كليات العلوم الطبيعية والتكنولوجيا، بما في ذلك الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، 3 – كليات الزراعة والبيطرة والطب.
9. العائلة صغيرة الحجم تعني التي يكون عددها أقل من أربعة أفراد، و العائلة متوسطة الحجم تعني التي يكون عددها أ من 4–8 أفراد، والعائلة كبيرة الحجم تعني التي يكون عددها أكثر من 8 أفراد.
10. كانت معايير التحويل إلى عوامل أ– أدنى تشبيع أولي ب– جذر عاملي1 و ج– كل فقرة تحميلها. جرى احتساب علامات المتوسطات الحسابية لكل عامل ناتج من البيانات. أظهر ترتيب المتوسط أن أكثر محطات التلفزة مشاهدة كانت قنوات التسلية العربية، وجاء بعدها القنوات العربية والمحلية وغير العربية على التوالي. جرى اختبار الثبات الداخلي للعوامل على معامل الثبات كرونباخ ألفا (0,75)، واختبار بارتليت لتجانس التباينات (1،240 ,75)، وكانت قيمة مقياس كايزر– مير– أولكن Kaiser–Meyer–Olkin لكفاية حجم العينة المأخوذة 0,75، 0,01> p.
11. كان الاتساق الداخلي لهذا المقياس عاليًا– كرونباخ ألفا = 0,75.
12. كان هذا هو الوضع على الرغم من وجود علاقة ارتباط قوية، لدرجة أن قناة ANN News؛ القناة الإخبارية العربية التي تبث من سوريا، عرضت مع المحطات غير العربية.
13. بعلامات مقياس الثبات نفسها، كونباخ ألفا = 0,75.
14. أخذت هذه من دراسات ذات علاقة (Rubin&Perse، 1987، Marghalani et al.، 1998، Jamal&Melkote، 2008).
15. بهذه الطريقة، كانت معايير التحويل إلى عوامل: جذر العامل، أدنى تشبيع أولي، كل فقرة جرى تحميلها. كما استخدمت إحصائيات أخرى؛ مثلاً

جرى اختبار صدق القياس باستخدام اختبار كرونباخ ألفا للثبات (0,63) وطُبِّق المزيد من الاختبارات باستخدام اختبار بارتليت لتجانس التباينات] (490, 428) (p.<0,000)[، ثم قيمة مقياس كايزر- مير- أولكن التي بلغت 0,704 (p<0,000) التي أشارت إلى أن البيانات كانت مناسبة للتحليل العاملي. باحثون قالوا إن قيمة أعلى من 0,60 تُعدُّ مقبولة.

16. يبيّن الجدول أن تحليل التباين أظهر عددًا من الفروق الدالة إحصائيًّا في التقييمات. تستخدم اختبارات بونفيري على هذه المتوسطات الحسابية.
17. كانت مؤشرات الصدق على اختبارات كرونباخ ألفا للتغطية الإخبارية لكل من قناة الجماهيرية والليبية والجزيرة والعربية: 0,78، 0,75، 0,70، 0,72 على التوالي.
18. وجد جمال (2009) أن الجزيرة مفضلة لدى مزيد من المشاهدين العرب أكثر من أي محطة أخرى، ووجد الأصفر (2002) أن الجزيرة هي الأكثر شعبية لدى المشاهدين الليبيين والأكثر مصداقية.
19. جرى تطبيق تحليل الفقرات من النوع ثنائي القطب باستخدام اختبار قياسات تحليل التباين- أنوفا.
20. لقد أشاروا إلى أن الجزيرة تدير العملية الإخبارية بنجاح؛ بحيث تفصل الحقائق عن الآراء، وتقدم تغطية دقيقة وشاملة أفضل من قناة العربية وبقية خدمات الأخبار الأخرى.
21. تتفق هذه النتائج مع نتائج بحوث سابقة قالت إن المواقف من مصداقية الأخبار يمكن أن تتأثر بمحتوى التقارير الإخبارية، وحتى بالمنصات التي تقدِّم هذه التقارير.

* * *

المراجع

Abdel Rahman, H. (1998) Uses and gratifications of satellite TV in Egypt. *Transnational Broadcasting Studies*, (1). Available at: www.tbsjournal.com/Archives/Fall98/Documents1/Uses/uses_table.html.

Al-Asfar, M. (2002) Direct satellite broadcasting its impact on the audiences for local television channels in Tripoli Libya. Unpublished PhD thesis. University of Manchester, UK.

Allan, S. (2006). *Online News: Journalism and the Internet*. Maidenhead: Open University Press.

Al-Obaidi, J. A., Lamb-Williams, C. and Mordas, V. (2004). The king of all mediums: A field study of college students use of mediums for news. *International Journal of Instructional Media*, 31(3), 23956-.

Al-Shaqsi, O. S. (2000). The influence of satellite and terrestrial television viewing on young adults in Oman: Uses, gratifications and cultivation. Unpublished PhD thesis. University of Wales Cardiff, Wales.

Al-Tawil, K. (31 December 2010) TV channel linked to Al-Qadhafi's son accuse Libyan intelligence of jamming it. *Al-Hayah Online*. Available at: www.biyokulule.com/view_content.php?articleid=3184. (accessed 4 March 2013).

Althaus, S., and Tewksbury, D. (2000) Patterns of internet and traditional news media use in a networked community. *Political Communication*, 17, 21- 45.

Austin, E., and Dong, Q. (1994) Source v. content effects of judgments of news believability. *Journalism Quarterly*, 71(4), 97383-.

Auter, P., Arafa, M. and Al-Jaber, K. (2005). Identifying with Arabic journalists: How Al-Jazeera tapped parasocial interaction gratifications in the Arab world. *International Communication Gazette*, 67(2), 189204-.

Ayish, M. (2004a) News credibility during the 2003 Iraq War: A survey of UAE Students. In R. D. Berenger (ed.), *Global Media Go to War: Role of News and Entertainment Media during the 2003 Iraq War*. University of Michigan: Marquette Books, pp. 3212004) — .32-b) News credibility during the Iraq War: A survey of UAE students.*Transnational Broadcasting Studies*, 12 (Spring). Available at: www.tbsjournal. com/ayish.htm.

Barker, C. (1999) *Television, Globalization and Cultural Identities.* Buckingham: Open University Press.

Brace, N., Kemp, R. and Snelgar, R. (2009) *SPSS for Psychologists*, 4th edn. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Cherian, V. (2011) *Controversial Libyan TV Station Heads to London.* Available at: www.digitalproductionme.com/article-1253-controversial_libyan_tv_station_ heads_to_london/ (accessed 12 January 2011).

Choi, J., Watt, J. and Lynch, M. (2006) Perceptions of news credibility about the war in Iraq: Why war opponents perceived the Internet as the most credible medium. *Journal of Computer-Mediate Communication*, 12(1), 20929-.

El-Nawawy, M., and Iskander, A. (2002). Al-*Jazeera: How the Free Arab News Network Scooped the World and Changed the Middle East.* Boulder, CO: Westview Press.

El-Zilitni, A. (1981) Mass media for literacy in Libya: A feasibility study. Unpublished PhD thesis. University of Ohio State, OH.

Fahmy, S., and Johnson, T. J. (2007) Show the truth and let the audience decide: A web-based survey showing support among viewers of Al-Jazeera for use of graphic imagery. *Journal of Broadcasting and Electronic Media*, 51(2), 24564-.

Fandy, M. (2007) *(UN) Civil War of Words: Media and Politics in the Arab World.* London: Praeger.

Gaziano, C., and McGrath, K. (1986). Measuring the concept of credibility. *Journalism Quarterly*, 63(3), 45162-.

Gentzkow, M., and Shapiro, J. (2004) Media, education and anti-Americanism in the Muslim world. *The Journal of Economic Perspectives*, 18(3), 11733-.

Ghareeb, E. (2000) New media and the information revolution in the Arab world: An assessment. *The Middle East Journal*, 54(3), 395418-.

Greenberg, B. S. (1966) Media use and believability: Some multiple correlates. *Journalism Quarterly*, 43(4), 66770-.

Gunter, B. (2005). Trust in the news on television. *Aslib Proceedings: New Information Perspectives*, 57(5), 38497-.

Gunter, B., Campbell, V., Touri, M. and Gibson, R. (2009) Blogs, news and credibility. *Aslib Proceedings: New Information Perspectives*, 61(2), 185204-.

Harb, Z., and Bessaiso, E. (2006) British Arab Muslim audiences and television after September 11. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 32(6), 106376..

Henke, L. (1985) Perceptions and use of news media by college students.*Journal of Broadcasting and Electronic Media*, 29(4), 4316..

Henningham, J. (1982) How TV news meets people's needs. *Journal of Sociology*, 18(3), 41727..

Huang, E. (2009) The causes of youths' low news consumption and strategies for making youths happy news consumers. *Convergence: The International Journal of Research into New Media Technologies*, 15(1), 10522..

IREX (2006) *Media Sustainability Index 2005: The Development of Sustainable Independent Media in the Middle East and North Africa.* Available at: www.irex.org/programmes/MSI_MENA/2006/MSIMENA06_Libya.asp (accessed 24 March 2009).

Jamal, A. (2009) Media culture as counter-hegemonic strategy: The communicative action of the Arab minority in Israel. *Media, Culture and Society*, 31(4), 559-77.

Jamal, A., and Melkote, S. (2008) Viewing and avoidance of the Al-Jazeera satellite television channel in Kuwait: A uses and gratifications perspective. *Asian Journal of Communication*, 18(1), 115..

Johnson, T. J., and Fahmy, S. S. (2005) The CNN of the Arab world or a shill for terrorists? How support for press freedom and political ideology predict credibility of Al-Jazeera among its audience. The Annual Meeting of the International Communication Association, Sheraton New York, NY.

Karam, I. (2007a) Arab satellite broadcasting, identity and Arab youth. Unpublished PhD thesis. City University London, UK.

(2007b) Satellite television: A breathing space for Arab youth? In N. Sakr (ed.), *Arab Media and Political Renewal: Community, Legitimacy and Public Life.* London: I.B. Tauris and Co Ltd, pp. 8095..

Kayany, J., and Yelsma, P. (2000) Displacement effects of online media in the socio-technical contexts of households. *Journal of Broadcasting and Electronic Media*, 44(2), 21529..

Lynch, M. (2006) *Voices of the New Arab Public: Iraq, Al-Jazeera, and Middle East Politics Today.* New York: Columbia University Press.

Marghalani, K., Palmgreen, P., and Boyd, D. (1998) The utilization of direct satellite broadcasting (DBS) in Saudi Arabia. *Journal of Broadcasting and Electronic Media*, 42(3), 297314-.

Markham, D. (1968) The dimensions of source credibility of television newscasters. *Journal of Communication*, 18(1), 5764-.

Mellor, N. (2007) *Modern Arab Journalism: Problems and Prospects*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Menassat (2011) *State of the Media*. Available at: www.menassat.com/?q=en/media-landscape/state-media-7 (accessed on 28 June2011).

Miladi, N. (2006) Satellite TV news and the Arab diaspora in Britain: Comparing Al-Jazeera, the BBC and CNN. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 32(6), 94760-.

Ofcom (2007a) *Annexes to New News, Future News Research and Evidence Base*. Available at: http://bit.ly/alKj93 (accessed on 24 August 2009).

(2007b) *New News, Future News: The Challenges for Television News after the Digital Switch-Over*. Available at: http://bit.ly/aYxH9d (accessed on 11 February 2010).

Reporters without Borders (13 February 2008) *Annual Report 2008 - Libya*. Available at: www.unhcr.org/refworld/docid/47b418d82c.html (accessed on 24 April 2009).

Rubin, A. M. (1983) Television uses and gratifications: The interactions of viewing patterns and motivations. *Journal of Broadcasting*, 27(1), 3751-.

Rubin, A. M., & Perse, E. M. (1987). Audience activity and television news gratifications. Communication Research. 14(1): 5884-

Rubin, R. B., Palmgreen, P. and Sypher, H. E. (eds) (1994) *Communication Research Measures. A Sourcebook*. New York London: The Guilford Press.

Rugh, W. A. (1979) *The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World*. New York: Syracuse University Press.

(2004) *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics*. London: Praeger.

Sakr, N. (2001) *Satellite Realms: Transnational Television, Globalization and the Middle East*. London: I.B. Tauris and Co Ltd.

(2007) *Arab Media and Political Renewal: Community, Legitimacy and Public Life.* London: I.B. Tauris and Co Ltd.

Saleh, I. (2007) The Arab search for a global identity: Breaking out of the mainstream media cocoon. In P. Seib (ed.), *New Media and the New Middle East.* New York: Palgrave Macmillan, pp. 1937-.

The Pew Research Center for the People and the Press (2000) *Internet Sapping Broadcast News Audience: Investors Now Go Online for Quotes, Advice.* Available at: http://bit.ly/aEOdn9 (accessed 4 March 2010).

Tsfati, Y. (2003) Does audience skepticism of the media matter in agenda setting? *Journal of Broadcasting and Electronic Media*, 47(2), 15776-.

Uslaner, E. M. (2002) *The Moral Foundations of Trust.* Cambridge: Cambridge University Press.

Vyas, R. S., Singh, N. and Bhabhra, S. (2007) Media displacement effect: Investigating the impact of internet on newspaper reading habits of consumers. *The Journal of Business*, 11(2), 2940-.

Wanta, W., and Hu, Y. (1994) The effects of credibility, reliance, and exposure on media agenda setting: A path analysis model. *Journalism Quarterly*, 71(1), 90-8.

Zayani, M. (2005) *The Al-Jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on New Arab Media.* London: Pluto Press.

Zayani, M., and Ayish, M. (2006) Arab satellite television and crisis reporting. *International Communication Gazette*, 68(5-6), 473-97.

* * *

الفصل السابع

التطورات والتغيرات الجديدة في أنماط متابعة الأخبار في العالم العربي

خالد الجابر وباري جونتر

لقد بيَّنَّا في الفصول الأولى من هذا الكتاب كيف أن المشهد الإعلامي في العالم العربي تَغيَّر بصورة كبيرة في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحالي، وكيف أن قنوات التلفاز الفضائية أحدثت تحولات في أفضليات المشاهدين، وأثارت شهيتهم لمتابعة الأخبار. يضاف إلى ذلك أن الانتشار المتزايد للإنترنت ذي النطاق العريض فتح المجال لظهور قنوات يمكن للأخبار أن تدخل منها إلى العالم العربي وتخرج منه. كما زادت من طلب الجمهور على الخدمات الإخبارية الجديدة، وحملت هذه التطورات معها أيضًا تحديات كبيرة للمؤسسات الإخبارية المحلية، التي أصبحت مضطرة إلى المنافسة مع المؤسسات التي تعمل من خارج الحدود بعيدًا عن القيود والقوانين المحلية، كما حملت هذه التغييرات تحديات للحكومات العربية، التي كانت تسيطر على الإعلام بدرجة كبيرة.

بدأ التحول في الخدمات الإخبارية في العالم العربي مع ظهور البث التلفازي الفضائي منذ عام 2000، حيث دخلت إلى الساحة محطات تلفازية تُضفي وجهة نظر عربية على الأخبار المتعلقة بالمنطقة، وقد أخذت بعض هذه القنوات تنافس كبريات

المحطات الغربية الموجهة للجماهير العربية، وربما تكون قناة الجزيرة الفضائية هي الأبرز من بين هذه القنوات، فهذه القناة تخدم جمهورًا عريضًا عبر العالم العربي وخارجه يقدَّر بمئات الملايين (Sakr, 2005).

يعزو مؤيدو الجزيرة نجاحها إلى المهنية العالية والحداثة في تقديم الأخبار (Al–Sayeq, 2000, Rasheed, 2001). حيث تبنت أسلوبًا جديدًا في الخدمة الإخبارية للمشاهدين العرب بطريقة بدت أكثر تحرُّرًا من تلك التي تقدمها مؤسسات الأخبار الخاضعة للحكومات (Rampal 2007)، وقد تعلمت هذه القناة من أساليب الصحافة الغربية، وأخذت في الوقت ذاته تعرض الأخبار من منظور عربي.

لفهم كيف استجابت وسائل الإعلام المحلية والجماهير لتطورات تقنية الاتصالات ومصادر الأخبار الجديدة التي تستطيع نقلها، لا بُدَّ من الإجابة عن أسئلة مهمة كثيرة. من هذه الأسئلة: هل غيَّر المشاهدون المحليون عاداتهم في متابعة الأخبار؟ هل تشكل المحطات الإخبارية الجديدة تهديدًا للمؤسسات الإخبارية العريقة من خلال الاستحواذ على جماهيرها؟ ما رأي المواطنين العرب في القنوات الإخبارية الجديدة؟ كيف يقارنون بين هذه القنوات والقنوات التي اعتادوها زمنًا طويلًا؟ هل تتسع الساحة للقنوات المحلية والقنوات العربية؟ هل تهتم كلها باقتحام أسواق جديدة؟ سيعرض هذا الفصل استنتاجات دراسة حديثة أُجريت في المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين عن متابعة المشاهدين للقنوات الإخبارية الفضائية الجديدة. وفيما يتعلق بالأسواق الجديدة، فقد استقصت الدراسة، إن كان مشاهدو الأخبار يعبرون عن دوافع شخصية عند تقييمهم للمحطات.

دوافع المشاهدين ومشاهدة أخبار التلفاز

حظيت متابعة الناس وسائلَ الإعلام باهتمام الباحثين والدارسين على مدى عقود طويلة؛ في محاولة لمعرفة اهتمامات القراء والمشاهدين، وما الدافع لمتابعة وسيلة إعلامية بعينها، ليجعلوها ضمن قاعدة بياناتهم المعرفية؟ وما مدى تأثيرها في اتخاذهم قراراتهم؟ في الحقيقة؛ إن الدوافع لا يعمل بعضها بمعزل عن بعض لكنها مترابطة، حيث يمر التزام القارئ أو المُشاهِد بوسيلة إعلامية ما بعدد من المراحل تبدأ بالاختيار الأَوَليِّ لهذه الوسيلة، ثم متابعتها، واعتمادها مرجعية للقرارات المستقبلية. وقد أسهب الباحثون في الحديث عن هذه المراحل، فقالوا- مثلًا- إن تطبيق المرحلة الأخيرة للمحتوى الإعلامي يمكن أن يتمثل في تحقيق أهداف محددة (استخدام عملي)، ثم يتحول إلى عادة في حد ذاته (استخدام طقوسي).

وقد جرى ربْط دوافع الجمهور بمشاهدة أخبار التلفاز (Levi, 1978)، وتُعدُّ طبيعة الاختيار النشط للأخبار مهمة في تحديد ما إذا كان المشاهدون يتابعون كثيرًا من أنواع الأخبار، أم أنهم انتقائيون فيما يختارون من بين أنواع الأخبار المختلفة. وتوصل الباحثون إلى أن دوافع المشاهد ليست مُحدِّدًا رئيسًا لحجم الأخبار المُشاهَدَة فحسب، إنما أيضًا لنوع الأخبار المستهدفة. وقد درس هانجهام (Henningham, 1985) حجم الرضا الذي يحصل عليه الناس من أخبار التلفاز، فوجد أن الناس الذين يشاهدون هذه الأخبار من أجل المعلومات يفضلون الأخبار الجادة التي تترك أثرًا قويًّا، أما الباحثون عن الترفيه فيفضلون الأخبار ذات الصبغة الإنسانية أو التي تتعلق بالصراع أو المآسي.

في العالم العربي، أجريت دراسات عدة في السنوات الأخيرة؛ لمعرفة الأسباب التي تجعل الناس يتابعون محتوى إعلاميًّا ويتجنبون آخر.

واستنتجت الدراسات الدوافع الرئيسة التي تحدد اختيارات المشاهدين، وبخاصة في المملكة العربية السعودية، ومنها: المتابعة، والتسلية، والاسترخاء، والصحبة، وقضاء

الوقت، والمنفعة الاجتماعية (Abouzinada, 1988; Al–Attibi, 1986; Al–Amoudi, 1990; Al–Habib, 1995; Al–Oofy, 1990; Al–Heezan, 1993; Merdad, 1993). وعلى الرغم من الشعبية التي حظيت بها هذه القنوات التلفازية الفضائية حديثًا إلا أن الجمهور السعودي كان قد رفضها في الأيام الأولى من ظهورها؛ لكونها معادية للإسلام سياسيًّا وثقافيًّا (Marghalani et al., 1998).

وأظهرت دراسة عن دوافع المصريين لمشاهدة الأخبار، أن الأغلبية (89%) يشاهدون الأخبار لفهم ما يجري في العالم، في حين أفادت أغلبية (81%) بأنهم يشاهدون التلفاز ليعرفوا أشياء عما يحدث في العالم، وقال 79% إنهم يريدون الحصول على معلومات مفيدة لحياتهم اليومية، و79% للتعرف على العادات والثقافات الأجنبية، و76% للحصول على معلومات عن أساليب الحياة الأجنبية. وتوصلت الدراسة إلى أن الفهم كان أكثر حاجة معرفية ذكرها المستجيبون، في حين كان التنوع أكثر حاجة وجدانية.

وقال يوسف (1999) إن الكويتيين يشاهدون التلفاز للاسترخاء، والصحبة، وبحكم العادة، ولقضاء الوقت، والتسلية، والتفاعل الاجتماعي، والبحث عن المعلومات والهروب من الواقع. ووجد الباحث أن أكثر من نصف الكويتيين يقضون ما بين ساعة إلى ثلاث ساعات يوميًّا من السبت إلى الأربعاء في مشاهدة التلفاز، وبخاصة الأخبار والتمثيليات. وقال: إن الكويتيين يغيرون القنوات التلفازية باستمرار، وأعرب عن اعتقاده بأن هذا التغيير المتكرر قد يكون دلالة على تجنُّب البرامج التي لا تحقق الرضا المطلوب.

واستخدم باحث آخر (Al–shaqsi, 2000) نموذج الاستعمالات والإشباعات لدراسة استخدامات القنوات التلفازية الفضائية، فتوصل إلى أنها غالبًا ما تستخدم لتلبية احتياجات موجهة بالهدف، وبخاصة الاحتياجات المعرفية، ومنها: المتابعة، وتجنُّب الأخبار الخاضعة للمراقبة. وأشارت دراسة أخرى إلى أن بعض الأسواق العربية (ومنها

الكويت) أخذت تتابع القنوات التلفازية الفضائية ومن بينها قناة الجزيرة، وخصوصًا لاهتمامهم بالقضايا السياسية وعدم ثقتهم بالحكومة (Jamal & Melkote, 2008). وفي الحقيقة، إن دوافع المشاهدين تمثِّل الخصائص التي يمكن أن تستخدم للتمييز بين مجموعات المشاهدين الفرعية. وفي الوقت ذاته، يمكن لأسباب الدافعية ذاتها الخاصة بالمشاهدين أن تتباين بين المجموعات الديموغرافية المختلفة، لكن هذه الفروق يمكن أن تتبدد مؤقتًا في ظروف استثنائية، ما يشير إلى وجود احتياجات قوية مشتركة عبر قطاعات المشاهدين المختلفة. فقد أجرى عبدالجليل (1994) دراسة باستخدام نموذج الاستعمالات والإشباعات؛ لمعرفة أثر الغزو العراقي في الكويت من خلال عادات التواصل واستخدام وسائل الإعلام من المدنيين تحت الاحتلال، وتوصل إلى أن الأزمات تؤدي إلى اختفاء فروق الاستعمال المرتبطة بالنوع الاجتماعي (الجندر) والعمر والتعليم. يضاف إلى ذلك أن الدراسة توصلت إلى أن الناس يميلون إلى رفْض أي وسيلة إعلامية تُمثِّل تعصُّبًا فكريًّا يختلف عن فكرهم، أو التي تتناقض تفسيراتها للأحداث مع خبراتهم المباشرة.

وقد حظيت الأسباب التي يذكرها الناس لمتابعة وسيلة إعلامية وعدم متابعة أخرى باهتمام كبير من الباحثين، ومنها بصورة خاصة ما يسمى التفاعل الاجتماعي **الشبهي** (الافتراضي) (Para-social Interaction, PSI)، ولهذا المفهوم تاريخ طويل في دراسات إقبال الجمهور على وسائل الإعلام (Horton & Wohl, 1956)، وهو يفترض أن أفراد الجمهور يمكن أن يكوِّنوا علاقات اجتماعية حميمية افتراضية مع الشخصيات التي تظهر على الشاشة والممثلين والمذيعين. وعلى الرغم من حقيقة أن هذا المُشاهِد لا يستطيع إنشاء علاقة مباشرة مع هذه الشخصيات، إلا أنه مع مرور الوقت يكوِّن مشاعر تجاههم؛ نظرًا إلى المشاهدة المتكررة لهم، وعندما يفعل ذلك فإنه يأخذ في إجراء تحليلات كثيرة عن تلك الشخصيات بالطريقة ذاتها التي قد يكوِّن بها رأيًا عن أشخاص قد يلتقيهم مباشرة في الحياة اليومية (Auter, 1992 ; Auter & Palmgreen, 2000).

هذه العلاقات الافتراضية يمكن أن تصبح راسخة بين أفراد الجمهور ومقدِّمي الأخبار والمراسلين الصحافيين (Levy, 1979 ; Perse, 1990 ; Rubin & Step, 2000)، وإذا ما كوّن المشاهد رأيًا إيجابيًّا عن أحد المذيعين، مثلًا، فإن ذلك قد يكون أحد الأسباب التي تجعله يشاهد نشرة أخبار، ويزيد من مصداقية تلك المحطة التلفازية على أنها مصدر إخباري، لذلك فإن الشخصية المتخيلة للمذيع، وشكله، وتنافسيته في تقديم الأخبار أمور تُعدُّ من أهم العوامل الحاسمة التي تُشكِّل الانطباع بعيدًا عن المحتوى الجوهري للأخبار ذاتها، إلا أن عناصر التقديم هذه يمكن أن تحدد إن كانت نشرة الأخبار أو المحطة الصادرة عنها تجذب المشاهدين الملتزمين وتحافظ عليهم .Kerbel, 2001 Auletta, 1991; Kearns, 1999;

هذا الفصل يستعرض نتائج استطلاع رأي على الإنترنت أُجري مع مشاهدي أخبار من البحرين وقطر والسعودية، ونطاق هذه الدراسات كان واسعًا، فقد شملت معرفة الاهتمامات، وتوزيع مشاهدة الأخبار من خلال مصادر أخبار مختلفة، واستخدام خدمات الأخبار القديمة مقابل الحديثة، والدوافع المرتبطة بمشاهدة القنوات التلفازية الفضائية، وآراء المشاهدين في جودة الأخبار المُقدَّمة من محطات تلفازية معينة.

استطلاع استهلاك الأخبار في البحرين وقطر والسعودية

شمل هذا الاستطلاع مستجيبين عربًا في الدول الثلاث، وقد أكملوه بأنفسهم على الإنترنت. وفيما يتعلق بهذا الفصل، جرى التركيز على مشاهدة الأخبار على محطات تلفازية فضائية عابرة للحدود. كيف تندرج مشاهدة هذه المحطات ضمن عادات متابعة الأخبار الأوسع؟! وأي العوامل المرتبطة بالسمات الشخصية للمشاهدين، والإشباعات المرجوة من برامج الأخبار كانت مهمة أكثر في تحديد سلوكات المشاهدة؟ وشملت عينة الاتصال الأولية 2146 مستجيبًا، وقد استُخدمت مرشحات لحجب الاستجابات من مقيمين خارج هذه الدول، فأصبحت العينة النهائية تتكون من 1752 مستجيبًا، توزعت

كالآتي: 568 من البحرين، و553 من قطر، و631 من السعودية. وقد جُمِعت البيانات في المدة من 10 ديسمبر 2009 إلى 12 مارس 2010.، واشتملت الاستبانة المُعَدَّة مسبقًا على أسئلة عن استهلاك وسائل الإعلام، والاهتمامات الإخبارية العامة، والإشباعات والتوقعات الخاصة بالمعايير الصحافية، والآراء عن خمس قنوات تلفازية، والدوافع وراء مشاهداتها، والتصورات عن جودة أخبار هذه القنوات، وتفاصيل شخصية.

كما تضمنت أسئلة استهلاك الأخبار عدد المرات التي استخدم فيها المستجيبون كل واحد من ثماني فئات من مصادر الأخبار: محطات التلفاز المحلية (بما فيها تلفازات السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات، وعُمان)، والقنوات الفضائية العربية (الجزيرة، والعربية، وبي.بي.سي العربية، والحرة، وفرانس 24 العربية)، والمحطات الأجنبية (سي.إن.إن، وبي.بي.سي العالمية)، والإنترنت، والإذاعة، والصُّحُف، والمجلات، والهواتف النقالة، وأُرفِق مع الاستبانة مقياس تكرار لكل مصدر (يوميًّا، معظم الأيام – مرات قليلة أسبوعيًّا – مرة في الأسبوع – مرات قليلة في الشهر – أقل من مرة في الشهر – إطلاقًا). وركز سؤال آخر على قنوات تلفاز معينة لمعرفة تكرار مشاهدتها (يوميًّا – من 4–6 أسبوعيًّا – 1–3 أيام في الأسبوع – أقل من مرة في الأسبوع – إطلاقًا). وقد استُخدِم سؤال فئات مصادر الأخبار في بحث سابق عن استهلاك وسائل الإعلام العربية (Al-Shaqsi 2000)، كما استخدم مارغلاني وآخرون (Marghalani et al. 1998) الأسئلة الخاصة بتكرار مشاهدة المصدر الإخباري التلفازي.

كما تضمنت الاستبانة قائمة من 29 موضوعًا إخباريًّا، وطلب إلى المستجيبين التأشير على مقياس (أوافق – لا أوافق) من خمس نقاط؛ للتعبير عن مدى موافقتهم على أهمية تعظيم الخدمة الإخبارية لكل من هذه المواضيع؛ وشملت القائمة 1. أخبار ذات صبغة إنسانية، 2. السياسات في العالم العربي، 3. أخبار العالم والأحداث الجارية، 4. القضايا التجارية والمالية، 5. الأحداث الحالية في بلدك، 6. التسلية، 7. أخبار الجريمة، 8. قضايا المستهلك، 9. أخبار الرياضة، 10. أخبار الرحلات، 11. أخبار الطقس،

12. قضايا حقوق الإنسان، 13. قضايا الأقليات، 14. قضايا الشباب، 15. برنامج إيران النووي، 16. الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، 17. قضايا الإرهاب، 18. قضايا السُّنة والشيعة، 19. النزاعات العربية–العربية، 20. النزاع العراقي، 21. النزاع الأفغاني، 22. مشكلة دارفور، 23. الأزمة المالية، 24. القضايا الأوروبية، 25. القضايا الأمريكية، 26. قضايا أمريكا اللاتينية، 27. قضايا آسيا، 28. قضايا أفريقيا.

وقُدِّم للمستجيبين 17 عبارة إشباع، جُمعت تحت أربعة عناوين: قادة الرأي، سوق معلومات حرة، المتابعة، التفاعل الاجتماعي الشبهي. وبعض هذه الفقرات سبق أن استُخدمت في دراسات سابقة، وقد وزِّعت الاستجابات في كل فقرة على مقاييس من خمس نقاط: أوافق بشدة (5)، أوافق (4)، لا رأي (3) لا أوافق (2)، لا أوافق بشدة (1).

احتسب بعد ذلك تحليل المكونات الرئيسة، واحتسب تدوير فاريماكس المتعامد وفقًا لعبارات الإشباع الإخباري، ونتج عنها أربع مجموعات صُنِّفت تحت: سوق أخبار حرة، والتفاعل الاجتماعي الشبهي، والمتابعة، والنقاش وإصدار الحكم، والمصدر الموثوق. ويعرض الجدول 7: 1 الفقرات المكوِّنة لكل عامل إشباع، والنسبة المئوية للمستجيبين الذين وافقوا بشدة، أو وافقوا على أهمية تلبية محطات الأخبار لهذه الإشباعات.

وفي جزء آخر من الاستبانة، استُخدمت فقرات الإشباع ذاتها لمعرفة دوافع مشاهدة كل واحدة من القنوات الفضائية الخمس: الجزيرة، والعربية، وبي. بي. سي. (العربية)، وفرانس 24 (العربية)، والحرة. وأخيرًا، جمعت التفاصيل الشخصية من المستجيبين عن العمر، والجنس، وأعلى مستوى تعليمي، ودخل الأسرة الإجمالي، والمنصب الوظيفي، والوضع الاجتماعي، والتوجه السياسي (ليبرالي متطرف، ليبرالي محايد، محافظ جدًّا).

أعيد إرسال الاستبانة المعبأة على الإنترنت بوساطة خدمة: SurveyMonkey www.surveymonkey.com، وكان بإمكان المستجيبين الدخول إلى أداة الاستطلاع

بوساطة الإنترنت من مواقع مختلفة، ومنها: البيت، ومكان العمل، أو أي مواقع عامة تقدم خدمة إنترنت. وقد وضعت روابط الاستطلاع عن المواقع الإلكترونية لعدد من الصُّحُف العربية المحلية في الدول الثلاث. وسمح موقع الاستطلاع الإلكتروني للمستجيبين بإضافة بياناتهم الخاصة التي خُزِّنت إلكترونيًّا مباشرة.

ملفات الإشباع الإخباري

صُنِّف الإشباع الإخباري تحت أربعة عوامل: سوق أخبار حرة، والتفاعل الاجتماعي الشبهي والمتابعة، والنقاش وإصدار الحكم، والمصدر الموثوق. وكما يوضح الجدول 1:7، فقد تحدد أول هذه العوامل بالانطباعات القائلة: إن من المهم لخدمات الأخبار أن تغطي وجهات النظر السياسية المختلفة، وأنشطة عمل الحكومات العربية، بما في ذلك الأنشطة التي لا تَوَدُّ هذه الحكومات الإعلان عنها.

تميز العامل الثاني بالتغطية المتنوعة والشاملة للأحداث التي يقدمها إعلاميون محترفون يتمتع المشاهدون برؤيتهم. وأشار العامل الثالث إلى أن الجمهور العربي يبحث عن الأخبار المفيدة لهم، التي تساعدهم على تشكيل آراء واعية عن حكوماتهم، والقضايا السياسية الجارية. وأوضح العامل الأخير أهمية الوصول إلى مصادر موثوقة للمعلومات الحديثة.

وقد توافقت النتائج مع نتائج دراسات سابقة عن الرأي العام، فقد طبَّق المارغلاني وآخرون مقياس الإشباع لاستكشاف أنماط مشاهدة قنوات فضائية في السعودية أو عدم مشاهدتها، وقد توصلت الدراسة إلى أن متابعة القنوات الفضائية ترتبط بعوامل تقنية وسياسية واقتصادية وثقافية ودينية، إضافة إلى سوق المعلومات الحرة.

وتَبيَّن أن دوافع التفاعل الاجتماعي الشبهي تحظى ببعض الأهمية؛ لأنها أقل من دوافع الإشباع الأخرى. وقد أظهرت دراسات سابقة أن المشاهدين، فيما يتعلق بقناة الجزيرة، تعلقوا بهذه القناة من خلال مذيعيها، وهذه مسألة مهمة بالنسبة إلى المشاهدين المحليين أكثر من المشاهدين الذين يعيشون خارج العالم العربي (Auter et al., 2005)، وأظهرت النتائج هنا أن كفاية المراسلين الصحافيين مهمة فيما يتعلق بالمشاهدين في الدول الثلاث، ولكن متعة رؤيتهم كانت أقل أهمية.

جدول 7:1 بيانات الإشباع الإخباري:

إشباعات جديدة	السعودية %	البحرين %	قطر %
سوق الأخبار الحرة			
تعطي الفرصة للتعبير عن وجهات نظر سياسية مختلفة.	91	89	92
تُظهِر العمل الحقيقي للحُكَّام والحكومات العربية، بما في ذلك السلوكات غير المقبولة.	91	88	89
تغطي الأخبار والقضايا التي يحاول أولئك القادة والحكومات إخفاءها.	90	90	90
تعرض الفعل الحقيقي للقيادات السياسية العربية.	91	88	89
القناة حرة في مناقشة أي قضية سياسية.	86	85	84
تقدم معلومات غير خاضعة للرقابة.	86	88	90
المتابعة والتفاعل الاجتماعي الشبهي			
تقدم لي تغطية بصرية جيدة للأحداث.	95	94	94
تقدم الأخبار مع تحليل عميق لها.	92	87	93
تملك أفضل المراسلين الصحافيين.	89	88	88
تعليقاتها تنسجم مع أفكاري.	71	69	75
تناقش القضايا بطريقة مثيرة.	73	71	68
أستمتع بمشاهدة مقدِّمي برامجها.	53	74	83
النقاشات والأحكام			
تساعدني على إصدار أحكام على الحكومات العربية.	87	84	87

تساعدني على تشكيل موقف عن القضايا المهمة.	83	82	84
أستفيد من نقاشها للقضايا واستخدامها.	82	75	84
مصدر أخبار موثوق			
تزودني بأحدث المعلومات.	99	98	99
هي مصدر موثوق به.	99	97	98
ملحوظة: النسب المئوية تعني أنهم استخدموا مصادر الأخبار (يوميًّا/ شبه يومي تقريبًا).			

استهلاك الأخبار والإشباع

عندما طُلِب إلى المستجيبين من الدول الثلاث ذِكْر العادات العامة في مشاهدة الأخبار، حصلت الإنترنت على أعلى نسبة بصفتها مصدر أخبار يُستخدَم يوميًّا أو شبه يومي (انظر الجدول 2:7). أما ثاني أكثر مصادر الأخبار شعبية بالمتوسط في الدول الثلاث، وفي السعودية تحديدًا، فكانت محطات الأخبار العربية، أما بقية مصادر الأخبار، بما فيها الصُّحُف ومحطات التلفاز المحلية، فجاءت في مراكز متأخرة. والنتيجة الأخرى المهمة هي الاستخدام الواسع للهواتف الجوالة مصادرَ للأخبار أكثر من الإذاعة، ويمثِّل هذا المصدر، بالطبع، منصة بديلة لتلقِّي أخبار الإنترنت. وقد جرى حساب معاملات الارتباط لمعرفة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام مصادر الأخبار والعوامل الأربعة المرتبطة بالإشباع الإخباري، واحتُسِبت هذه المعاملات منفصلة لكل عينة وطنية في الدول الثلاث، وقد ارتبط استخدام الإنترنت مصدرًا للأخبار بعامل النقاش والحكم ($r = 0.16, p < 0.01$) بين أفراد العينة السعودية، وعامل الثقة ($r = 0.12, p < 0.01$) بين أفراد العينة القطرية. في كلتا الحالتين، ارتبط التأييد الأكبر لعاملي الإشباع هذين بالاستخدام الأكثر للإنترنت مصدرًا للأخبار. وهكذا، ارتبط استخدام الإنترنت بين المستجيبين السعوديين بالحاجة إلى المعلومات التي ساعدت على تشكيل رأي في الحكومة والقضايا السياسية المعاصرة. وفي قطر، ارتبط استخدام الإنترنت للأخبار بأهمية العثور على مصدر أخبار موثوق به.

الجدول 7: 2 استخدام مصادر أخبار مختلفة:

مصادر الأخبار	العدد	السعودية %	البحرين %	قطر %	العامة %
الإنترنت	1,686	72	69	74	72
قنوات التلفاز العربية	1,685	76	64	69	70
الصُّحُف	1,592	23	27	30	27
محطات التلفاز المحلية والوطنية	1,532	18	16	18	17
الهواتف الجوالة	1,515	15	20	14	16
الإذاعة	1,502	12	16	13	14
محطات التلفاز الأجنبية	1,531	5	8	8	7
المجلات	1,489	2	4	4	3
ملحوظة: النسب تفيد بأنهم استخدموا مصادر الأخبار (يوميًّا/ شبه يومي تقريبًا).					

ارتبط استخدام ثاني أكبر مصدر للأخبار العربية قنوات التلفاز العربية- بعامل المتابعة والتفاعل الاجتماعي الشبهي ($r = 0.16, p < 0.01$) في السعودية، وبعوامل سوق الأخبار الحرة ($r = 0.15, p < 0.01$) والمتابعة والتفاعل الاجتماعي الشبهي ($r = 0.25, p < 0.001$) في البحرين وبالعاملين الأخيرين ($r = 0.20, p < 0.01$; $r = 0.10, p < 0.05$) إضافة إلى عامل النقاش والحكم ($r = 0.10, p < 0.05$) في قطر. وقد أظهرت معاملات الارتباط أنه كلما زادت الأهمية المعطاة لعوامل الإشباع، زادت مشاهدة المستجيبين للقنوات الفضائية العربية. وقد ظهر مزيد من معاملات الارتباط الدالة إحصائيًّا بين عامل استخدام محطات التلفاز المحلية والوطنية وعامل سوق الأخبار الحرة في السعودية ($r = -0.12, p < 0.01$) وفي قطر أيضًا ($r = -0.15, p < 0.01$)، ومع عامل المتابعة والتفاعل الاجتماعي الشبهي في البحرين ($r = 0.12, p < 0.01$). وقد كشفت هذه النتائج عن أن ضعف التمسك بالرأي القائل بأنه: على القنوات التلفازية أن تقدم الأخبار من وجهات نظر سياسية مختلفة وتتحدى الوضع القائم، قد ارتبط بزيادة مشاهدة القنوات التلفازية المحلية والوطنية (المملوكة للحكومات) بين المستجيبين في السعودية وقطر. أما في

البحرين، فقد ارتبطت زيادة مشاهدة القنوات التلفازية المحلية والوطنية بالبحث عن تغطية إخبارية فاعلة وشاملة من مقدِّمي أخبار مألوفين للمشاهدة.

مؤشرات مشاهدة محطات التلفاز العربية

بعد استعراض استخدام الفئات العامة للخدمات الإخبارية، جرت تحليلات أكثر لمعرفة مؤشرات مشاهدة أكثر القنوات استخدامًا: قناة الجزيرة، وقناة البي.بي.سي (العربية)، في تحليل انحدار متعدد، حيث أُدخلت أربع مجموعات متغيرات بصفتها متغيرات المتنبئ، وقورنت بمشاهدة هاتين القناتين، كما أجريت تحليلات انحدار منفصلة لكل واحدة من العينات الوطنية الثلاث.

اشتملت مجموعة من متغيرات المتنبئ على الأسئلة عن الاستخدام التكراري لثمانية مصادر أخبار مختلفة: محطات التلفاز المحلية، والقنوات التلفازية العربية (ومنها: الجزيرة، والعربية)، ومحطات التلفاز الأجنبية (ومنها: سي.إن.إن، وفوكس نيوز)، والإنترنت، والإذاعة، والصُّحُف، والمجلات، والهواتف النقالة. وأُرفق مع الاستبانة مقياس تكراري لكل مصدر: يوميًّا – معظم الأيام – مرات قليلة أسبوعيًّا – مرة في الأسبوع – مرات قليلة في الشهر – أقل من مرة في الشهر – إطلاقًا.

عدد المرات التي قال المستجيبون إنهم شاهدوا فيها القنوات المحلية (تلفازات السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات، وعمان)، والقنوات الفضائية العربية (الجزيرة العربية، وبي.بي.سي (العربية)، والحرة، وفرانس 24) والقنوات الفضائية الأجنبية (سي.إن.إن، وبي.بي.سي. نيوز، ويورو نيوز) مثَّلت مجموعة أخرى لمتغيرات المتنبئ، وكان مقياس التكرار المستخدم هنا: يوميًّا – من 4–6 أيام في الأسبوع – من 1–3 أيام في الأسبوع – أقل من مرة في الأسبوع – إطلاقًا.

وجرى إدخال كل فقرة من فقرات الإشباع السبع عشرة، إلى جانب 29 فقرة تتعلق بالاهتمام، وشملت فقرات الاهتمام الإخباري قائمة من مواضيع الأخبار، أعطى المستجيبون رأيًا في ضرورة تغطية الخدمة الإخبارية لمثل هذه القضايا. وأخيرًا، اشتمل كل تحليل على متغيرات التفاصيل الشخصية الخاصة بالمستجيبين: العمر، والجنس، وأعلى مستوى تعليمي، ودخل الأسرة الإجمالي، والتوجه السياسي. وقد نتج عن تحليلات الانحدار الستة أنها كلها نماذج توقعات ذات دلالة إحصائية بشأن مشاهدة الجزيرة والبي. بي. سي. (العربية) فيما يتعلق بالعينات من السعودية والبحرين وقطر. وقد فسرت التحليلات جزءًا كبيرًا من التباين في مشاهدة قناة الجزيرة في البحرين (46%) وقطر (57%)،[1] ولكن بنسبة أقل في السعودية (26%). وبالمتوسط، فسرت هذه التحليلات حجم تبايُن أقل في مشاهدة البي. بي. سي. (العربية) عبر الدول الثلاث (35%, 30%, 26%) على التوالي).

متنبئات مشاهدة الجزيرة

المشاهدة الواسعة للجزيرة جاءت ضمن مشاهدة القنوات التلفازية بالعربية في السعودية عمومًا (beta = 0.21, p < 0.001) وأهمية تغطية الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني (beta = 0.17, p < 0.01) وأي نزاعات بين الدول العربية (beta = 0.13, p < 0.01) وأهمية مصداقية مصدر الخبر (beta = 0.17, p < 0.01)، وقراءة أقل للمجلات (beta = -0.15, p < 0.01) ومشاهدة قناة العربية (beta = 0.11, p < 0.01).

في البحرين، تمثلت المشاهدة الواسعة لقناة الجزيرة في عدد الجمهور الكبير المشاهد للقنوات الفضائية العربية (beta = 0.54, p < 0.001)، وأهمية القنوات الإخبارية بصفتها مصدرًا للمعلومات الحديثة (beta = 0.19, p < 0.001) والأهمية المعطاة للقنوات الإخبارية في تغطية سياسات العالم العربي (beta = 0.11, p < 0.05). أما في قطر، فتمثلت التوقعات في نسبة المشاهدة العامة الكبيرة للقنوات الفضائية العربية (beta = 0.54,

(p < 0.001)، وفي أهمية المعلومات الحديثة (beta = 0.13, p < 0.05)، وفي أهمية تغطية السياسات العربية (beta = 0.13, p < 0.05)، وفي أهمية المصدر الإخباري الموثوق (beta = 0.12, p < 0.05).

متنبئات مشاهدة البي. بي. سي. (العربية)

تمثلت مشاهدة البي. بي. سي. (العربية) في المملكة العربية السعودية في خمسة متغيرات: الأهمية المرتبطة بتغطية الأحداث في البلاد (beta = 0.32, p < 0.01)، رفض الأخبار بصفتها تسلية (beta = -0.25, p < 0.01)، ومشاهدة قناة العربية (beta = 0.24, p < 0.01) وقناة فرانس 24 (العربية) (beta = 0.24, p < 0.01) وأهمية عرض العمل الحقيقي للحكومات (beta = 0.21, p < 0.01).

تحددت مشاهدة البي. بي. سي (العربية) في البحرين من خلال ثلاثة متغيرات: مشاهدة فرانس 24 (العربية) (beta = 0.29, p < 0.001) وأهمية القنوات الإخبارية التي تساعد المشاهدين على الحكم على الحكومات العربية (beta = 0.20, p < 0.05)، وأهمية تلقّي تغطية عن الأحداث السياسية الجارية في العالم (beta = 0.20, p < 0.05).

في قطر، تحددت مشاهدة البي. بي. سي. (العربية) من خلال ثلاثة متغيرات: أهمية البي. بي. سي. (العربية) من خلال ثلاثة متغيرات: أهمية التغطية البصرية الجيدة للأحداث (beta = 0.27, p < 0.01)، زيادة مشاهدة محطات التلفاز الفضائية الأجنبية (beta = 0.26, p < 0.01) وزيادة مشاهدة قناة العربية (beta = 0.25, p < 0.05).

مناقشة

توصل استطلاع رأي على الإنترنت مع مستهلكي الأخبار الراشدين في البحرين وقطر والسعودية، إلى أنه على الرغم من التوسع في مصادر الأخبار المتوافرة لهم، إلا

أن معظمهم اعتمدوا على مصدرين رئيسين، هما: الإنترنت والقنوات الفضائية العربية. وقد فاقت شعبية القنوات الفضائية العربية شهرة المحطات المحلية والوطنية، ومن المهم أن نلاحظ أيضًا التغيير الذي أحدثه ظهور الإنترنت. ونظرًا إلى أن الاستطلاع اقتصر على المستجيبين الذين يستطيعون تكملته على الإنترنت، فمن المحتمل أن الاستطلاع قاس مجتمعًا استهلاكيًّا خبيرًا في استخدامه، وقد فُسِّرت شعبية التلفاز مقارنة بالصُّحُف بسبب مستوى التعليم في الدول العربية. وتشير الفجوة الملاحَظَة بين استخدام الإنترنت وقراءة هذه الصُّحُف إلى أن المشكلة لم تكن في معرفة قراءة هذه الصحف وإنما لأن المواطنين أصبحوا يفضلون استخدام الإنترنت.

لم تكن زيادة مشاهدة القنوات الفضائية العربية بسبب انخفاض مشاهدة المحطات التلفازية المحلية. وفي هذا الخصوص، لم تؤكد النتائج ما توصلت إليه البحوث التي أُجريت في ليبيا (انظر العريش وجونتر، 2011 والفصل السادس أيضًا). في الحالة الأخيرة، ذكر الشباب والمتعلمون جيدًا الذين شاهدوا المحطات الفضائية العربية، ومنها: الجزيرة والعربية، كثيرًا، أنهم شاهدوا أيضًا محطات التلفاز المحلية بصورة أقل، وقد يخبرنا الفرق في النتائج هنا عن الوضع النسبي للمحطات في هذه الدول المختلفة. وتشير هذه النتيجة أيضًا إلى أنه على الرغم من الرفض السابق للقنوات التلفازية الفضائية من دول الخليج (انظر مارغلاني وآخرين، 1998)، إلا أنها تبدو الآن قد حظيت بالقبول.

ومع أن ملفات الإشباع الإخباري لم تتباين كثيرًا بين هذه الدول، إلا أن متغيرات الإشباع ارتبطت بأنماط استهلاك الأخبار بطرق مختلفة بين المستجيبين من هذه الدول، أو كانت مؤشرات عليها. وقد تَبيَّن أن مستهلكي الأخبار العرب يعطون قيمة للقنوات التلفازية التي تعرض نقاشات سياسية مفتوحة، وتطرح أسئلة عن سياسات الحكومات وأدائها، فقد قال المستجيبون إنهم كانوا يبحثون عن العرض والتحليل الجيد

للأحداث والقضايا، كما أعطوا قيمة للأخبار التي تحمل معلومات يمكنهم الاستفادة منها لتشكيل آراء مبنية على المعرفة عن حكوماتهم والقضايا المعاصرة المهمة.

وقال المستجيبون إنهم يبحثون عن الأخبار الموثوقة كذلك، فإن اهتمامهم بتدفق الأخبار السياسية الحرة، والأخبار المقدَّمة بطريقة جيدة، وبالوصول إلى المعلومات التي تساعدهم على تشكيل آراء بخصوص القضايا المعاصرة، هو الذي يجعلهم يتحولون إلى القنوات الإخبارية العربية بدلًا من المحطات المحلية والوطنية الخاضعة لسيطرة الحكومات. وعلى الرغم من الشعبية الواسعة للإنترنت بصفتها مصدرًا للأخبار، إلا أن هذا المصدر استُخدم في أغلب الأحيان فقط من المستجيبين في السعودية الذين كانوا يبحثون عن معلومات للحكم على أداء الحكومة واتخاذ قرارات ومواقف بخصوص القضايا المهمة، أو من المستجيبين في قطر الذين يولون أهمية كبيرة لمصداقية الأخبار. وارتبطت الزيادة في استخدام الإنترنت أيضًا بالحاجة إلى التمكن من الحكم على الحكومات العربية، وهذا الاستنتاج يتسق مع ما توصل إليه جمال ومالكون (2008) اللذان لاحظا أن قبول القنوات التلفازية الفضائية الجديدة في الكويت ارتبط بالقدرة على تقييم إلى أي مدى يمكن الثقة بالحكومة.

وعلى الرغم من الأدلة السابقة على التفاعل الاجتماعي الشبهي المرتبط بمشاهدة قناة الجزيرة، إلا أن الدراسة الحالية أوضحت أن هذا المستوى من التعلق الاجتماعي تَحدَّد أساسًا في ضوء إدراك كفاية مقدِّمي نشرات الأخبار وليس بسبب أي دوافع شخصية.

ما أظهرته التحليلات الانحدارية هو أن مشاهدة قناة الجزيرة والبي. بي. سي (العربية) ارتبطت في البلدان الثلاثة كلها بالميل إلى مشاهدة القنوات الأجنبية وغير العربية، كما ارتبطت الاهتمامات أيضًا بمشاهدة هذه القنوات، لكن كانت الدوافع الأساسية لمشاهدة قناة الجزيرة في السعودية فقط بين المستجيبين الذين يسعون

إلى الحصول على معلومات عالية الجودة عن الصراع الإسرائيلي/الفلسطيني أو أي نزاعات عربية-عربية أخرى. ومن المثير الإشارة إلى أن البحث عن تغطية عالية الجودة للأحداث الحالية في بلدهم، هو الذي جعل المستجيبين السعوديين يشاهدون محطة البي. بي. سي. أكثر من قناة الجزيرة.

وارتبط الإشباع الإخباري بمشاهدة قناة الجزيرة والبي. بي. سي (العربية) في الدول الثلاث، ولكن ليس بالطرق ذاتها. لقد أشارت البحوث السابقة إلى أن مصداقية المصدر تعدُّ عاملًا مهمًّا فيما يتعلق بالمشاهدين لتحديد متابعتهم لمحطة تلفازية بعينها (Auter et al., 2005)، ففي السعودية وقطر، توقعت الأهمية المعطاة لمصداقية المصدر الإخباري مزيدًا من المشاهدة لقناة الجزيرة، في حين ارتبطت زيادة مشاهدة هذه القناة في البحرين بالحاجة إلى الحصول على معلومات حديثة. أما زيادة مشاهدة بي. بي. سي (العربية) فارتبطت بالحاجة إلى إظهار العمل الحقيقي للحكومات العربية بين المستجيبين في السعودية، وإلى الحاجة لتشكيل رأي عن الحكومات العربية بين المستجيبين في البحرين، أما في قطر، فقد ارتبطت زيادة مشاهدة هذه القناة بالحاجة إلى تغطية بصرية أفضل للأحداث.

الخلاصة هي أن القنوات التلفازية العربية العالمية أصبحت تحتل مكانة راسخة في المنطقة، وكانت قناة الجزيرة الفضائية رائدة في إيجاد منصات إخبارية عربية عابرة للحدود، وقادرة على منافسة محطات التلفاز الغربية، وأدَّى تقديم خدمات تلبي احتياجات المشاهدين للأخبار بطريقة حرفية وموثوقة إلى جذب أعداد كبيرة من المتابعين الذين لا يزالون أوفياء لها. ومع ذلك، ما زالت الفروق موجودة بين الدول العربية في مدى تفسير إشباع معين للسبب الذي يجعل الناس يشاهدون قناة تلفازية بعينها. إن البيانات التي أوردناها هنا لا تعطي تفسيرًا مباشرًا لهذه الفروق، ولكن يمكنها أن تشير إلى مزيد من عدم الارتباط بين الإشباعات المرجوة والمتحققة من هذه القنوات الفضائية برأي المشاهدين العرب المختلفين. والأكثر من هذا أن هذه البيانات

قد تشير إلى عدم ارتباط أكبر بين نوع النظام السياسي الذي تسانده القنوات الفضائية الخاصة والنظام السياسي القائم.

الهوامش

1. تحليل السعودية: الجزيرة– – F[16، 351] = 20 ,5، p،0 ,001 l معامل الارتباط المتعدد المعدل بي.بي. سي (العربية) = 0 ,26; R2 (Arabic) BBC
2. F[5،89] = 9 ,9، p<0 ,001 adjusted multiple R2 = 0 ,35–
3. تحليل البحرين: الجزيرة –F[3،317] = 89 ,7، p<0 ,001; adjusted multiple R2 = 0 ,46 BBC(Arabic)–F[3،127] = 15 ,3، p<0 ,001; adjusted multiple R2 = 0 ,26.
4. تحليل قطر: الجزيرة– –F[4،327] = 106 ,5، p<0 ,001; adjusted multiple R2 = 0 ,57; BBC(Arabic)–F[3،105] = 15 ,3، p<0 ,001; adjusted multiple R2 = 0 ,30.

* * *

المراجع

Abduljaleel, M. (1994) The uses of mass communication under a crisis situation: A comparative study of Kuwaiti's utilization of information sources before and during the Iraq occupation of Kuwait. Unpublished doctoral dissertation. University of Oregon.

Abouzinada, Z. A. (1988) The diffusion and use of videocassette recorders among adult members of an extended community in the kingdom of Saudi Arabia. Unpublished doctoral dissertation. Ohio State University.

Al_Amoudi, K. A. (1990) Expectations, values and norms as predictors of uses and gratification of mass media in Saudi Arabia. Unpublished doctoral dissertation. Florida State University.

Al_Attibi, A. A. (1986) Interpersonal communication competence and media consumption and needs among young adults in Saudi Arabia. Unpublished doctoral dissertation. Ohio State University.

Al_Habib, S. A. (1995) The perception of Jordan and Saudi elites on national and international radio services. Unpublished doctoral dissertation. University of Oklahoma.

Al_Heezan, M. (1993) Comparative analysis of audience exposure to the first channel (Arabic) and to the second channel (English) in the kingdom of Saudi Arabia. Unpublished doctoral dissertation. Bowling Green State University.

Al_Oofy, A. D. (1990) The uses, status, and effects of video cassette recorders on other media, audiences, and the new Islamic awareness in Saudi Arabia. Unpublished doctoral dissertation. The Ohio University.

Al_Sayeq, A. (2000) In a free witnessing, Al_Jazeera speaks to itself. *Al_Amen*, 38.

Al_Shaqsi, O. (2000) The influence of satellite and Terrestrial TV viewing on young adults in Oman: Uses, gratifications and cultivation. Unpublished doctoral dissertation. Cardiff University.

Auletta, K. (1991) *Three Blind Mice: How the TV Networks Lost Their Way.*

New York: Random House.

Auter, P. (1992) TV that talks back: An experimental validation of a parasocial interaction scale. *Journal of Broadcasting and Electronic Media*, 36(2), 17382_.

Auter, P., Arafa, M. and Al-Jaber, K. (2005) Identifying with Arabic journalists: How Al-Jazeera tapped parasocial interaction gratifications in the Arab world. *Gazette: The International Journal for Communication Studies*, 67(2), 189204-.

Auter, P., and Palmgreen, P. (2000) Development and validation of a new parasocial interaction measure: The Audience-Persona Interaction Scale. *Communication Research Reports*, 17(1), 7989-.

Biocca, F. (1987) Opposing conceptions of the audience: The active and passive hemispheres of mass communication theory. In J. Anderson (ed.), *Communication Yearbook 11*. Newbury Park, CA: Sage, pp. 5180-.

Blumler, J. G. (1979) The role of theory in uses and gratifications studies.

Communication Research, 6, 936-.

Blumler, J. G., and Katz, E. (1974) *The Uses of Mass Communication: Current Perspectives on Gratifications Research*. Beverly Hills, CA: Sage.

Elareshi, M., and Gunter, B. (2011) News consumption among young Libyan adults: Are new satellite TV news services displacing local TV news? *Journal of African Media Studies*, 4(2), 17391-.

Ganahl, R. (1994) Newspaper readership and credibility: An application of media uses and gratification theory. Unpublished doctoral dissertation. University of Missouri.

Gaziano, C., and McGrath, K. (1986) Measuring the concept of credibility. *Journalism Quarterly,* 63(3), 45162-.

Henningham, J. (1985) Relations between television news gratifications and content preferences. *International Communication Gazette*, 35(3), 197207-.

Horton, D., and Wohl, R. R. (1956) Mass communication and para-social interaction. *Psychiatry*, 19, 21529-.

Jamal, A., and Melkote, S. R. (2008) Viewing and avoidance of the Al-Jazeera satellite television channel in Kuwait: A uses and gratifications perspective. *Asian Journal of Communication,* 18(1), 115-.

Katz, E., and Foulkes, D. (1963) On the use of the mass media as "escape": clarification of a concept. *Public Opinion Quarterly,* 27, 37788-.

Kearns, B. (1999) *Tabloid Baby*. Nashville, TN: Celebrity Books.

Kerbel, M. R. (2001) *If It Bleeds, It Leads: An Anatomy of Television News*.

Boulder, CO: Westview Press.

Levy, M. R. (1978) The audience experience with TV news. *Journalism Monographs,* 55, 129–.

(1979) Watching TV news: Para-social interaction. *Journal of Broadcasting,* 23, 69-80.

(1983) Conceptualising and measuring aspects of audience activity.

Journalism Quarterly, 60, 10914–.

Levy, M., and Windahl, S. (1984) Audience activity and gratifications: A conceptual clarification and exploration. *Communication Research,* 11, 5177–.

Lin, C. A. (1990) Audience activity and VCR use. In J. Dobrow (ed.), *Social and Cultural Aspects of VCR Use.* Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum, pp. 7592–.

(1993) Modelling the gratification-seeking process of television viewing.

Human Communication Research, 20(2), 22444–.

Marghalani, K., Palmgreen, P. and Boyd, D. A. (1998) The utilization of direct satellite broadcasting (DBS) in Saudi Arabia. *Journal of Broadcasting and Electronic Media,* 42(3), 297314–.

Merdad, A. S. (1993) Foreign television programmes and their sources: An empirical analysis of media usage and perceptions of its effects by young viewers in the kingdom of Saudi Arabia. Unpublished doctoral dissertation. Wayne State University.

Palmgreen, P., Wenner, L. A. and Rayburn, J. D. (1980) Relations between gratifications sought and obtained: A study of television news. *Communication Research,* 7, 16192–.

Perse, E. M. (1990) Media involvement and local news effects. *Journal of Broadcasting and Electronic Media,* 34, 1736–.

Rahman, A. H. (1998) Uses and gratifications of satellite TV in Egypt.

Transnational Broadcasting Journal, (1). Available at: www.tbsjournal.com/Archive/Fall98/Documents1/Uses.

Rampal, K. R. (2007) Global news and information flow in the internet age. In R. Y. Kamalipour (ed.), *Global Communication* (2nd edn). Belmont, CA: Wadsworth/Thomson Learning, pp. 10532–.

Rasheed, A. (8 April 2001) Khadeegah Ben Qanah: Al-Jazeera embarrassed the Arab satellite channels. *Al-Etihad.*

Rosengren, K. E., Wenner, L. A. and Palmgreen, P. (1985) *Media Gratifications Research: Current Perspectives*. Beverly Hills, CA: Sage.

Rubin, A., and Perse, E. (1987) Audience activity and television news gratifications. *Communication Research,* 14, 24668-.

Rubin, A., Perse, E. and Powell, R. (1985) Loneliness, parasocial interaction, and local television news viewing. *Human Communication Research*, 12, 15580-.

Rubin, A., and Step, M. M. (2000) Impact of motivation: Attraction and parasocial interaction on talk radio listening. *Journal of Broadcasting and Electronic Media*, 44(4), 63554-.

Sakr, N. (2005) Maverick or model? Al-Jazeera's impact on Arab satellite television. In J. K. Chalabi (ed.), *Transational Television Worldwide: Towards a New Media Order*. London: J. B. Tauris, pp. 6695-.

Wright, C. R. (1960) Functional analysis and mass communication. *Public Opinion Quarterly,* 24, 60520-.

Yousef, M. (1999) Kuwait television audiences: Motivation and behaviors. Unpublished doctoral dissertation. University of South Carolina.

* * *

الفصل الثامن

وسائل الإعلام والتنشئة السياسية للشباب: حالة البحرين

إبراهيم عبدالرحمن الشيخ وفنسنت كامبل

مقدمة

شهد عدد من الدول العربية اضطرابات سياسية في أثناء ما عرف بالربيع العربي عام 2011. تناولت النقاشات المثيرة خلال تلك الأحداث دور وسائل الإعلام، سواء وسائل التواصل الاجتماعي بوساطة الإنترنت، مثل: الفيسبوك وتويتر (Beaumont, 2011)، أو قنوات التلفاز الإخبارية الفضائية التي كانت ما تزال ظاهرة وليدة في العالم (Hassan, 2011). لم يخضع دور الإعلام في العالم العربي للدراسة والتحليل إلا حديثًا، واعترفت الدراسات في هذا المجال بشح البرهان التجريبي الذي يدعم الأثر الكبير للإعلام (الحديث والقديم) في التغيير السياسي في هذه الدول؛ فمثلًا، تحدثت مراجعة عن المشكلات المرتبطة بتوكيد أثر وسائل الإعلام في المنطقة:

إن التقييم الجريء للعلاقة السببية بين مضامين ما يبثه التلفاز والرأي العام، قد يكون أكثر إقناعًا لو كان مدعومًا ببرهان لم تستطع استطلاعات الرأي وحدها إثباته عن

موقف الفئات المختلفة في الدول العربية أن قضايا مثل التعددية، والشرعية، والإصلاح السياسي، تعبيرات عن الاختلاف (Sakr, 2007: 5).

يظهر هذا الاعتراف بمحدودية البرهان المبني على الدراسات عن أثر دور الإعلام في الدول العربية، إضافة إلى ما قيل عن أثر الربيع العربي، والحاجة إلى بحث تجريبي جاد، وبالتحديد في مجال العلاقة بين استخدام الجماهير العربية وسائل الإعلام وموقفها منها، إضافة إلى توجهاتها السياسية في عصر التغييرين السياسي والإعلامي.

تعدُّ البحرين نقطة محورية ملائمة لمثل هذا التحليل التجريبي لأسباب عدة، فحتى قبل اضطرابات عام 2011، مرت البحرين بمرحلة من التغيير السياسي والإعلامي على مدى سنوات، مثل ما سُمِّي ربيع المنامة 2001/2000، والاضطرابات السياسية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي التي ارتبطت بالمشكلات الطائفية المزمنة. وبدلًا من محاولة تحديد الآثار الإعلامية القوية في أحداث معزولة أو مرتبطة بزمن مثل أحداث الربيع العربي في بعض الدول، فمن الممكن في حالة البحرين دراسة أسئلة عن الأثر المحتمل للإعلام في الاتجاهات السياسية والأفكار الاجتماعية بطريقة قائمة على المفاهيم والتجريب. وبالتحديد، توفر البحرين الفرصة لاستكشاف دور الإعلام المحتمل في التنشئة السياسية التي تُعرَف بأنها «الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل» (Langton, 1969: 4).

تميل نظريات التنشئة السياسية إلى التركيز على أهمية المؤسسات الاجتماعية (العائلة، والتعليم، والإعلام ... إلخ) في تشكيل اتجاهات الناس السياسية (Rosamund, 2002)، لذلك فإن دراسة أنماط استخدام وسائل الإعلام والاتجاهات السياسية بين الشباب في أي مجتمع تمر بتغيير سياسي، مثل البحرين، تمكننا من تحديد المواقع الأساسية للتنشئة التي تسهم في التغيير المجتمعي. لهذا فإن هذا الفصل يتناول قضايا دور الإعلام في التنشئة السياسية من خلال دراسة حالة لطلاب المرحلة الثانوية في

البحرين، شملت تحليلًا تجريبيًّا مقارنًا لأنماط استهلاك الطلاب لوسائل الإعلام، وكذلك وعيهم السياسي واتجاهاتهم ومشاركاتهم في سياق نماذج الانتماء المذهبي. يبدأ الفصل بإعطاء نبذة تاريخية عن الحالتين السياسية والإعلامية في البحرين، ثم ينتقل إلى مناقشة نظريات التنشئة السياسية ونماذجها، قبل العودة إلى مناقشة نتائج دراسة الحالة؛ الموضوع الرئيس لهذا الفصل.

البحرين

البحرين جزيرة صغيرة في الخليج العربي قريبة من الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية، وقد طالبت بها دول مجاورة، وبخاصة إيران، كما خضعت للاستعمار البريطاني على امتداد القرن العشرين تقريبًا إلى أن نالت الاستقلال عام 1971. تعود جذور الانقسام الطائفي في البحرين إلى عقود التدخل الإيراني المستمر (Sick, 1995). بعد محاولة أولية فاشلة لتشكيل حكومة ممثلة بعد الاستقلال مباشرة، أصبحت البحرين إمارة عام 1975 (Al-Eid, 2006:33- 6). منذ وفاة الأمير عيسى بن سليمان آل خليفة عام 1999، شهدت البحرين إصلاحات سياسية مهمة، كانت أولها عام 2002 عندما تحولت الإمارة إلى مملكة، وتبع ذلك إصلاحات أخرى، وكلها سبقت الربيع العربي.

على الرغم، مما يقال، من أنها الأفقر في المصادر الطبيعية بين دول الخليج العربية (Alqasimi & Albeaini, 1999: 53)، إلا أنها أصبحت منذ أواخر القرن الماضي ذات أسرع نمو اقتصادي في العالم العربي، وأكثر اقتصادات السوق الحرة في الشرق الأوسط، بحسب مؤسسة هيرتيج. وكانت البحرين أول دولة خليجية تبدأ في تصدير النفط عام 1934، والعامل الآخر في هذا النجاح هو أن هذا البلد مركز للنشاطين المالي والمصرفي في منطقة الخليج العربي.

نتيجة لهذه الأنشطة الاقتصادية السائدة، أصبحت التركيبة السكانية متنوعة اقتصاديًّا واجتماعيًّا، فبحسب إحصاء السكان لعام 2010، شكَّل الأجانب، ومعظمهم من العمالة الوافدة من مختلف دول العالم، أكثر من نصف عدد السكان البالغ 1,2 مليون نسمة. وقد عكس وجود هذا العدد من الأجانب التنوعين العرقي والديني، مضافًا إليه التنوعين العرقي والديني بين البحرينيين أنفسهم، ما يعني أن البحرين أصبحت مجتمعًا متعدد الديانات والطوائف والثقافات، مما يجعل التماس اليومي بين مكوناته أمرًا عاديًّا؛ بسبب طبيعة النشاط الاقتصادي.

لكن الملاحظ هو أن الإحصاء الأخير تجاهل عاملًا ديموغرافيًّا مهمًّا هو توزيع السكان بين سُنة وشيعة. ولهذا، ففي الوقت الذي يمكن أن نصنف فيه البحرين على أنها منفتحة نسبيًّا؛ سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا، إلا أنها وجدت نفسها في حالة تحوُّل مستمرة في مواجهة تحديات جعلت من الصعب دمْج المجتمع الليبرالي والمحافظ معًا، وهي أيضًا مجتمع شاب، بمعنى أن الشباب يمثلون أغلبية السكان،[1] وهذا ما يعطي قيمة خاصة لدراسة تنشئة الشباب في هذا البلد.

وسائل الإعلام والاتصال في البحرين

تتميز البحرين بتاريخ طويل في نظام التعليم العام، وكانت من أولى دول الخليج في إرساء نظام تعليم رسمي عام 1919، ولهذا فإن التعليم ومستويات معرفة القراءة والكتابة تُعدُّ عالية نسبيًّا مقارنة بالدول العربية الأخرى (UNESCO, 2005).

بحلول عام 2002، كان 97.1% من الأطفال يلتحقون بالمدارس الأساسية، و95.6% يذهبون إلى المدارس الثانوية. ومع أن مستويات معرفة الراشدين لقواعد القراءة والكتابة بلغت نحو 87.7%، فإن نسبة تعليم الشباب كما عرَّفته منظمة اليونيسكو بالتعليم

للأفراد من عمر 14–15 سنة، بلغت 99.3%، وهي أعلى نسبة بين الدول العربية مجتمعة في السنة التي جمعت فيها البيانات.

لكن، على الرغم من مستويات التعليم العالية نسبيًّا، إلا أن قطاع الصُّحُف واجه صعوبات في التطور. كانت صحيفة **البحرين** أول صحيفة في هذا البلد، وقد أصدرها عبدالله الزايد عام 1939، لكن سلطات الاستعمار البريطاني أفشلت هذه المحاولة ومحاولات أشخاص آخرين لإصدار صُحُف منتظمة، وأغلقت عشر صُحُف في المرحلة الممتدة من الثلاثينيات إلى الستينيات من القرن العشرين؛ إما لأنها كانت مناهضة للاستعمار في أثناء الحرب العالمية الثانية؛ وإما لأنها كانت تنادي بالقومية العربية، لذلك فإن مرحلة ما قبل الاستقلال لم تشهد تغييرًا كبيرًا في صناعة الصُّحُف، وظلت الصحافة المطبوعة تخضع لرقابة السلطات السياسية، ومع حلول عام 2002، لم يكن في البلاد سوى صحيفتين تصدران بالعربية وصحيفتين بالإنجليزية، ولكن الصحافة شهدت توسعًا كبيرًا مع إدخال الإصلاحات السياسية، فوصل عدد الصُّحُف الصادرة عام 2012 إلى 17صحيفة منها خمس يومية وثلاث أسبوعية، منها صحيفتان بالإنجليزية، ويُنشَر عشر من هذه الصُّحُف على الإنترنت.[2]

أما وضع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية فشبيه بحال الصحافة المطبوعة، وقد كان استخدام المذياع شائعًا على نطاق واسع؛ إذ بلغ عدد البيوت التي تستخدم المذياع 99% عام 1999، في حين بلغت نسبة مستخدمي التلفاز 95% عام 2002، وكانت البحرين من أولى دول الخليج في امتلاك محطة إذاعة في بداية أربعينيات القرن الماضي، في حين بدأ البث التلفازي عام 1973، وكان أول بث تلفازي ملونًا في العالم العربي. وفي يناير 1993 أصبحت إذاعة وتلفاز البحرين مؤسسة عامة، لذلك فإن الحكومة تتولى حاليًّا إدارة القطاع الإعلامي الرسمي، بما في ذلك الإذاعة والتلفاز ووكالة الأنباء الرسمية، ولا توجد في البلاد إذاعات خاصة، ولكن يتوقع أن توجد في المستقبل.

إن أبرز تطوُّر في مسيرة الإعلام حتى اليوم هو ظهور وسائل الإعلام الحديثة وانتشارها، وخاصة الإنترنت. ويعود جزء من ذلك إلى النشاط الحكومي، فقد كانت الحكومة الإلكترونية في البحرين الأولى في الشرق الأوسط والثالثة في آسيا ورقم 13 عالميًّا. وبحسب تقرير هيئة تنظيم الاتصالات البحرينية[3]، فقد بلغ عدد المشتركين في خدمة الإنترنت بنهاية عام 2012 ما مجموعه 188 ألف مشترك، بعد أن كان 14,956 مشتركًا عام 2004. وقال تقرير الأمم المتحدة لعام 2010 إن عدد المشتركين في خدمات الإنترنت ذات الحزمة العريضة ارتفع 19% بين عامي 2009 و2010، وإن 85% من البيوت تملك خدمة إنترنت، ما أدى إلى انتشار شبكات التواصل الاجتماعي بين المواطنين البحرينيين، وبخاصة مع زيادة استخدام الهواتف النقالة المتصلة بالإنترنت؛ فمثلًا قال موقع الفيسبوك الرسمي إن عدد مستخدمي شبكته للتواصل الاجتماعي في البحرين بلغ 289,680 مستخدمًا في أغسطس 2011 بزيادة 30.9% على السنة السابقة.[4] وذكرت إحدى الدراسات Mourtada & Salem 2011: 16 إن عدد مستخدمي تويتر من يناير إلى مارس 2011 بلغ 91,896 مستخدمًا، وهذا يضع البحرين بين أعلى الدول العربية استخدامًا لخدمة تويتر.

وإضافة إلى شبكات التواصل الاجتماعي العالمية هذه، فقد انتشر عدد من منتديات النقاش التي أثبتت شعبيتها بالنسبة إلى المواطنين، لكنها مسألة خلافية فيما يتعلق بالسلطات السياسية، فقد أغلقت هيئة شؤون الإعلام[1] عددًا من هذه المنتديات بدعوى التحريض على معارضة النظام القائم، والدعوة إلى العنف، وتخريب الممتلكات، ونشر الكراهية، وقد تحولت هذه المنتديات عمومًا إلى منابر رسمية للطائفيين في

(1) وافق مجلس الوزراء البحريني في 4 أكتوبر 2016 على مشروع مرسوم يلغي هيئة شؤون الإعلام، وتباشر بموجبه وزارة شؤون الإعلام الاختصاصات كاغة المتعلقة بشؤون الإعلام المنصوص عليها في القوانين واللوائح والقرارات والأنظمة المعمول بها- المترجم.

البحرين، مثل منتدى بوابة البحرين (للسنة) ومنتدى سنابس الثقافي (للشيعة) ويبلغ عدد الأعضاء نحو 100 ألف.

أما المنتديات الأخرى فأعضاؤها أقل من هذين المنتديين، لكن التركيبة العامة لمعظم هذه المنتديات تنتمي إلى القرى الشيعية في البحرين، وهي عادة ما تستخدم أسماء هذه القرى، وقد أغلقت هيئة شؤون الإعلام عددًا منها. وفي الحقيقة، إن أرقام العضوية والمشاركة تُعدُّ عالية مقارنة بعدد السكان، وتركز هذه المنتديات على القضايا السياسية المحلية، وبعضها يزدحم بالحقد الطائفي، والتحريض ضد الطائفة الأخرى، والفرق الوحيد هو كيف أن تركيز هذه الخلافات أصبح في مظاهرات 2011 موجهًا ضد الدولة بأسرها.

لا يمكن تحديد عدد الأفراد الذين يستخدمون تقنيات وسائل الإعلام الحديثة لأنشطة سياسية وطائفية بهذه التقنيات نفسها، بل إن الاستخدام هو نتاج عدد من العوامل المتراكمة في هذا السياق الخاص. إن وجود هذا النوع من المواد المشحونة طائفيًّا على شبكات التواصل الاجتماعي التي يشارك فيها عدد كبير من سكان البلاد، قد يعكس سياقًا ينشأ فيه جيل شاب ومتعلم في بيئة إصلاح سياسي، مع وجود إعلام رسمي محدود مختلف من حيث مجاراة التطور وتسهيل النقاش والمشاركة العلنية. ولهذا فإن فهم العلاقة بين أنماط استخدام وسائل الإعلام هذه والاتجاهات السياسية ودور الطائفية ضمن هذه العلاقة، يتطلب دراسة هذه الجوانب من منظور نظري، وتحليلها فيما يتعلق بدور وسائل الإعلام في التنشئة السياسية.

التنشئة السياسية

إن نقطة البداية في التفكير بخصوص التنشئة السياسية هي أننا «لا نبدأ حياتنا بإدراك ذاتي فطري للتقليد السياسي» (Rosamund, 2002: 58)، وعلى غرار وجهة

النظر القائلة إن تقنيات الإعلام لا تحدد ذاتيًّا كيفية استخدامها، فإن الاتجاهات والسلوكات السياسية ليست فطرية، وإنما تُكتسَب مع مرور الوقت. ولهذا فإن نظريات التنشئة السياسية تركز على «عمليات التطور التي يكتسب فيها الأفراد التوجيه السياسي وأنماط السلوك» (Dennis et al., 1969 : 7). يقول الباحثون في هذا المجال إن: «عمليات التنشئة السياسية تعمل على مستوى الفرد والمجتمع» (Dawson&Prewitt, 1963:13). لهذا فقد استقصت البحوث الطرق التي يكتسب فيه الأفراد والمجتمعات الوعي والاتجاهات والسلوكات السياسية (Hayman, 1959, Hess&Torney, 1967, Langton, 1969,Atkin&Grantz, 1978). وقد أوضح جاروس (Jaros, 1973) أن «التنشئة السياسية تعني دراسة التعلُّم السياسي». لهذا، فبدلاً من التركيز على السلوك السياسي قصير الأجل، مثلما فعلت معظم التعليقات عن دور وسائل الإعلام الحديثة في أثناء ثورة الربيع العربي، وهذه قضية إشكالية من حيث عزل الآثار السلبية وقياسها، فإن اهتمامات الدراسة التي نورد استنتاجاتها أدناه، تركز على «العملية التي تُطبّقها منظمات المجتمع المختلفة التي يتعلم الفرد من خلالها ميولاً سياسية موقفية وأنماط سلوك (Langton, 1969:5).

وقد قسّم الباحثون في التنشئة السياسية تحليل التعلُّم السياسي إلى سلسلة مجالات للاستقصاء مع التركيز على: «من الذي يتعلم؟»، و«ما الذي يتعلمه؟» و«من أين يتعلمه؟»، و«الظروف التي يحدث فيها هذا التعلم؟»، و«المستويات التي يحدث فيها تعلُّم هذا الوعي؟»، و«آثار التعلم». هذه المجموعة من الأسئلة أصبحت الطريقة المتبعة من باحثين كثيرين، وتجري الإجابة عنها من خلال إجراء بحوث عن الأفراد والمجتمعات من حيث سمات معينة مثل مستويات المعرفة السياسية والاهتمامات والمشاركة واللامبالاة والتأثير.

تركز إحدى مجالات البحوث المستمرة عن التنشئة السياسية على تحديد المرحلة العمرية في حياة الإنسان، تعتمد على تحديد المرحلة العمرية في حياة الإنسان التي

تحدث فيها التنشئة السياسية. من حيث المبدأ، يوجد موقفان في هذا النقاش مصنفان على أساس مواقف الأسبقية التأسيس أو البدايات المبكرة و«التجدُّد». وتركز مواقف الأسبقية على مركزية سنوات العمر المبكرة في تطور الفرد، في حين يقول المدافعون عن موقف التجدد إن «التعلم السياسي عملية مستمرة ترتبط بالخبرات المتغيرة طوال دورة الحياة». وقد أسهمت هذه المواقف المختلفة في دراسة مجموعة من عوامل التنشئة الاجتماعية المحتملة لهؤلاء الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات، المسؤولة عن نقل المعلومات التي يكتسبها الأفراد من خلال تنشئتهم الاجتماعية، وذكر الباحثون أن عناصر التنشئة الاجتماعية قد تشمل: «العائلة، ومجموعة الأقران، والمدرسة، والمنظمات الشبابية، ووسائل الإعلام الجماهيري، إضافة إلى الطبقة الاجتماعية».

كانت الدراسة الغربية السابقة قد استنتجت أن أولياء الأمور والعائلة ووسائل الإعلام، من بين أهم مصادر المعلومات والآراء التي تؤدي إلى تطوُّر المعرفة السياسية والتأثير والمشاركة والهوية الحزبية. وقال باحثون آخرون: إن المدرسة عامل آخر مهم في التنشئة السياسية. أما فيما يتعلق بالإعلام، فقد توصلت دراسات كثيرة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين استخدام وسائل الإعلام والوعي السياسي والاهتمام والمعرفة والمشاركة فيما يتعلق بوسائل إعلام مختلفة، من بينها أخبار التلفاز، ونشرات الأخبار والصُّحُف والإنترنت.

في العالم العربي، لا توجد دراسات كثيرة عن التنشئة السياسية، وفي الحقيقة إن مفهوم هذه التنشئة قد ارتبط تقليديًّا بالدين وليس بالسياسة.

وفي الدراسات التي تناولت التنشئة من منظور أوسع، كان الدور المركزي للدين والعائلة في المجتمعات العربية جليًّا، وقد تناولت بعض الدراسات الوعي السياسي والاتجاهات والاهتمامات والمشاركة في عدد من الدول العربية، ومنها: مصر، والمغرب، والكويت، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، وفلسطين، وتوصلت بعض

الدراسات القديمة التي شملت البحرين في تحليلاتها، إلى وجود مستويات عالية من المشاركة والوعي السياسي بين البحرينيين مقارنة بمواطني الدول الخليجية الأخرى منذ ثمانينيات القرن العشرين، في حين استنتجت دراسة حديثة أن الدين أدَّى دورًا مهمًّا في الحراكين السياسي والاجتماعي في البحرين (Abu Raad, 2004: 137).

التنشئة السياسية في البحرين: دراسة حديثة

البيانات عن التنشئة السياسية في العالم العربي مجزأة وغير كاملة، وما يؤسف له أنه على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهدان تغييرات كبيرة على الساحتين الإعلامية والسياسية، إلا أنه لا توجد دراسات عن العلاقة بين الإعلام والتنشئة السياسية. وبصورة خاصة، توفر البحرين سياقًا مثاليًّا لدراسة التنشئة السياسية في البلاد؛ نظرًا إلى التغيرات المهمة في المشهدين السياسي والإعلامي المترافقة مع التوسع في الإعلام المطبوع والإلكتروني.

إضافة إلى مستويات التعليم المرتفعة بين السكان، الذين يمثل الشباب نسبة كبيرة منهم، توجد أيضًا فرص لدراسة العلاقة بين الإعلام والتنشئة السياسية من خلال استخدام مفهوم التأسيس التجدّد. وأخيرًا، فإن استمرار الانقسام الطائفي وتعبيراته من خلال وسائل الإعلام الحديثة، ومنها شبكات التواصل الاجتماعي، يعطينا صورة واضحة عن التقاطع بين عناصر التنشئة الاجتماعية في حالة البحرين، ما يجعلها حالة تستحق الدراسة.

دراسة الحالة التي نوردها في هذا الفصل تهدف إلى استقصاء العلاقة البينية للإعلام والتنشئة السياسية من خلال التركيز تحديدًا على طلاب المرحلة الثانوية في البحرين. البيانات المقدمة مستمدة من دراسة نوعية وكمية أوسع للتنشئة السياسية بين طلاب المرحلة الثانوية، وهذا الفصل يركز على النتائج الرئيسة، وتحليل الاستطلاع

الكمي عن النشاط السياسي للطلاب، واستخدام وسائل الإعلام والاتجاهات السياسية والإعلامية. من خلال مثل هذه البيانات، يمكن تحديد عناصر التنشئة السياسية المحتملة بين هؤلاء الطلاب، ما يساعد على تكوين فهم أفضل للتغيرات السياسية والاجتماعية في البحرين، ويسهم في رفْد الجهدين النظري والتجريبي عن التنشئة السياسية.

استطلاع آراء الشباب البحريني

في عام 2010، أُجري استطلاع للرأي بين طلاب المدارس الثانوية في البحرين، واستمر لمدة شهرين (من أبريل إلى مايو)، فبحسب بيانات التعداد السكاني، يتوزع السكان على خمس محافظات: العاصمة (26.7%)، والمحافظة الشمالية (22.4%)، والمحرق (15.3%)، والمحافظة الوسطى (26.4%)، والمحافظة الجنوبية (8.2%). ويوجد في البحرين 25 مدرسة ثانوية تتوزع على المحافظات كلها، ويلتحق الطلاب بالمدارس بحسب موضوعات التخصص التي يختارونها بأنفسهم ضمن خمسة مجالات (علمية، وأدبية، وصناعية، وتجارية، ودينية).[6]

في استطلاع الرأي، أُختيرت عينة قصدية من الطلاب كان الهدف منها ضمان عدد متساوٍ للتخصص والجنس، والتمثيل عبر المحافظات الخمس. شمل الاستطلاع 1,178 طالبًا من 12 مدرسة موزعة بين المحافظات الخمس بالتساوي، وتراوحت أعمار المستجيبين بين 15–17 سنة (74%) نحو ربعهم (26%) بين 18–22 سنة (بما في ذلك الطلاب الذين كانوا؛ إما راسبين، وإما دخلوا المدرسة متأخرين)، وكان عدد الجنسين في العينة متقاربًا إلى حد ما (53%) إناثًا، و(47%) ذكورًا.

أُعدَّ الاستطلاع وفقًا لتصميم الدراسات السابقة ومحتواها عن التنشئة السياسية، ودُمِجت أيضًا عناصر من دراسات سابقة عن التنشئة السياسية والإعلام، بما في ذلك الدراسات التي ركزت على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة.

اشتمل الاستطلاع على 70 سؤالًا صُنِّفت بحسب تسعة موضوعات: السمات الديموغرافية والاجتماعية/الاقتصادية للطلاب، المعرفة والوعي السياسي، الانخراط في القضايا السياسية، الآراء عن أداء الحكومة/السياسيين، والقضايا السياسية البحرينية، استخدام وسائل الإعلام القديمة والحديثة (التلفاز والصُّحُف والإنترنت)، متابعة الأخبار، مصادر الأخبار والثقافة السياسية، تصوراتهم واتجاهاتهم بخصوص الطائفية والتسامح، واهتماماتهم وأنشطتهم الدينية.

الاهتمامات والمعرفة والمشاركة

تركز النتائج الواردة أدناه على اهتمامات المستجيبين ومعرفتهم ومشاركتهم السياسية، وكذلك الاتجاهات واستخدام مصادر إعلامية متعددة للمعلومات السياسية.

فيما يتعلق بالاهتمامات السياسية، أجاب المشاركون عن مجموعة من الأسئلة عن مواقفهم من المسائل السياسية، ومتابعتهم للقضايا السياسية المحلية والإقليمية والعالمية، حيث وصف أقل من عشر العينة أنفسهم بأنهم، بوجه عام، مهتمون جديًّا بالقضايا السياسية (7%)، مقارنة بـ 5/4 (79%) قالوا إنهم مهتمون إلى حد ما، فيما قال البقية (15%) إنهم غير مهتمين. عند توزيع الاهتمام على القضايا المحلية والإقليمية والعالمية، ظهر مزيد من الاهتمام إلى حد ما بالقضايا الإقليمية، مثل: فلسطين والعراق، حيث قال 93% إنهم «مهتمون» أو «مهتمون جدًّا»، وهذا أعلى من الاهتمام بالقضايا المحلية (قال 90% إنهم مهتمون أو مهتمون جدًّا)، أما الاهتمام بالقضايا السياسية العالمية فكان أقل من (90% قالوا إنهم مهتمون/مهتمون جدًّا).

قاس الاستطلاع أيضًا اهتمامات الطلاب الدينية من خلال أسئلة تناولت -مثلًا- عدد المرات التي يترددون فيها على الأماكن الدينية، وعدد المرات التي يشاهدون فيها البرامج الدينية في التلفاز، حيث أظهرت البيانات أن أكثر من نصف طلاب المدارس

(65%) يترددون على دور العبادة بانتظام، في حين يشاهد أكثر من الثلثين (69%) البرامج الدينية في التلفاز، وقد طُبِّق تحليل معامل ارتباط بيرسون لمعرفة وجود أي علاقة بين الاهتمامين السياسي والديني، وتبين وجود علامة ارتباطية موجبة ($r = 0.23, p < 0.001$) في العينة.

لقياس المعرفة السياسية عند طلاب المدارس البحرينيين، طُرح عليهم 12 سؤالًا عن قضايا عالمية (مثل أسماء قادة العالم)، وإقليمية (مثل أسماء قادة الدول في المنطقة)، ومعلومات محلية (عن الحكومة البحرينية والنظام السياسي)، حيث بلغ متوسط درجة الأسئلة الصحيحة 39% مشيرًا إلى مستويات تباين في المعرفة السياسية بين الطلاب، فمع أن 10/9 (89%) الطلاب عرفوا اسم رئيس الولايات المتحدة، و5/4 (79%) عرفوا اسم الرئيس، الإيراني مثلًا، إلا أن أكثر من النصف فقط قليلًا (52%) عرفوا اسم رئيس وزراء البحرين، و5/1 (21%) عرفوا اسم وزير الخارجية البحريني.

أما فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، فقد طُرِحت على المشاركين سلسلة من الأسئلة عن مدى مشاركتهم في الأنشطة السياسية المختلفة. الجدول 1:8 يبين هذه النتائج:

الجدول 1:8 المشاركة السياسية

الممارسات	نسبة المشاركة		
	كثيرًا (%)	أحيانًا فقط %	مطلقًا %
متابعة منتجات معينة لأسباب سياسية، أخلاقية أو بيئية.	23	59	18
متابعة أنشطة الحكومة والقضايا العامة.	13	60	28
توقيع عرائض.	12	54	35
التجمعات أو الاعتصامات.	11	41	48
مناقشة القضايا السياسية الحالية مع أحد المعلمين.	8	56	36

المشاركة في المظاهرات.	8	34	59
التبرع النقدي أو دفْع رسوم عضوية لحزب سياسي.	7	35	58
حث أحد الأشخاص للاتصال مع عضو مجلس أو عضو برلمان.	6	40	56
مشاركة نشطة في حملة سياسية.	6	35	60
عرض وجهة نظرك على عضو مجلس محلي أو عضو برلمان.	4	28	69
حضور اجتماعات سياسية.	4	28	69
ملحوظة: نظرًا إلى التكرار، فإن مجموع النسب المئوية قد لا يكون 100% تمامًا.			

يبين الجدول 1:8 أن نسبة مشاركة طلاب المدارس في الأنشطة السياسية كانت قليلة، وقد أفادت غالبية هؤلاء الطلاب بعدم مشاركتهم الحديث مع أحد أعضاء البرلمان، وظهر دليل على غياب النشاط المنتظم فيما يتعلق بالمظاهرات والاحتجاجات. أما المشاركة الأكبر فكانت في مجال متابعة الشؤون العامة ومناقشتها، على الرغم من أن هذا النشاط غالبًا ما كان متقطعًا أحيانًا فقط. وقد استُخدم تحليل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المعرفة السياسية والمشاركة، ووُجِد ما يدل على وجود علاقة موجبة بين الاثنين في العينة ($r = 0.42, p < 0.001$)، وسُئِل الطلاب عن مصادر المعلومات المهمة بالنسبة إليهم، فجاءت النتائج (كما يوضح الجدول 2:8) مؤيدة الدراسات السابقة، وهي الدور المهم للعائلة والدين، لكن المثير في الأمر هو الأهمية التي أعطاها الطلاب للإنترنت، التي عدَّها ثلاثة أرباع المستجيبين مهمة جدًّا، ولا شك في أن هذه نتيجة مميزة إذا ما قورنت بدراسة (أبو رعد) عن طلاب الجامعات في البحرين، الذين قالوا: إن الحكومة هي المصدر الرئيس للمعلومات (Abu Raad, 2004: 135). تلك الدراسة، استخدمت تطبيقًا مختلفًا، فالمصادر لم تقسم وسائل الإعلام إلى أنواعها المختلفة، لهذا فإن المقارنة الدقيقة غير ممكنة هنا. ومع ذلك، فإن البيانات تشير هنا إلى أن وسائل الإعلام، وبخاصة الحديثة، ربما كانت مهمة لطلاب المدارس عام 2010 أكثر

مما كانت لطلاب الجامعات عام 2004، بصفتها مصادر للمعلومات، ومن ثَمَّ للتنشئة السياسية.

كان التلفاز مهمًّا جدًّا بالنسبة إلى أكثر من نصف طلاب المدارس الذين قالوا: إن النسخة الورقية للصحف كانت المصدر الثاني المهم للمعلومات، لكن التلفاز والصُّحُف جاءا في مركزين متأخرين عن الإنترنت، حيث ذكر أقل من نصف المستجيبين (47%)، مثلًا، أنهم يطالعون الصُّحُف بانتظام.

المصدر	أهمية المصدر		
	مهم جدًّا (%)	مهم إلى حد ما (%)	غير مهم إطلاقًا (%)
الإنترنت	72	26	2
الوالدان	13	34	3
التلفاز	52	45	3
القادة الدينيون	46	49	3
الإخوان والأخوات	45	50	5
الأصدقاء	39	56	5
الصُّحُف	32	64	4
المدرسة	22	61	18
المذياع	20	64	17
المجلات	16	73	12
ملحوظة: نظرًا إلى التكرار، فإن مجموع النسب المئوية قد لا يكون 100% تمامًا.			

أحد أسباب أهمية التباين الذي تعزى إليه أنواع وسائل الإعلام المختلفة، أنه قد يرتبط بالحالات والاتجاهات المفضلة للمشاركة السياسية بين طلاب المدارس. ولو نظرنا إلى استخدامات الطلاب واتجاهاتهم فيما يتعلق بالتلفاز مثلًا، فإن تعقيد الحالة يصبح أكثر وضوحًا؛ فقد ذكرت نسبة قليلة من المستجيبين (4%) أنهم لم يشاهدوا التلفاز مطلقًا، في حين قال ثلاثة أرباع المستجيبين (75%) إنهم كانوا يشاهدون التلفاز ساعتين أو أكثر يوميًّا، ومع ذلك فإن معظم مشاهدة التلفاز لم تتركز على المعلومات

السياسية أو الأخبار، حيث قال نحو ثلاثة أرباع المستجيبين (47%) إنهم شاهدوا البرامج الترفيهية يوميًّا، أو كل يوم تقريبًا، مقارنة بأكثر من الربع تقريبًا فقط قالوا إنهم شاهدوا الأخبار المحلية (28%) والدولية (27%). ويضاف إلى ذلك أن خُمس المستجيبين (21%) قالوا: إنهم لم يشاهدوا الأخبار المحلية على التلفاز إطلاقًا، وقال أقل من الخمس (19%) إنهم لم يشاهدوا الأخبار العالمية.

ومثلما أشارت الدراسات السابقة أيضًا (Musaiger, 2006)، فإن التلفاز يُعدُّ وسيلة تسلية بالنسبة إلى طلاب المدارس الثانوية في البحرين. وعلى الرغم من ذلك فإن 5/4 من هؤلاء الطلاب يشاهدون الأخبار التلفازية في المناسبات على الأقل، ما يؤكد أن التلفاز يظل مصدرًا مهمًّا للمعلومات والتنشئة السياسية. وفي الحقيقة، إن تحليل معامل ارتباط بيرسون الذي طُبِّق على المعلومات التي جُمعت من هذا الاستطلاع، أظهر وجود علاقة ارتباط موجبة بين مشاهدة التلفاز والاهتمام السياسي ($r = 0.460, p < 0.01$)، ومن ثم بين مشاهدة التلفاز والمشاركة السياسية ($r = 0.496, p < 0.01$). وإذا ما نظرنا إلى مخرجات أخبار التلفاز التي يشاهدها طلاب المدارس واتجاهاتهم، فإننا سوف نتوصل إلى نتائج إضافية مثيرة. والجدول 3:8 يُظهِر القنوات الرئيسة للأخبار المحلية والعالمية التي استخدمها الطلاب.

وهذه القنوات التلفازية الإخبارية كانت تلفاز البحرين، الذي شاهده أكثر من خُمس الطلاب يوميًّا لمتابعة الأخبار المحلية، ثم قناتي الجزيرة والعربية اللتين شاهدهما عدد أكبر من القنوات الأخرى بنسب أقل، مع أن البيانات تشير إلى أن الطلاب كانوا يميلون فرديًّا إلى مشاهدة قناة أو قناتي أخبار، بدلًا من مشاهدة قنوات كبيرة.

وقد سئل المشاركون في الاستطلاع عن مدى تطابُق قنوات التلفاز مع آرائهم عن البحرين. والجدول 4:8 يُبيِّن هذه النتائج، ويُظهِر أن أيًّا من هذه القنوات لم يحقق مستوى عاليًا من التطابق مع آرائهم.

لكن اللافت في الأمر أن المستجيبين قالوا إن تلفاز البحرين كان من أقل القنوات التي تطابقت مع آرائهم، مع أنهم أعربوا عن ثقة عالية به (79%) مقارنة بثقتهم بوسائل الإعلام الأخرى التي قاسها الاستطلاع.

الجدول 3:8 مشاهدة القنوات التلفازية للأخبار المحلية والعالمية

القناة	نوع الأخبار	نسبة المشاهدة			
* أخرى	محلية	45	9	12	35
	عالمية	34	9	14	43
تلفاز البحرين	محلية	22	13	26	38
	عالمية	18	11	25	46
الجزيرة	محلية	21	13	23	44
	عالمية	22	11	22	45
العربية	محلية	18	13	25	44
	عالمية	19	12	24	46

ملحوظة: نظرًا إلى التكرار، فإن مجموع النسب المئوية قد لا يكون 100% تمامًا.

* قال المستجيبون إنهم شاهدوا بدرجة أقل القنوات السبع، التي تبثها مجموعة إم.بي.سي، والقنوات الإنجليزية مثل سي.إن. إن و بي.بي.سي، وكذلك أكثر من 40 قناة شيعية تبث من خارج البحرين، منها قناتا المنار والعالم.

الجدول 4:8 تطابُق قنوات التلفاز مع الآراء السياسية للطلاب

القناة	مستويات التطابق			
	متطابقة تمامًا %	متطابقة إلى حد ما %	غير متطابقة %	غير متطابقة بتاتًا %
أخرى	26	27	17	30
الجزيرة	22	31	21	25
العربية	21	40	22	27
تلفاز البحرين	9	29	27	34

ملاحظة: نظرًا إلى التكرار، فإن مجموع النسب المئوية قد لا يكون 100% تمامًا.

أظهرت النتائج أن تسعة من بين 10 طلاب يثقون بالصُّحُف البحرينية (99%)، وجاءت المواقع الإخبارية البحرينية في المركز الثاني (86%)، وتبعها تلفاز البحرين، ثم منتديات النقاش البحريني (79%). ولهذا فإن الأهمية النسبية لأشكال وسائل الإعلام المختلفة (كما في الجدول 2:8) لا تبدو مرتبطة بقوة بمستويات الثقة التي يوليها الطلاب لوسائل الإعلام المختلفة، ومنها وسائل الإعلام التقليدية: الصُّحُف والتلفاز. ولهذا فإن أهمية الإنترنت بصفتها مصدرًا للمعلومات السياسية (كما يظهر الجدول 1:8) ربما ترتبط بالاستخدامات الممكنة للإنترنت مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية. ويوضح الجدول 5:8 استخدامات طلاب المدارس للإنترنت، مع تقسيمها إلى الأنشطة المختلفة التي يمارسونها.

أظهرت نتائج الاستطلاع أن ثلثي طلاب المدارس تقريبًا يستخدمون الفيسبوك، وقال أكثر من الثلث: إنهم يستخدمون منتديات النقاش، ومجموعات الدردشة يوميًّا. باستثناء استخدام منتديات النقاش أو مجموعة الدردشة التي تركز على القضايا السياسية العالمية، فإن الأنشطة التي يستطيع الطلاب المساهمة من خلالها هي الأكثر ممارسة من المواقع الإخبارية والسياسية (ومن وسائل الإعلام الإخبارية التقليدية)، التي لا تتوافر لهم فيها فرص للتفاعل. ونستنتج من هذه البيانات أهمية الإنترنت لطلاب المدارس؛ لأن ذلك يوفر لهم فرصة مباشرة للمشاركة في إنتاج المعلومات السياسية ومناقشتها. وقد أظهر تحليل معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائيًّا بين استخدام الإنترنت والاهتمام السياسي ($r = 0.318, p < 0.01$)، وكذلك بين استخدام الإنترنت والمشاركة السياسية ($r = 0.486, p < 0.01$)، ونظرًا إلى النمو السريع والطبيعة الخلافية لاستخدام الإنترنت في البحرين التي ناقشناها سابقًا في هذا الفصل، فإن هذا البرهان التجريبي للأهمية الواضحة للإنترنت لطلاب المدارس فيما يتعلق بالمعلومات والنشاط السياسي، يوضح الأهمية الكبيرة للشبكة العنكبوتية العالمية بصفتها عاملًا جديدًا من عوامل التنشئة السياسية في البحرين.

الجدول 8:5 استخدام الإنترنت

النشاط	نسبة الاستخدام			
	يوميًّا /كل يوم تقريبًا (%)	من 4–2 أيام في الأسبوع (%)	مرة/أو أقل من مرة في الأسبوع (%)	أبدًا (%)
البريد الإلكتروني	64	10	14	11
الفيسبوك	46	8	15	30
منتديات النقاش/مجموعات دردشة (قضايا سياسية محلية)	37	13	21	29
منتديات النقاش (قضايا عامة)	35	16	22	26
مجموعات دردشة (قضايا عامة)	35	11	21	33
مواقع إخبارية (عامة)	28	12	29	29
مواقع إخبارية (أخبار سياسية محلية)	25	14	33	28
مواقع إخبارية (أخبار سياسية عالمية)	20	15	35	30
مواقع سياسية (عامة)	17	12	35	36
منتديات نقاش، مجموعات دردشة (قضايا سياسية عالمية)	19	9	22	49
ملحوظة: نظرًا إلى التكرار، فإن مجموع النسب المئوية قد لا يكون 100% تمامًا.				

الخلاصة

أظهر استطلاع حديث للرأي أن طلاب المدارس في البحرين يُظهرون مستويات متباينة في الاهتمام والمعرفة والمشاركة السياسية، وأن مؤشرات التنشئة الاجتماعية هذه ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بكل من الظروف الاجتماعية واستخدام وسائل الإعلام. وتعدُّ العائلة والدين بالنسبة إلى الطلاب مصدرين مهمين للمعلومات

السياسية، ما يؤكد ما جاء في دراسات سابقة من أن هذين العاملين من عوامل التنشئة السياسية المهمة في البحرين وفي العالم العربي (Hyman, 1959; Dhaher, 1981; Abu Raad, 2004). وفي الوقت الذي ركزت فيه الدراسات السابقة في العالم العربي على الدين تحديدًا (Suleiman, 1985; Altuwaijri, 2001; Ganem, 2006)، فقد توصلت هذه الدراسة إلى ما يثبت أهمية تأثير وسائل الإعلام في النشاط السياسي لطلاب المدارس البحرينيين.

ومثلما هو الحال مع دول من خارج العالم العربي (Culbertson and Stempel, 1986; Chaffee and Kanihan, 1997)، أظهرت نتائج الاستطلاع أن التلفاز يحتل مساحة كبيرة في التثقيف السياسي لطلاب المدارس في البحرين، إضافة إلى التأثير المتزايد للإنترنت (Pasek et al., 2006).

وتؤكد نتائج هذا البحث أن المشهد الإعلامي سريع التغيير، وقد تكون له انعكاسات مهمة على التطور السياسي في الدول العربية، خاصة مع تزايد تعرُّض السكان إلى أنماط جديدة من المحتوى الإعلامي، وبالتحديد تلك الأنماط التي تساعد على نشْر المعلومات السياسية والتفاعل معها، أما إن كانت هذه التأثيرات إيجابية أم سلبية، فمسألة أخرى.

في السياق البحريني، على الرغم من أنه يسود قلق كبير من تفشي النزاعات الطائفية والتعبير عنها من خلال وسائل الإعلام الحديثة، ومن آثارها الاجتماعية السلبية، إلا أنه من اللافت في هذا الخصوص الاستجابات السياسية في البلاد. فقد قال ثلاثة أرباع من شملهم الاستطلاع (نحو 77%) إنهم يثقون بالحكومة، وبالبرلمان (77% أيضًا)، لكن نسبة الثقة بالنظام القضائي كانت الأعلى (82%)، وأعربت نسبة أصغر، لكنها مع ذلك تمثل أغلبية، بأكثر من ثلاثة أخماس (62%)، عن رضاهم عن أداء الحكومة. وهكذا، فإن هذه البيانات تشير إلى أن التنشئة السياسية عملية معقدة ودقيقة، وتتأثر بالسياقات الاجتماعية-السياسية المحلية.

الهوامش

1. بحسب التعداد التقديري للسكان في البحرين في عام 2010، بلغ عدد من تراوحت أعمارهم بين 10–39 سنة 293837.
2. مراسلة رسمية مع هيئة شؤون الإعلام في عام 2011.
3. الموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية: www.bahrain.bh..
4. تقول رشا مرتضى وفادي سالم (Mourtada&Salem، 2011:10–11) إن ارتياد فيسبوك البحرين يوازي أعلى عشر دول في العالم.
5. المجالات الخمسة كلها مفتوحة للطلاب الذكور بينما لا تستطيع الطالبات دراسة التخصصات الصناعية والدينية.

* * *

المراجع

Abu Raad, M. (2004) The role of media in political socialization, a practical study on universities students in Bahrain. Unpublished master's dissertation. Arab League University, Cairo, Egypt.

Al-Eid, A. (2006) *Mass Media Uses and Gratifi cation in the Kingdom of Bahrain.* Kingdom of Bahrain: Ministry of Information.

Al-Mashat, A. (1988) Political socialization in the United Arab Emirates. *Social Association Journal* , 5(19), 215.

Alqasimi, K., and Albeaini, W. (1999) *Bahrain's History, Present and the Future.* Alexandria, Egypt: The Modern University Office.

Al-Rumaihi, E. (2002) The development of mass media in the Kingdom of Bahrain. Unpublished PhD thesis. University of Exeter: Exeter.

Al-Sakran, M. (2001*) Political and (Social) Socialization.* Cairo, Egypt: House of Culture.

Al-Salem, F. (1981) The issue of identity in selected Arab Gulf States. *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, 4(4), 320-.

Al-Salem, F. and Farah, E. (1977) Political effi cacy, political trust, and the action orientations of university students in Kuwait. *International Journal of Middle East Studies*, 8(3), 31728-.

Altuwaijri, M. A. (2001) *Family and Socialisation in the Society of the Saudi Arabian.* Riyadh: Obeikan Library.

Atkin, C. K., and Gantz, W. (1978) Television news and political socialization. *Public Opinion Quarterly*, 42, 18394-.

Beaumont, P. (25 February 2011) Friends, followers and countrymen: The uprisings in Libya, Tunisia and Egypt have been called "Twitter Revolutions- "but can Social Networking overthrow a Government? *The Guardian*, G2, 4.

Campbell, A., Converse, P., Miller, W. and Stokes, D. (1960) *The American Voter*, unabridged edn. New York: John Wiley and Sons.

Central Information Organization (2010) Population demographic characteristics in the Kingdom of Bahrain: Research study about sectarian characteristics.

Unpublished report. Central Information Organization, Bahrain. Chaffee, S. H., and Kanihan, S. (1997) Learning about politics from the mass media. *Political Communication*, 14, 42130_.

Chaffee, S. H., McLeod, J. and Wackman, D. (1973) Family communication patterns and adolescent political participation. In J. Dennis (ed.), *Socialization to Politics: Selected Readings*. New York: John Wiley and Sons, pp. 34964_.

Chaffee, S. H., and Yang, S. (1990) Communication and political socialization. In O. Ichilov (ed.), *Political Socialization for Democracy*. New York: Columbia University Teachers College Press, pp. 13758_.

Conway, M. M., Wyckoff, M., Feldbaum, E. and Ahern, D. (1981) The news media in children's political socialization. *Public Opinion Quarterly*, (45), 16478_.

Culbertson, H., and Stempel, G. H. (1986) How media use and reliance affect knowledge level. *Communication Research*, 13(4), 579602_.

Davis, R., and Owen, M. (1998) New Media and American Politics. Oxford: Oxford University Press.

Dawson, R. E., and Prewitt, K. (1969) *Political Socialization: An Analytic Study*. Boston: Little, Brown and Co.

Dennis, J., Easton, D. and Easton, S. (1969) *Children in the Political System: Origins of Political Legitimacy*. New York: McGraw_Hill.

Dhaher, J. A. (1981) Culture and politics in the Arab Gulf States. *Levant*, 4(5), 187_207.

Farah, T. E. (1979) Inculcating supportive attitudes in an emerging state: The case of Kuwait. *Journal of Asian and Middle Eastern Studies*, 11(4), 5668_.

(1980) Learning to support the PLO: Political socialization of Palestinian children in Kuwait. *Comparative Political Studies*, 12(4), 47084_.

Farah, T. E., and Kuroda, Y. (1987) *Political Socialization in the Arab States*. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Ferguson, D. A., and Perse, E. M. (2000) The World Wide Web as a functional alternative to television. *Journal of Broadcasting and Electronic Media*, 44(2), 15574_.

Flanigan, W. H. (1968) *Political Behaviour of the American Electorate*, 1st edn. Boston: Allyn and Bacon.

Ganem, M. (2006) *Religious Socialization of the Child*. Alexandria: Egyptian Library.

Garramone, M., and Atkin, K. (1986) Mass communication and political socialization: Specifying the effects. *Public Opinion Quarterly*, 50(1), 7686-.

Greenberg, S. E. (1970) *Political Socialization*. New York: Atherton Press. Greenstein, F. I. (1965) *Children and Politics*. London: Yale University Press.

(1969) *Children and Politics*, revised edn. London: Yale University Press. Hamada, B. (1995) Use of the media and political participation. In *Series of Political Research*, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, Cairo, Egypt.

Hasan, M (7 December 2011) Voice of the Arab Spring. *New Statesman*. Available at: www.newstatesman.com/broadcast/201112// arab-channel-jazeera-qatar (accessed 8 December 2011).

Hess, R. D., and Torney, J. V. (1967) *The Development of Political Attitudes in Children*. Chicago: Aldine Publishing Company.

Hyman, H. H. (1959) *Political Socialization: A Study in the Psychology of Political Behavior*. New York: The Free Press.

Jaros, D. (1973) *Socialization to Politics*. New York: Praeger Publishers.

Jennings, K., and Neimi, R. (1974) *The Political Character of Adolescence: The Influence of Families and Schools*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Johnson, N. (1973) Television and politicization: A test of competing models. *Journalism Quarterly*, 51, 44755-.

Johnson, T. J., and Kaye, B. K. (2003) Boost or bust for democracy? How the internet influences political attitudes and behaviors. *Harvard International Journal of Press/Politics*, 8(3), 934-.

Kavanagh, D. (1983) *Political Science and Political Behaviour*. London: Unwin.

Kenski, K., and Stroud, N. (2006) Connections between internet use and political efficacy, knowledge, and participation. *Journal of Broadcasting and Electronic Media*, 50(2), 17392-.

Khaleq, A., and Omran, A. (1997) The political culture of the Emirates University students' studies. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, 22(85), 10739-.

Kuroda, Y., and Kuroda, A. K. (1972) Palestinians and world politics: A social-psychological analysis. *Middle East Forum*, (Spring), 4558-.

Langton, K. P. (1969) *Political Socialization*. Oxford: Oxford University Press.

LaPlante, J. (1998) Political learning in adolescence: A survey of political awareness and attitudes of middle school students in the Heartland. Unpublished PhD dissertation. University of Oklahoma, Norman, OK.

Liao, H. (2003) Communication and political socialization the case of kids' voting in Western New York. Unpublished PhD dissertation. State University of New York, New York, NY.

Mourtada, R., and Salem, F. (2011) Civil movements: The impact of Facebook and Twitter. *Arab Social Media Report*, 1(2), 130–.

Musaiger, A. (2006) *Surveys in the Bahraini Community*. Abu Dhabi: Pen House for Publishing and Distribution.

Pasek, J., Kenski, K., Romer, D. and Jamieson, K. H. (2006) America's youth and community engagement: How use of mass media is related to civic activity and political awareness in 14- to 22-year-olds. *Communication Research*, 33(3), 11535–.

Pew Center (2010) New media, old media: How blogs and social media agendas relate and differ from traditional press. Available at: http://pewresearch.org/pubs/1602/new-media-review-differences-from-traditional-press (accessed 1 April 2012).

Quéniart, A. (2008) The form and meaning of young people's involvement in community and political work. *Youth and Society*, 40(2), 20323–.

Rosamund, B. (2002) Political socialisation. In B. Axford, G. K. Browning, R. Huggins and B. Rosamond (eds), *Politics: An Introduction*, 2nd edn. Routledge: London, pp. 5781–.

Sakr, N. (2001) Reflections on the Mana¯ ma Spring: Research questions arising from the promise of political liberalization in Bahrain. *British Journal of Middle Eastern Studies*, 28(2), 22931–.

(2007) Approaches to exploring media - Politics connections in the Arab world. In N. Sakr (ed.), *Arab Media and Political Renewal: Community, Legitimacy and Public Life*. London: I.B. Tauris, pp. 112–.

Sayigh, R. (1977) Source of Palestinian nationalism: A study of a Palestinian camp in Lebanon. *Journal of Palestine Studies*, 6(3), 1740–.

Shah, D. R., Kwak, N. and Hilbert, R. (2001) "Connecting" and "Disconnecting" with civic life: Patterns of internet use and the production of social capital. *Political Communication*, 18(1), 14162–.

Sick, G. (1995) Iran: The adolescent revolution. *Journal of International Affairs*, 49(1), 14566–.

Suleiman, W. M. (1985) Socialization to politics in Morocco: Sex and regional factors. *International Journal of Middle East Studies*, 7(3), 31327–.

Tessler, A., and Hawkins, H. (1979) Acculturation, socioeconomic status, and attitude change in Tunisia: Implications for modernization theory. *Journal of Modern African Studies*, 17(3), 47395–.

Tolbert, C. J., and McNeal, S. R. (2003) Unravelling the effects of the internet on political participation? *Political Research Quarterly*, 56(2), 17585–.

UNESCO (2005) *Education for All Global Monitoring Report: Literacy for Life*. Paris: UNESCO.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (2010) *E-Government Survey 2010*. New York: United Nations.

Weber, L. M., and Bergman, J. (2001) Who participates and how? A comparison of citizens "Online" and the mass public. Unpublished paper presented at the Annual Meeting of the Western Political Science Association, 1517- March, Las Vegas, NV.

* * *

الفصل التاسع

ما مستقبل الإعلام في العالم العربي؟

روجر ديكنسون وباري جونتر

في هذا الكتاب جمعنا معًا المواد لتعزيز فهْم وسائل الإعلام العربية المعاصرة من خلال البناء على البحث التجريبي الذي أجراه باحثون في الإعلام في دول عربية عدَّة، ونحن ندرك في الوقت ذاته أن وسائل الإعلام هذه تشهد تغييرات جذرية، وتعمل ضمن سياقات اقتصادية وسياسية متسارعة. وقد أخذت وسائل الإعلام هذه تطبِّق ممارسات مهنية وتنظيمية جديدة، وتتحدى القيود المفروضة على الإعلام وطُرُق عرْض الأخبار التقليدية.

مما لا شك فيه أن كل جانب من جوانب عالم الأخبار يجري إنتاجه حاليًّا على أرضية متحركة، فالتطور المستمر والسريع وإعادة الهيكلة والتشكيل من بين السمات الرئيسة لصناعة الأخبار المعاصرة، ويحدث ذلك وسط مؤثرات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وتقنية تضغط بطرق مختلفة على صناعة الأخبار في جميع أنحاء العالم، وهي تحاول التكيف مع قوى العولمة والتغييرات في الأنظمة والجماهير.

نحن نعترف بأن أي نقاش تفصيلي لآخر التطورات في العالم العربي، كما قلنا في الفصل الأول، هو خارج نطاق مهمة هذا الكتاب، وأن علينا التركيز على وضع صناعة الخبر وطبيعتها المتغيرة عند مراجعة البحوث والأفكار المختلفة التي استطعنا جمعها

معًا. ويمكن القول إن استخدام التقنية الرقمية المرتبطة بالإنترنت السلكي واللاسلكي أدَّى دورًا مهمًّا في الانتفاضات الشعبية التي حدثت أواخر عام 2010 حتى عام 2012، ومكَّنت الأفراد المشتتين من إنشاء شبكات تواصل ومنصات للضغط والدعاية بعيدًا عن رقابة الحكومة Diamond & Plattner, 2012.

وحتى الآن، ركز الباحثون الذين درسوا هذه الظواهر على الدور المركزي للصحافة الرقمية في إثارة أحداث الربيع العربي، وقال بعضهم إن المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي مكَّنتا الناس العاديين من التعبير عن آرائهم في أجواء كان النقاش السياسي الحقيقي فيها محظورًا، وإن هذا – إلى جانب التحركات على الأرض – أدَّى إلى إسقاط الأنظمة القائمة (Meier, 2012). وذهب باحثون آخرون (Howard & Hussain, 2012) إلى أبعد من ذلك، حيث قالوا إن وسائل الإعلام الرقمية كانت فاعلة ومؤثرة جدًّا في إحداث التغيرات السياسية والدستورية في هذه المرحلة.

مما لا شك فيه أن المشهد الإعلامي العربي قد تَغيَّر بسرعة منذ بداية القرن الحادي والعشرين، ولم يقتصر هذا التغيير على زيادة حجم القطاع الإعلامي فحسب، بل غيَّر الطبيعة التقليدية لهذا الإعلام جذريًّا، ومن خلال تحدِّي الأشكال القديمة المتوارثة في عرض الأخبار العربية، وتبنِّي صيغ تحاكي تلك المستخدمة في وسائل الإعلام العالمية الموجودة في الغرب، أصبحت قناة الجزيرة محركًا قويًّا للتغيير منذ انطلاقتها عام 1996. ومع أن كثيرًا من صناعة الإعلام العربي لا تزال تحت سيطرة الحكومات حتى الآن، فإنه سُمِح لعدد متزايد من الخدمات الإخبارية في كثير من دول المنطقة بممارسة حرية تشغيلية أكبر، وبخاصة ما يتعلق بأساليب إعداد نشرات الأخبار وطرق تقديمها.

كما فتحت الإنترنت قنوات جديدة لنشر الأخبار، ولنقاش سياسي أكثر انفتاحًا يستطيع تفادي الرقابة الرسمية (Goldsmith & Wu, 2006)، وأدى هذا، إضافة إلى انتشار قطاع الإعلام التجاري وتوسُّعه في المنطقة، إلى إيجاد صناعة إعلامية عربية

تبدو على السطح، في بعض الدول، مثل الأنظمة الإعلامية الليبرالية في الدول الغربية، بعيدة عن سطوة الحكومة ورقابتها. أما تحت السطح، فإن الواقع قد يبدو مختلفًا؛ إذ تستطيع الحكومات سَنَّ التشريعات التي تضع قيودًا قانونية على كيفية عَمَل وسائل الإعلام (Lagerkvist, 2010).

من الواضح في كل واحد من الفصول السابقة أن التغيير التقني صاحبه تغيير في عدد من المستويات الاجتماعية والثقافية؛ وذلك لأن اعتماد الحكومات والأفراد على التقنيات الرقمية أدَّى إلى التنوع في المشهد الإعلامي من حيث الملكية ومصادر الخدمة والمحتوى المقدَّم. حاليًّا، يوجد دليل واضح على أن أنواع الجيل الثاني من أدوات الشبكة العنكبوتية العالمية، ومنها: المدونات، ومواقع الدردشة، والنقاشات، والمواقع الإخبارية أخذت تُحوِّل السيطرة على المشهد الإخباري من عدد قليل من مزودي الخدمة النخبويين إلى الجمهور الأوسع، ما أدَّى إلى انتشار أجواء النقاش السياسي المفتوح (Al-Saqaf, 2012; Howard & Hussain, 2012). في الوقت ذاته، أدركت الحكومات العربية الشهية المتغيرة على الأخبار التي أثارها تعرُّض المواطن العربي لمصادر أخبار عالمية، فاستجابت لها بطرق عدَّة، وقد حرك ظهور قناة الجزيرة هذه الشهية أكثر، بتقديم أخبار ليست متنوعة ومختلفة فحسب، وإنما مثَّلت أيضًا وجهات النظر العربية من قضايا وأحداث بطريقة لم تتوافق دائمًا مع رؤية حكومات بعينها. ومثلما أظهر البحث والتحليلات الواردة في هذا الكتاب، فإن هذه الشهية الجماهيرية للأخبار المتنوعة والموضوعية وللنقاش السياسي الحر يمكن أن نلمسها عبر المنطقة العربية. قد يبدو أن هذا لا يمثل رفضًا للقيم الدينية والروحية والأعراف، أو قبولًا غير مشروط للديموقراطية الغربية، لكنه بالأحرى يشير إلى رغبة في الحصول على ذلك النوع من الخدمات الإخبارية الذي يستطيع أن يُثْري الحُكْم الشخصي على الأحداث والقضايا الراهنة.

في هذا الفصل الختامي، سندمج ما تعلمناه من التحليلات في الفصول السابقة من هذا الكتاب، ثم نتطرق ثانية إلى تطورات إخبارية معيَّنة، وإلى نماذج استهلاك الأخبار التي ظهرت في عموم الوطن العربي، وسنَصِف ما نظن أنها أكثر التغييرات أهمية، ودرجة استمراريتها في دول مختلفة، وسوف ننهي الفصل بنقاش موجز للاتجاهات التي قد تأخذها وسائل الإعلام في العالم العربي مستقبلًا.

نظرة شاملة وخلاصة

يقدم الفصل الذي كتبه الجابر وجونتر نظرة شاملة لأنظمة الإعلام في ست دول خليجية، هي: البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ويبيِّن، على الرغم من اشتراك هذه الدول في الدين واللغة والثقافة، واعتمادها على احتياجات النفط والغاز، إلا أن هناك اختلافات مهمة بينها، ما يؤثر في طبيعة إعلامها، والأطر التنظيمية التي يعمل من خلالها، ومدخلات الخدمات الإخبارية.

بحسب المعايير العالمية، ومقارنة بالدول الأخرى في العالم العربي، فإن تاريخ الصحافة في هذه الدول يُعدُّ قصيرًا نسبيًّا (عُمان، مثلًا)، لكن أنظمتها الإعلامية تتميز بالتوسع المنتظم في منافذ الإعلام المحلية، التي تزايد عددها إلى حد كبير في العقد الماضي. كما شهدت الحقبة مزيدًا من الانفتاح في توزيع الصُّحُف الأجنبية في بعض الدول (قطر، مثلًا). ومما لا شك فيه أن انتشار القنوات التلفازية الفضائية يُعدُّ محركًا مهمًّا للتغيير، وقد أظهر الباحثان أثرها الواضح في منطقة الخليج. كان هذا الانتشار، إضافة إلى تطوُّر تقنيات الإعلام الأخرى، والمنصات المتعددة التي أحدثتها لتوفير الخدمات الإخبارية، جزءًا من التحدي لهيمنة خدمات الأخبار التي ظلت حكومات هذه الدول تموِّلها وتسيطر عليها، وترافقت هذه التغييرات مع دعوات لتحرير سوق الإعلام، وزيادة خيارات الاستهلاك، وأدَّت التحولات الناجمة في سياسات الإعلام وقوانينها إلى

ظهور دلائل على تخفيف القيود، حتى وإن كانت بطيئة وغير منتظمة، على الأخبار، وإلى مزيد من حرية التعبير في المنطقة.

من الملاحظات أيضًا أن دول الخليج تهيمن على القنوات التلفازية الفضائية عبر العالم العربي من حيث الملكية والرقابة. ومع أن الدول الفردية لم تعُد تحتكر ملكية هذه القنوات، إلا أنها لا تزال قادرة على التحكم في المحتوى؛ فتاريخيًّا، تنقلت مراكز الصحافة وإنتاج الأخبار عبر المنطقة مع تغيُّر سياسات الحكومات. وذكر الباحثان كيف أن دولًا بعينها، مثل: البحرين، والكويت، والإمارات، مثَّلت في مراحل معينة من تاريخها الجانب الأكثر ليبرالية في الطيف السياسي في الخليج وذلك فيما يتعلق بالصحافة، وتعدُّ إمارة دبي- مثلًا- فريدة في الوقت الحاضر من حيث السماح بمنطقة تجارة حرة في المدينة الإعلامية للمؤسسات الإعلامية الخاصة.

تمتلك دول الخليج كافة وتدير وكالات أنباء خاصة بها، ظل يُنظَر إليها عالميًّا على أنها أدوات في يد الحكومات والتشدد الإسلامي، ولكن يبدو أن هذه الحكومات أخذت تعترف تدريجيًّا بفوائد الانفتاح، ومن ذلك زيادة استخدام وسائل الإعلام للترويج للمصالح الوطنية إقليميًّا وعالميًّا، وحددت بعض هذه الحكومات مبكرًا فرص العمل مع مشروعات الإعلام الخاصة لجني هذه الفوائد، ويُعدُّ دعْم الحكومة القطرية قناةَ الجزيرة أوضح مثال على ذلك، وحاولت دول عربية أخرى تقليد النجاح القطري بإطلاق مشروعات مماثلة.

ترافقت هذه التطورات مع زيادة انتشار قنوات التسلية والترفيه وشعبيتها، التي طغت على القنوات الدعائية، وقنوات وزارات الإعلام التقليدية، وأدَّى هذا الانتشار بدوره إلى زيادة عدد الخدمات الإخبارية المتوافرة، وفي مقدمتها قناة السي.إن.إن، والجزيرة، والسبب في شعبية قناة الجزيرة، كما يقول الجابر وجونتر، هو تخصيص مساحات لوجهات النظر العربية المختلفة من خلال برامجها المتنوعة، وتأثيرها في الممارسة

المهنية في إعداد نشرات الأخبار وتقديمها. ويُلاحِظ هذان المؤلفان انعكاسات ذلك على الاستقرارين الوطني والإقليمي، ويتوقعان استمرار تأثير قناة الجزيرة بصفتها محفزة وداعمة للتقدم الثقافي والسياسي والاقتصادي، وفتْح البرامج الإخبارية لتغطي مدى واسعًا من الموضوعات التي كانت مُحرَّمة في الماضي. وقد ساعدت قناة الجزيرة على تغيير العلاقات بين العالم العربي والمجتمع الدولي، كما يقول الباحثان، مع أن هذه التطورات كانت خلافية في بعض الأوقات (مثل تغطية النزاعات العالمية)، كما أثارت المواقف ووجهات النظر التي تبثها القناة احتجاجات شديدة على المستويين الإقليمي والعالمي.

ومع أن التوجيهات الليبرالية جلبت معها فوائد مختلفة، إلا أنها تمثل تحديات للحكومات المعنية فيما يتعلق بتآكل التقاليد والسلطة، وتزايد التأثير الكبير للمُثُل والثقافة الغربية. وقد استنتج الباحثان أن التغيير في المشهد الإعلامي لا يُسرِّع وتيرة التغييرين الاجتماعي والسياسي في المنطقة فحسب، وإنما له أثره في تحسين صورة العالم العربي على الساحة الدولية.

في الفصل الذي كتبه الراوي وجونتر، تتبع الباحثان تطوُّر الصحافة العراقية منذ عهد الملكية وصولًا إلى الوقت الحالي، حيث تنوَّعت الخدمات الإخبارية في أعقاب الغزو الأمريكي لهذا البلد العربي عام 2003. واعتمد الباحثان على دراسة تجريبية أظهرت صراع الأحزاب السياسية والحركات السياسية والطائفية للسيطرة على وسائل الإعلام.

في أثناء حكم حزب البعث، كان النظام يمارس رقابة حزبية علنية، ما أدَّى إلى انتشار صحافة اللون الواحد، وهو وضْع شائع في عموم العالم العربي، لكن اللافت أن حكم حزب البعث كان يحظر التطرق إلى موضوع الطائفية الدينية، لكن كل هذا أخذ ينهار بعد ما يسمى حرب الخليج عام 1990، عندما شهدت المنطقة الكردية في شمال البلاد ظهور عدد من المنافذ الإعلامية المرتبطة بالأحزاب السياسية المنادية بالهوية

الكردية. وفي خضم الفوضى السياسية والإدارية التي أعقبت غزو العراق واحتلاله عام 2003، أصبحت الصحافة منقسمة وموزعة وفقًا للتوجهات السياسية والطائفية والعرقية، وكانت الولايات المتحدة – كما يقال – تنوي تعزيز الصحافة الحرة والمستقلة بإطلاق خدمات إذاعة وتلفازية عامة من خلال الترويج لاقتصاد إعلامي مختلط (إذاعة وخدمات تلفازية عامة مُموَّلة من الحكومة، إلى جانب صُحُف وخدمات بث مملوكة للقطاع الخاص)، لكن جهودها باءت بالفشل. ويرى الباحثان أن التحديات الناجمة عن تدني مستويات المهنية، وانعدام التدريب للعاملين في المجال الصحافي، إلى جانب الضغوط السياسية والدينية والعرقية، أدَّت جميعها إلى عرقلة تطوُّر الصحافة العراقية، ويضاف إلى ذلك استمرار سيطرة الحكومة على توزيع خدمات الأخبار الأجنبية والحصول عليها.

شهدت السنوات الأخيرة محاولات من العاملين في الصحافة؛ لمحاسبة القادة العراقيين، وتشجيع النقاش السياسي، لكن هذه المحاولات قُمِعت بشدة، وقد واصلت السلطات العراقية والكردية ممارسات الضغط والقمع والإكراه ضد الصحافيين والنشطاء السياسيين والمحتجين للحد من حرية التعبير؛ حيث أُغلِقت محطات إذاعية، واعتُقِل المتظاهرون، وتَعرَّض الصحافيون للاعتداء الجسدي والاعتقال، كما اختُطِف بعضهم وقُتِل. وبحسب تقرير لجنة حماية الصحافيين لعام 2012، فإن العراق يُعدُّ من أخطر الأماكن للصحافيين في العالم. وحتى الصحافيون المتمرسون الذين يعملون مع وسائل الإعلام المسيَّسة، يجدون أنه من المستحيل عليهم العمل وفقًا للتقاليد الصحافية المعروفة، ويضطرون إلى اتباع سياسات التحرير الضيقة للصحف ومحطات التلفاز التي يعملون معها.

في ضوء هذه الأوضاع، عرض جونتر والراوي نتائج دراسة تفصيلية عن التغطية التلفازية للانتخابات العامة عام 2010، شملت أربع محطات تلفاز، وأظهر الباحثان أن خدمات التلفاز كانت موزعة في تغطيتها وفقًا لخطوط حزبية وطائفية، ولهذا كانت الانتماءات لهذه الخطوط واضحة في التغطية الإخبارية. بصورة عامة، ينتهي المطاف

– كما يقول الباحثان – بهذه المحطات المرتبطة بالأحزاب والتنظيمات الطائفية إلى تعميق الانقسام الاجتماعي، والسياسي، والديني، والعرقي. وقد يبدو للمراقبين أن التعددية في نظام البث التلفازي العراقي قد تحققت في أعقاب الغزو الأمريكي عام 2003، لكن هذه التعددية سطحية فقط وليست حقيقية، وذلك لغياب مبادئ التوازن، والموضوعية، وعدم الانحياز.

في الفصل الرابع، يصف الباحثان نسيبة وديكنسون التاريخ الطويل للصحافة الفلسطينية ودورها في توثيق النضال الشعبي؛ لإنشاء دولة فلسطينية، وقد حدد الباحثان سبع مراحل في تاريخ الصحافة الفلسطينية تعكس المخاضات التي تَعرَّض لها الشعب الفلسطيني سياسيًّا وجغرافيًّا. في كل مرحلة من هذه المراحل، خضعت الصحافة الفلسطينية إلى إجراءات وقوانين صارمة ومقيِّدة، وحُرِمت حرية التعبير أولًا من قِبَل سلطات الانتداب البريطاني، ومن حكومات الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين، وأخيرًا من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن الفصائل السياسية التي تسعى إلى التأثير في آراء المواطنين، وإلى تحقيق طموحاتها السياسية. وفي حالات كثيرة، اضطرت المؤسسات الصحافية الفلسطينية إلى تغيير أماكن صدورها، والانتقال إلى الدول المجاورة؛ لتستطيع مواصلة دعْم الخط السياسي لقيادتها الفلسطينية، ولكن، مع مرور الوقت، ظهرت صُحُف ودوريات واختفت من المشهد، وكانت تعبر عن أطياف الاتجاهات والانتماءات السياسية. هذه الحالة الفلسطينية تُصوِّر أهمية دور الصحافة في الإسهام في تعزيز الشعور الوطني، كما تُبيِّن أن وجود صحافة من دول أخرى في عالم مشبع بوسائل الإعلام يساعد على التخفيف من القوانين القامعة للصحافة. وفي فلسطين، كما في أي مكان آخر في العالم العربي، فتحت القنوات الفضائية والإنترنت المجال للتعبير عن وجهات النظر المختلفة، ولم يعُد من الممكن التحكم في مداها وانتشارها.

مع ذلك، أدَّى الانقسام الحالي بين حركة حماس التي تسيطر على غزة، وحركة فتح التي تسيطر على الضفة الغربية المحتلة، إلى انقسام الصحافة إلى اتجاهات فئوية

وجهوية، ونتج عن هذا الاستقطاب تقليص مساحة التغطية الإخبارية في كلتا الحالتين، وإلى تنامي الحذر والحيطة بين الصحافيين والمحررين عند اتخاذ قرار بتغطية أي الأخبار، وكيفية هذه التغطية. في المحصلة، كان من نتيجة التخلي عن المعايير الصحافية من قِبَل بعض الصحافيين – بسبب الترهيب، والارتباط الفئوي في حالات كثيرة – وزيادة سقف الرقابة الذاتية، أن أدى ذلك كله إلى انخفاض مستوى الثقة الشعبية بوسائل الإعلام التقليدية. ويرى بعض المراقبين أن الأداء الحالي للصحافة قد ساعَدَ على تعميق الانقسام الداخلي بين حركتي فتح وحماس. وعليه؛ أصبحت الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي خيارات مهمة للصحافة المستقلة، ولكن هذا الوضع تَرافق مع زيادة في ملاحقة الصحافيين من قِبَل سلطات الاحتلال وحركتي فتح وحماس، وإغلاق مواقع إخبارية ومدونات كثيرة، وتَعرَّض الصحافيون المرتبطون بها إلى تهديدات. هذه الصورة، كمثيلاتها في دول العالم العربي الأخرى، تُظهِر مرة أخرى أن الصحافيين يواجهون أخطارًا كثيرة تهدد سلامتهم الشخصية، لكن قصة الصحافة الفلسطينية تثبت إلى حد ما أن الصحافيين والصحافة قوة تصعب السيطرة عليها في مسيرة النضال الفلسطيني.

في الفصل الخامس، يستعرض الباحثان جونتر ومحمد تاريخ الصحافة المصرية، وكيف مارست عبر تاريخ هذا البلد العربي دورًا مركزيًّا في النظام السياسي، الذي استخدمها قوة وأداة في يد الحكومات، وعلى الرغم من أن مصر كانت سبَّاقة في بعض المحاولات في إدخال تقنيات الإعلام الحديثة، والاستثمار فيها– فقد كانت، مثلًا، أول من أدخل البث الفضائي إلى المنطقة في تسعينيات القرن الماضي، وقاد النمو السريع في عدد القنوات التلفازية– إلا أن الصحافة الإلكترونية ظلت مملوكة أو مسيطر عليها من الحكومة أو من أفراد موالية للحزب الحاكم. ومع أن الأحزاب السياسية تستطيع امتلاك صُحُف خاصة بها، إلا أنها لا تستطيع امتلاك قنوات تلفازية، لذلك فإن قراءة

تاريخ الصحافة المصرية المطبوعة تساعد على فهْم الصحافة المعاصرة ودورها وأهميتها السياسية.

في عهد الرئيس جمال عبدالناصر وبعد ثورة 1952، أُغلِق عديد من الصُّحُف، وأُجبِر الصحافيون على تأييد السياسة الرسمية، وأدَّى تأميم الصحافة عام 1960 إلى تسخيرها في خدمة الحكومة لتوحيد الجماهير. وفي عهد أنور السادات، أدَّت الإصلاحات السياسية التي شهدت عودة الأحزاب السياسية إلى تخفيف القيود على الصحافة، وإلى تهيئة الظروف أمام صحافة تتمتع بمزيد من الحرية والاستقلالية، وإن كان ذلك ضمن حدود صارمة كانت كفيلة بتعطيل أي تطوُّر سياسي حقيقي.

استمر الإصلاح ببطء في عهد حسني مبارك، وساد اتجاه أكثر انفتاحًا عندما سُمح بالملكية الخاصة للصُّحُف – ولكن ضمن ضوابط – وبانتقاد الحكومة، كان من آثار هذه التطورات الارتقاء بالممارسة الصحافية التي أخذت تُظهِر تشابهًا مع الصحافة الحزبية والنقاش المفتوح، الذي كان سائدًا قبل ثورة 1952.

في تسعينيات القرن الماضي، ظهر مزيد من الصُّحُف، ما أدَّى إلى تنوُّع طيف المشهد السياسي، وأدَّت هذه البيئة التنافسية إلى مزيد من الجرأة الصحافية إلى الحد الذي لم تكتفِ فيه الصحافة بانتقاد الحكومة، بل انتقدت الرئيس أيضًا، وهذه حالة غير مسبوقة في التاريخ المصري. مع ذلك، فإن هذه الإجراءات لم تدم طويلًا، إذ فُرِضت قيود وقوانين صارمة، وأُغلِقت صُحُف ومجلات، واعتُقِل الصحافيون في السنوات الأخيرة من حكم مبارك.

لكن الأثر الأوسع لهذه الإجراءات تَمثَّل في الطرق غير المباشرة لعرقلة تطوُّر الصحافة المستقلة، ومن ذلك تطبيق عدد من الإجراءات لسحب امتيازات الصحافيين الذين عملوا مع هذه الصُّحُف، ما جعلهم يمارسون عملهم في أجواء من الرقابة، وكبْت حرية التعبير التي شملت المجتمع المصري كله، وشملت هذه القيود رقابة يومية على ما

يمكن أن يمارسه الصحافيون، والحد من وصولهم إلى المصادر الرسمية، وحرمانهم الحصول على عضوية نقابة الصحافيين.

مثلما هو الحال في معظم الدول العربية الأخرى، فقد خضعت الصحافة الإلكترونية في عهد مبارك إلى ضوابط قاسية، أكثر مما تعرَّضت له الصحافة المطبوعة، فالخدمات الصحافية الإلكترونية كلها كانت مملوكة للحكومة، وكانت تشرف على عملياتها، وتُعيِّن العاملين فيها. هذا النموذج في مصر، مثلما هو في أماكن أخرى، من مخلفات قوى الاحتلال لإحكام السيطرة على الإذاعات وقد ورثته الدول المستقلة وعززته، لتسخير وسائل البث الإذاعي والتلفازي لخدمة الحكومات.

في عهد مبارك، انقسم الإعلام إلى صحافة قوية تُعيِّن الحكومة رؤساء تحريرها، وصحافة معارضة كان عليها أن تصارع ضد قوانين الصحافة المعقدة، وقوانين التشهير، وإصدار التراخيص، وملاحقة الصحافيين. وفي أعقاب ما يسمى ثورة الربيع العربي ظل الوضع على ما هو، إن لم يكن أسوأ، من خلال تطبيق المجلس العسكري قوانينَ الطوارئ، التي أعطت السلطات الحق في اعتقال الصحافيين؛ لانتقادهم المجلس أو أعضائه، وفي تعطيل الحريات لمصلحة أمن البلاد.

على الرغم من كل هذا، يعتقد الباحثان أن قوى الانفتاح ستستمر في التعبير عن نفسها وإثبات حضورها، وإن كانت ببطء، خاصة مع الانتشار المتزايد لاستخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، التي سبق لنظام مبارك أن اعترف بأخطارها، فضيّق عليها، واعتقل المدوِّنين، وأغلق المواقع الإخبارية في السنوات التي سبقت الانتفاضة الشعبية. في البداية، نُظِر إلى المُدوِّنين على أنهم منافسون للصحافيين العاملين مع صُحُف المعارضة، لكنهم تحالفوا معهم، واستخدموا قوة الإنترنت لربط مواقع حركات حقوق الإنسان للعمل معًا في مهاجمة فساد الحكومة، وإساءة استخدام السلطة، والدعوة إلى الإصلاح السياسي، وكانت هذه فاتحة الربيع العربي وثورة 25 يناير 2011.

أما الفصل الذي كتبه مختار العريشي وجوليان ماثيوز فيبدأ بنظرة عامة على المشهد الصحافي المتغير في ليبيا، وقد وضعا بحثهما ضمن السياق الأوسع للتغيير على ساحة صناعة الخبر العالمية، وأكدا أهمية القنوات القومية العربية، وأوردا استنتاجات عن خيارات المشاهدين الشباب للقنوات التلفازية الإخبارية.

قبل الإطاحة بنظام معمر القذافي، كانت القنوات الفضائية حكرًا على طبقة النخبة، لكن مرحلة التسعينيات من القرن الماضي شهدت انخفاضًا في تكلفة صحون الالتقاط وأجهزة التشفير؛ ما سهَّل امتلاك الجمهور العريض لها، وكان من نتائج ذلك تراجع مشاهدة محطات التلفاز الرسمية. وبعد استعراض التغييرات التقنية وزيادة المنافسة، ركز الباحثان على أثر مصادر الأخبار غير الليبية في المشاهدين من حيث الخيارات والجودة. وعلى الرغم من أنهما أجريا هذا البحث عام 2009 – قبل الإطاحة بنظام القذافي– إلا أن هذا البحث يظل مهمًّا، ليس من حيث علاقته بالسياق الليبي فحسب، وإنما أيضًا بالعالم العربي والخارج؛ لأنه يكشف الطبيعة الدقيقة للتحديات التي يواجهها مزودو الخدمة الإخبارية المحليون: ماذا يجذب المشاهدين الشباب في الخدمات الإخبارية الأجنبية؟

وقد أورد الباحثان بعض الاستنتاجات المهمة عن أنماط مشاهدة قنوات وبرامج بعينها، والدافعية وراء ذلك. وتُبيِّن الدراسة أن المشاهدين الشباب يتابعون القنوات القومية العربية؛ بسبب قيم الإنتاج العالية، والمهنية، والمصداقية، والشمولية، والشهرة، والفائدة.

توصَّل الباحثان إلى أن المحطات غير المحلية تتفوق على نظيراتها المحلية في هذه الجوانب كلها، وإلى أن قناة الجزيرة هي القناة المفضلة، إلا أن اللافت أن البيانات تظهر بأن معرفة أن نشرة الجزيرة لا تخضع للرقابة ليس مؤشرًا مهمًّا على احتمال مشاهدة غالبية الشباب الليبي لها، أو لرفضهم مشاهدة المحطات المحلية لأنها

مراقبة، وإنما بسبب الميزات التي يفضلونها فيها على المحطات المحلية. وعلى الرغم من أن هؤلاء المشاهدين درجوا على عدم الثقة بقنوات الأخبار الليبية، إلا أن آراءهم كانت إيجابية فيما يتعلق بالقنوات المحلية الجديدة التي تتمتع بمعايير إنتاج وتقديم عالية المستوى، ويضاف إلى ذلك أن البحث يؤكد أن نجاح القنوات الفضائية يكمُن في قدرتها على التمايز، وتقديم مواد مُوجَّهة إلى الشرائح المختلفة من جمهور المشاهدين.

مثلما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم العربي، فإن القنوات الفضائية تمثل تحديات للحكومة الليبية وخدماتها التلفازية؛ فهي تنافسها في تزويد الأخبار، والأهم من ذلك أنها توفر التنوع من حيث القِيَم الإخبارية، والمنظور، والتعليق على الأحداث، ولا تقتصر التحديات على ذلك، بل تتعداها إلى التحديات الفكرية والثقافية.

في الحقيقة؛ فإن الجابر وجونتر في مساهمتهما الثانية في هذا الكتاب، يشاركان الباحثين في اهتمامهما بجمهور المشاهدين، لكنهما يقدمان نظرة أوسع تشمل دول الخليج، وهما يستخدمان طريقة مماثلة عن الرضا والإشباع، والاستخدامات لمعرفة سلوك المشاهدين، ويطرحان عددًا من الأسئلة عن تغيُّر عادات المشاهدين، ونظرتهم إلى المحطات المحلية والخارجية، في محاولة لتقييم الأثر المحتمل لهذه العادات والسلوكات في المحطات المحلية. هل يمكن لهذين النوعين من القنوات أن يتعايشا؟ هل المشاهدون مشتركون أم مُوزَّعون بين هذه القنوات؟

مثلما بيَّن العريشي وماثيوز في بحثهما عن جمهور المشاهدين الليبيين الشباب، فقد توصَّل الجابر وجونتر إلى وجود دوافع مختلفة وراء تفضيل هؤلاء الشباب القنواتِ الفضائيةَ المختلفةَ، مع أنهما يلاحظان الأهمية التي يوليها المشاهدون في دول الخليج لجودة تقديم نشرات الأخبار. وتكشف بياناتهما نمطًا معقدًا لأفضليات المشاهدين واهتماماتهم التي تتباين من دولة إلى أخرى، ومن قناة إلى أخرى. وتوضح هذه البيانات أن الإنترنت والقنوات التلفازية القومية هي المصدر الرئيس للأخبار غير المحلية، وأنها

أكثر مشاهدة من القنوات المحلية. ومرة أخرى، تبدو الجزيرة أنها مصدر مهم للأخبار. كما يلاحظ الجابر وجونتر أن الأسباب الرئيسة لشعبية قناة الجزيرة عمومًا هي المهنية الصحافية العالية، وأسلوب التقديم، لكن الأسباب المحددة أكثر لشعبيتها تختلف من بلد إلى آخر؛ ففي البحرين وقطر – مثلًا – ارتبطت مشاهدة الجزيرة بالإعجاب بالقنوات القومية العربية عمومًا، وبالاهتمام بسياسات العالم العربي.

أما في السعودية، فقد ارتبطت شعبية قناة الجزيرة بالاهتمام بتغطية النزاعات في العالم العربي عمومًا، وبالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني خصوصًا. وبحسب اعتراف الجابر وجونتر فإنه من الصعب تحديد التفسيرات لهذه التباينات في الأفضليات والدافعية، ولكن يبدو من المحتمل جدًّا أنها متجذرة في طبيعة الأنظمة السياسية لكل بلد من هذه البلدان، ودورها في تشكيل القنوات الإخبارية المحلية.

في الفصل الثامن، يناقش الشيخ وكامبل دور الصحافة في التنشئة السياسية في البحرين، وهو البلد الذي شهد – مثل بقية الدول المجاورة – تغيرات سياسية وإعلامية امتدت عشر سنوات على الأقل، وقد بنى الباحثان دراستهما على البيانات المستمدة من استطلاع رأي لطلاب المدارس الثانوية من عمر 15–22، ومن خلال التجمعات الطائفية المختلفة، وقارنا أنماط متابعة الأخبار، والوعي السياسي، والمشاركة السياسية. وقبل إجراء هذه المقارنة، مهَّد الباحثان بتقديم مادة سياقية قيِّمة عن تاريخ البحرين، ونظام الصحافة فيها، ومراجعة مفيدة للكتابات عن التنشئة السياسية عمومًا، وفي الوطن العربي خصوصًا.

أوضح الشيخ وكامبل أن السنوات منذ عام 2002 شهدت ذروة الصحافة المطبوعة في البحرين في أعقاب الإصلاحات السياسية والتوسع في خدمات وسائل البث، التي أخذت تفتح الباب أمام نظام إعلامي تعددي، مع احتفاظ الحكومة بالسيطرة على الإذاعة والتلفاز، وتَرافق ذلك مع زيادة الإقبال الشعبي على الإنترنت وشبكات التواصل

الاجتماعي. في الوقت الحالي، انتشرت شبكات التواصل الاجتماعي ومنتديات النقاش، وتطغى عليها الصبغة الطائفية. ويقول الباحثان إن السبب في شعبية هذه الشبكات والمنتديات يعود إلى محدودية مساحة الحرية للنقاش، والتعبير عن الرأي في وسائل الإعلام التقليدية. وغالبًا ما يتركز النقاش في منتديات الإنترنت على انتقاد كل فئة للأخرى التي ترى كل واحدة منها أن أعضاءها ومعتقداتها تتعرض للتهديد، وهذا ما يُعمِّق الكراهية الطائفية. وفي بعض الحالات (عندما يعتقد أتباع إحدى الطائفتين أن الحكومة تحابي إحداهما على حساب الأخرى)، ينصب الانتقاد على الحكومة، ويتطور إلى احتجاجات. وقد لجأت الحكومة من وقت إلى آخر إلى وقف هذه المنتديات بالكامل، لكن اللافت في الأمر أن نتائج استطلاع الرأي تُظهِر أنه على الرغم من أهمية الإنترنت في حياة الشباب البحريني، وإدمانهم النقاشَ على المنتديات، إلا أنهم لم يتوقفوا عن الثقة بالحكومة والبرلمان والنظام القضائي. وخلافًا لاستنتاجات البحوث السابقة عن التنشئة السياسية في العالم العربي، التي أكدت مركزية أثر الدين، يُبيِّن البحث الحالي أنه على الرغم من أهمية الدين والعائلة للشباب البحريني، إلا أن وسائل الإعلام تُعدُّ مصدرًا مهمًّا للمعلومات السياسية، وأن الإنترنت ستتفوق على التلفاز والصُّحُف في هذا الخصوص، كما يوجد ارتباط وثيق بين استخدام الإنترنت والاهتمام بالسياسة والانخراط فيها. وعليه؛ نجد هنا دليلًا أكثر وضوحًا على الأهمية الكبيرة والمتزايدة للإنترنت في السياق العربي.

الخاتمة

لقد تشكَّل كيان وسائل الإعلام في العالم العربي من خلال عاملين قويين؛ أحدهما، تركة استعمارية للسيطرة الحكومية الشديدة (وهذه تتباين بدرجات متفاوتة عبر المنطقة اعتمادًا على تاريخ كل دولة بعد الاستقلال). وثانيهما، الظروف الوطنية الخاصة، التي تشجع الحكومات على تجربة الحرية الصحافية، ثم تعود إلى تطبيق القيود

التي كانت سائدة قبل الاستقلال، وهذا يحدث غالبًا لمواجهة الانقسامات السياسية والطائفية المحلية. أما طريقة التطبيق فتختلف إلى حد كبير؛ فهي إما أن تكون قمعية وقاسية، وإما خفيفة نسبيًّا باعتمادها على الرقابة الذاتية، لكن التوتر بين الصحافة والدولة يظل عميقًا في كلتا الحالتين. مع ذلك، توجد دلائل على توجُّه بطيء لحرية الصحافة في العالم العربي، وهي دلائل تكتسب بعض الزخم، كما أوضحت فصول هذا الكتاب.

يمكن أن ينظر إلى بعض الدول – وبخاصة دول الخليج العربي – على أنها رائدة في التغيير، وكان هذا جليًّا في العقد الماضي بعد إطلاق الحكومة القطرية قناة الجزيرة الفضائية، لكن تراخي قبضة الحكومة على الصحافة المطبوعة أصبح مُلاحَظًا في المنطقة كلها.

تُعدُّ قناة الجزيرة مثالًا قويًّا على التوجه الليبرالي، ولها أثر ملموس عبر العالم العربي وخارجه، وامتد تأثيرها أيضًا إلى بعض الدول التي شجَّعت على تأسيس قنوات على شاكلتها، لكن هذه المحاولات هدفت إلى استعادة المشاهدين المحليين، بتقديم برامج محلية أرضية أو عبر الفضائيات بإنتاج ومهنية وطريقة تقديم مشابهة لقناة الجزيرة، مع قليل من الانفتاح في البرامج الإخبارية. من نتائج هذه المنافسة أن التقاليد والممارسات الصحافية في وسائل الإعلام الوطنية بدأت تتغير، وهذه العملية التي لا تسير بوتيرة واحدة لا تعتمد على طبيعة الإطار التنظيمي المرعي في أي دولة فحسب، وإنما أيضًا على مدى الالتزام بتطبيق هذا الإطار؛ وكانت استجابة المشاهدين لهذه التطورات هي التحول إلى قناة الجزيرة بأعداد متزايدة.

تتباين أفضليات المشاهدين بين الدول اعتمادًا على: 1. توافر خدمات إخبارية محلية قادرة على منافسة القنوات العربية وغير العربية، و2. الجو القومي/الثقافي،

والحرص على متابعة القنوات الإخبارية غير العربية بدرجات متوازنة، والتقاليد الدينية السائدة.

لقد احتلت القنوات القومية العربية مكانة راسخة في المنطقة؛ حيث تتنافس قناة الجزيرة على المصداقية والجودة واهتمامات المشاهدين وولائهم، مع القنوات العربية وغير العربية الأخرى (مثل بي.بي.سي العربية، وبي.بي.سي العالمية، وقناة الحرة الممولة من الحكومة الأمريكية، وسي.إن.إن، وفرانس 24، ويورو نيوز)، وكذلك مع القنوات التلفازية المحلية الممولة من الحكومات.

أما فيما يتعلق بالشعبية، فهذه تتباين من دولة إلى أخرى، ولكن من غير الواضح إن كان هذا التباين يعكس نماذج الطلب على هذه القنوات. وبعبارة أخرى، من غير الواضح إن كان نجاح قناة الجزيرة المستمر بين المشاهدين العرب يعود إلى جودة أسلوب التقديم إذا ما قورنت بالقنوات المحلية، والتزامها بمعايير صحافية معينة، ومنظورها العربي بخصوص القضايا العالمية الراهنة، ومصداقيتها في تغطية الأحداث المحلية والإقليمية.

في كل الأحوال، فإن السياق هو الأساس، فهذه العوامل تؤدِّي أدوارًا متباينة في الدول المختلفة، ولذلك فإن الاستجابة لها تأخذ صورًا متعددة، فبعض الحكومات -مثلًا- موَّلت قنوات تلفازية محلية منافسة لاستعادة المشاهدين الذين فقدتهم لحساب قناة الجزيرة الفضائية، في حين لم تُقدِم حكومات أخرى على ذلك. ويرى بعض المراقبين أن قناة العربية، الممولة من الحكومة السعودية، تُعدُّ مصدرًا إخباريًّا متوازنًا؛ لاتباعها خطًّا محافظًا جاذبًا للمُشاهِد المحلي، ما يلغي الحاجة إلى إنشاء قنوات تلفازية محلية لمنافسة قناة الجزيرة.

أما الصحافة المطبوعة فما زالت تمثل جانبًا مهمًّا من المشهد الإعلامي، فهذه الصحافة لها تاريخ طويل ومميز في كثير من الدول العربية، وتميزت علاقتها مع الحكومة

بالخضوع حينًا وبالمعارضة حينًا آخر. وقد ظلت هذه الصحافة منحازة إلى الأحزاب السياسية المرتبطة بالتيارات الإسلامية والدينية الأخرى، وهذه ضرورة وميزة في آن واحد من حيث الاعتبارات التشغيلية (جمع الأخبار وجمهور ثابت ومعروف)، والديمومة (لتمتعها بحماية الأحزاب)، لكن هذا يعني أيضًا أن الصحف العربية، مقارنة بالصُّحُف الغربية، تجارة غير مستقرة؛ حيث تقوى وتضعف بحسب انتماءاتها السياسية.

عمومًا، تعكس صناعة الصُّحُف العربية درجة من التعددية يصعب العثور عليها في الصحافة الإلكترونية بالمنطقة التي خضعت تقليديًّا لضوابط شديدة، وظلت تمثل امتدادًا لسلطة الحكومات. وكان هذا المسار من الأسباب التي جعلت قناة الجزيرة جاذبة للمشاهدين عبر العالم العربي؛ لاتباعها خطًّا إخباريًّا بديلًا، وتقديم منظور أوسع للقضايا الإقليمية والعالمية. أما عندما توجد صحافة إلكترونية أكثر تعددية (كما في عراق ما بعد الاحتلال)، فإنها لا تلبي معايير سوق الأفكار الحرة على الأسلوب الغربي، فهذه الصحافة تعكس الانقسام الطائفي والسياسي كما في الصحافة المطبوعة، لكن الفرق الوحيد هو نتائجها السلبية العميقة على التطور الديموقراطي.

في كل الأحوال، لقد مثلت الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي صعوبات كثيرة للحكومات التي اعتادت فرض الرقابة الشديدة على وسائل الإعلام (Al-Saqaf, 2012)، فالمواقف من هذه الشبكات متعددة، ولكن النظرة العامة لها هي أنها تمثل تهديدًا للاستقرار (بعد الربيع العربي) يضاف إلى ذلك أن المواقع الإلكترونية - سواء أكانت مزودة أخبار تجارية أم منتديات نقاش -كثيرًا ما تتعرض للحجب أو الإلغاء، لذلك فإنه حتى في الدول العربية التي قد تعدُّ أكثر ليبرالية في تعاملها مع الصحافة (مثل البحرين)، فإن أي نشاط على الإنترنت يكون مثيرًا للحساسيات السياسية أو الدينية أو محرضًا على العنف قد يتعرض القائمون عليه إلى الاعتقال، أو الحجب المؤقت للموقع، أو إلغاء الخدمة تمامًا. وتُعدُّ أساليب قمْع الصحافة هذه مألوفة للسلطات العربية، وهي عادة ما تُستخدَم للحد من حرية التعبير. وكما يشير الدليل الذي قدَّمه كاتبو فصول

هذا الكتاب، فإن الصحافة تُعدُّ من أخطر المهن في العالم العربي. صحيح أن انتشار الصحافة الرقمية قد ساعد المجموعات المتناثرة على تنظيم أنفسها في مجموعات قوية، لكنها تظل هامشية، ومضطهدة، وذات توجهات ثقافية ودينية وسياسية متباينة، ولا تستطيع أي مجموعة منفردة منها إحداث أي تغيير سياسي واجتماعي جوهري، ولقد مكَّنها استخدام أدوات الإنترنت، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي، من التواصل السريع عبر امتدادات جغرافية واسعة؛ لتشكيل مجموعات عمل متكاملة قادرة على تنظيم حملات دعْم لا يمكن للحكومات وقفها.

لهذا فإن الانطباع السائد بأن الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات والمواقع الإخبارية قد أدَّت دورًا مهمًّا في أحداث الربيع العربي، ينسجم مع الشعور المتفائل بأن العالم العربي سيشهد قريبًا انتشار صحافة أكثر حرية وليبرالية، وربما يكون هذا التفاؤل صحيحًا، لكن الصحيح أيضًا هو أن حكومات المنطقة سترى في هذه الأحداث سببًا لتشديد قبضتها على الإنترنت، وتكثيف جهودها للحد من نشْر الأخبار والمعلومات على هذا المواقع.

يمكن للجيل الثاني من أدوات الإنترنت، ومنه: فيس بوك وتويتر، أن يُستخدَم من قِبَل المؤسسات الكبيرة والأفراد، لكن التغييرات الاجتماعية والسياسية تحدُث في نهاية المطاف، ليس بسبب تقنيات التواصل الرقمية، وإنما بسبب سعي الناس إلى امتلاكها. ونحن نشاهد انتشار الحواسيب المرتبطة بالإنترنت ضمن بيئات اجتماعية معينة محكومة بقِيَم وتقاليد اجتماعية يتعين على مستخدمي الإنترنت الالتزام بها؛ حيث كانوا يبحثون عن تقبُّل المجتمع لهم على نطاق واسع (Wilson & Peterson, 2002)، أما الحكومات فستقرر حجم الحرية المشروعة التي ستمنحها لنُظُم التواصل هذه، وستكون هذه القيود في صورة قوانين، ولكن هذه القوانين لن تنجح إلا إذا راعت المعايير الاجتماعية. وحتى تستطيع هذه القوانين التغيير، وحتى تتمتع الصحافة بالحرية، فيجب توافر الرغبة الشعبية لتقبُّل هذه التغيرات (Hydén, 2006; Hydén & Svensson, 2008).

ومن دون إجراء مزيد من البحوث التجريبية الشاملة والمفصلة التي يمكن أن تؤكد الرؤى القيِّمة التي أوردها كاتبو فصول هذا الكتاب، فسيكون من المستحيل معرفة الاحتمال الأكبر لما سيحدث؛ حرية أكبر أم رقابة أشد.